معايير تقوية الضعيف وإضعاف القوي في النحو العربي: دراسة في (همع الهوامع) للسيوطي(*)

د/ محمد مرتضى صادق

كلية الآداب – جامعة المنوفية

الملخص:

يلاحظُ المطلعُ على مصنفات التراث النحوي العربي أن العرب كانت تُقوي الضعيفَ، وتُضعف القوي، وقد ذهب ابنُ جني إلى أنها كانت تفعل ذلك تصرفًا وتلعُّبًا، غير أن الباحث يذهب إلى أن العرب لم تكن تُقوي الضعيف وتُضعف القوي تصرفًا وتلعُّبًا؛ وإنما كانت تفعل ذلك وفقًا لمعايير شديدة الدقة والانضباط، ومهمة هذه الدراسة محاولةُ استنباط هذه المعايير من خلال حصر مواضع هذه الظاهرة في أحد مصنفات النحو العربي، وفحصها، في محاولةٍ لاستنباط المعايير التي يفترض الباحث أنهم اعتمدوا عليها في التقوية والإضعاف.

الكلمات المفتاحية: معايير – تقوية – ضعيف – إضعاف – قوي

Abstract

Scholars of Arabic grammatical heritage have noticed that Arabs used to strengthen the weak grammatical element and vice versa. Ibn Jinni said that they used to do so flexibly, freely, and even haphazardly. However, this research paper assumes that Arabs did not strengthen the weak and weaken the strong haphazardly. Rather, they have tended to do so according to highly accurate regulations and disciplined criteria. Thus, the study aims at deducing and deriving such regulations by determining and inferring the places of such phenomenon in one of the Arabic grammar works in an attempt to deduct such regulations and criteria.

Keywords: criteria/regulations - strengthening - weak gramatical elements- weakening.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٤) العدد (٤) أبريل ٢٠٢٤.**

مقدمة الدراسة:

يلاحظُ المطلعُ على مصنفات التراث النحوي العربي أن العرب كانت تُقوي الضعيفَ، وتُضعف القوي، وقد ذهب ابنُ جني إلى أنها كانت تفعل ذلك تصرفًا وتلعُّبًا، غير أن الباحث يذهب إلى أن العرب لم تكن تُقوي الضعيف وتُضعف القوي تصرفًا وتلعُّبًا؛ وإنما كانت تفعل ذلك وفقًا لمعايير شديدة الدقة والانضباط، ومهمة هذه الدراسة محاولةُ استنباط هذه المعايير من خلال حصر مواضع هذه الظاهرة في أحد مصنفات النحو العربي، وفحصها، في محاولةٍ لاستنباط المعايير التي يفترض الباحث أنهم اعتمدوا عليها في التقوية والإضعاف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها استنباط معايير يفترض الباحث أن النحاة العرب القدماء اعتمدوا عليها في تعليل تقوية الضعيف، وإضعاف القوي، وذلك من خلال حصر جميع مواضع الظاهرة الواردة في كتاب (همع الهوامع) للإمام السيوطي.

منهج الدراسة:

يسير العمل في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يحصر مواطن الظاهرة النحوية في كتاب همع الهوامع للإمام السيوطي، ثم يعيد تنميطها وإدراجها تحت معايير محددة من استنباط الباحث.

أسباب اختيار الموضوع:

أ – **أما عن سبب اختيار موضوع الدراسة**؛ فهو ما يراه الباحث من أهميةٍ في محاولة استنباط معايير تقوية الضعيف وإضعاف القوي في النحو العربي، بوصفها محاولة جديدة ومهمة يَحسن إضافتها إلى المكتبة العربية.

ب – **وأما عن أسباب اختيار (همع الهوامع) للإمام السيوطي**، فلسببين:

الأول: أن عنوان: (تقوية الأضعف، وإضعاف الأقوى) كان عبارة عن إشارة لم تتعدَّ الصفحة أو أقل من الصفحة في (الأشباه والنظائر) للسيوطي، وهو ما

يجعل الباحث يفترض أن مجرد ذكر السيوطي لهذه الظاهرة يعني أن الفكرة ستكون موضع اهتمام السيوطي فتتجلى في كتاباته.

الثاني: أن السيوطي متأخر، فهو – رحمه الله – متوفَّى سنة ٩١١ هـ، وهو ما يجعل الباحث يفترض أنه استوعب تراث النحاة السابقين له، عرضًا وتحليلًا واختيارًا، وهي حقبة زمنية غنية جدا بما خلّفه نحاة العرب قبله، فاختيار مصنف من مصنفاته – بوصفه متأخرًا – سيخدم الدراسةَ بما استوعبه من ذلك التراث النحوي العظيم.

الدراسات السابقة:

لم أقف – على حد علمي – على أية دراسة، أو رسالة علمية تناولت موضوع: (معايير تقوية الضعيف، وإضعاف القوي في النحو العربي).

تساؤلات الدراسة:

هل كانت العرب تقوي الضعيف، وتُضعف القوي تصرفًا وتلعبًا؟ أم أنها كانت تفعل ذلك وفقًا لمعايير وضوابط محددة؟ فإن كانت الثانية، فما تلك المعايير؟

فرضية الدراسة:

ذهب ابن جني في تعليل (ظاهرة تقوية الضعيف وإضعاف القوي) إلى أن العرب إنما كانت تفعل ذلك تصرفًا وتلعبًا، إذ يقول في المسألة التسعين في كتابه (الخاطريات): «مسألة: العرب تُضعف الأقوى، وتقوي الأضعف، تصرُّفًا وتلعبًا، **فمن تقوية الأضعف الوصفُ بالاسم**، نحو: (مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه)، و(بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها)...([1])».

وتفترض الدراسة أن العرب لم تكن تُقوي الضعيف، وتُضعف القوي تصرفًا وتلعبًا– كما ذهب إلى ذلك ابن جني رحمه الله – وإنما كانت تفعل ذلك وفقًا لمعايير منضبطة جدا، وهي ما تسعى الدراسة إلى محاولة استنباطها من خلال القراءة الفاحصة لأحد مصنفات النحاة العرب المعتبرين.

هيكل الدراسة:

- المبحث الأول: معايير تقوية الضعيف في النحو العربي.
- المبحث الثاني: معايير إضعاف القوي في النحو العربي.
- نتائج الدراسة.

المبحث الأول: معايير تقوية الضعيف في النحو العربي:

المعيار الأول: السماع:

عرف السيوطي السماعَ في (الاقتراح) بقوله: «ما ثبت في كلام مَنْ يُوثق بفصاحته، فشمل كلامَ الله تعالى، وهو القرآنُ، وكلامَ نَبِيِّه – صلى الله عليه وسلم – وكلامَ العرب، قبل بعثته (صلى الله عليه وسلم)، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين شعرًا ونثرًا، عن مسلمٍ أو كافرٍ(٢)».

وتجدر الإشارة إلى أن منهج البصريين في السماع يختلف عن منهج الكوفيين، فالبصريون معنيون بكثرة الشواهد، ثم يجعلون ما قل منها على سبيل الشذوذ، أما الكوفيون فإنهم يؤصلون للقاعدة ولو بشاهد واحد، لا تعنيهم الكثرة في شيء، فالشاهد عند البصريين للاستئناس، وعند الكوفيين للتأسيس، وأرى أن السماع – ولو بشاهد واحد – ينبغي أن يكون سببًا في قوة الظاهرة لا ضعفها، ولا أرى مانعًا أن يُجمع بين الشيئين، ولكن على أن يسمى ذو الشاهد الواحد جائز على قلة، لا أن يسمى شاذًّا.

هذا ويقف السماع في أعلى مراتب تقوية العنصر النحوي؛ لأن القواعد إنما أُسست على المسموع، وهو مقدم على القياس إن تعارضا، كما أشار إلى ذلك ابن جنى، حيث قال : «إذا تعارض السماع والقياس نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تَقِسْهُ فى غيره(٣)».

– ومن ذلك أن البصريين منعوا أن يجمع المختوم بتاء تأنيث بالواو والنون، ولكن الكوفيين أجازوه، واعتمدوا على ذلك بالسماع، وفي ذلك يقول: «أن يكون علمًا كـ(زيد، وعمرو)، أو مصغرًا، وإن لم يكن علمًا، كـ(رُجَيْل، وغُلَيْم، وأُحَيْمر، وسُكَيْرَان)، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه، كـ(ضارب، ومؤمن، وأرمل)،

فلا يُجمع هذا الجمع ما ليس واحدًا من الثلاثة، كـ(رجل، وفتى، وغلام)، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث، كـ(أحمر، وسكران، وعانس، وصبور، وجَرِيح، وقبيل)، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث، كـ(ملول، وملولة)... **وجوّز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء، كقوله:**

مِنَّا الذي هو ما إنْ طرّ شاربُه والعانسونَ ومِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ(٤)

... وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يُقاس عليه، قال صاحب الإفصاح(٥)**: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر، أو نادرِ كلامٍ، جعلوه بابًا، أو فصلًا، وليس بالجيد**(٦)».

– وقد جعل السيوطيُّ السماع أقوى دليل على ظرفية (وحده) في سبيل إجازة وقوعه خبرا للمبتدأ، فيقول: «والأصل في (جاء زيدٌ وحده): (على وحدِه)، حُذف الجار، ونُصب على الظرف، والتقدير في (زيد وحده): (زيدٌ موضع التفرد)، **وهذا المثال مسموعٌ، وهو أقوى دليل على ظرفيته**، حيث جعلوه خبرًا لا حالًا(٧)».

– ومن ذلك الملحق بالمثنى، والملحق بالجمع السالم، فهو لا تتحقق فيه شروط ما يستحق التثنية أو الجمع السالم، ولكنه يتقوى بالسماع إلى درجة ما يستحق، وفي ذلك يقول: «**ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظٌ ليست على شرطه سُمعت**، فاقتُصِرَ فيها على مورد السماع، ولم يتعدَّ(٨)».

– وكذلك **تتقوى النكرة – بالسماع – فيجوز لها بسببه أن تؤكد بلفظ من ألفاظ التوكيد التي هي معارف، فترتقي بالسماع إلى درجة المعرفة**، وفي ذلك يقول: «ولا تؤكد نكرة مطلقًا عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد؛ لأنها معارف، فلا تتبع نكرة... وثالثها – وهو رأي الأخفش والكوفيين – يجوز توكيدها إن كانت محدودةً، أي: غير مؤقتة، وإلا فلا، **قال ابن مالك: وهذا القول أوْلى بالصواب، لصحة السماع بذلك**(٩)».

– ورغم أن حذف عائد الصلة المجرور ضعيف جدًّا، فإن حذفه يتقوى – في رأي أبي حيان – بوروده في القرآن الكريم، فيقول: «أن يكون مجرورًا، فيجوز حذفه في صور، إحداها: أن يُجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: **(فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)** [سورة طه ٢٠ / ٧٢]، أي: (قاضيه)، **وزعم ابن عصفور أن**

حذفه ضعيفٌ جدا، وَرَدَّهُ أبو حيان بوروده في القرآن(١٠)».

– ومعلوم أن حذف حركة الإعراب ضعيف، ولكنه يتقوى بالسماع، حتى قال أبو حيان بأن ثبات تلك الشواهد يقطع بحجة مَن ذهب إلى ذلك، فيقول السيوطي: «اختُلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال: أحدها الجواز مطلقًا، وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، وخرَّج عليه قراءة: **(وبعولتْهنّ أحقُّ)** [سورة البقرة ٢ / ٢٢٨](١١)، بسكون التاء، و**(رُسُلْنا)** [سورة المائدة ٥ / ٣٢](١٢)، بسكون اللام، **(فتوبوا إلى بارئْكم)** [سورة البقرة ٢ / ٥٤](١٣)... **قال أبو حيان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأن ذلك لغة بني تميم كان حُجَّةً على المذهبين**(١٤)».

المعيار الثاني: كثرة الاستعمال:

– ومن ذلك الاستغناء عن الفعل (أنادي) بالأداة (يا)، وفي ذلك يقول:«من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء، وظهور معناه، وقصد الإنشاء، وإظهار الفعل يوهمُ الإخبار، **وكثرة الاستعمال**، والتعويض منه بحرف النداء، ويقدر بـ(أنادي)، أو (أدعو)...(١٥)».

– ومنه جواز مجيء الفعل الماضي حالا، لكثرة وروده، وفي ذلك يقول: «ويجب في الماضي المثبت المتصرف غير التالي (إلا)، والمتلو بـ(أو) العاري من الضمير (قد) مع الواو... فإن لم تكن ظاهرة قُدِّرت... قال أبو حيان: والصحيح جواز وقوع الماضي حالًا بدون (قد)، ولا يحتاج لتقديرها؛ **لكثرة ورود ذلك**، وتأويل الكثير ضعيف جدًّا، **لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة**(١٦)».

– ومنه تقوية القول بأن (ما) بعد (نِعم، وبئس) معرفة تامة لا تحتاج إلى صلة فاعل – بكثرة الاستعمال، وفي ذلك يقول: «قال المحققون – منهم سيبويه – إن (ما) في (نِعم وبئس) الواقع بعدها فعل نحو: **(بِئْسَمَا اشْتَرَوْا)** [سورة البقرة ٢ / ٩٠]، (نعم ما صنعت)، معرفةٌ تامةٌ، أي: لا يفتقر إلى صلة فاعل، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف، أي: (نعم الشيء شيءٌ اشتروا)، قال في شرح الكافية: **(ويقويه كثرة الاقتصار عليها** في نحو: (غسلته غسلًا نِعما))(١٧)».

– ومنه جواز عطف المجرور على المنصوب على توهم دخول الباء على المنصوب، لكثرة استعماله، وفي ذلك يقول: «ويجوز العطف على التوهم، نحو: (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) بالجر على توهم دخول الباء في الخبر، وشرطه (أي الجواز) صحةُ دخول العامل المتوهَّم، **وشرطُ حسنِه كثرتُه، أي كثرة دخوله هناك**(١٨)».

المعيار الثالث: حمل الضعيف على القوي:

ولذلك المعيار ثلاثة أنماط، فأما الأول فيحمل العنصر الضعيف فيه على العنصر القوي المذكور في السياق نفسه، ثم يأتي الحمل في نطاق أوسع من الجملة، وهو الباب النحوي، فيقاس عنصر نحوي ضعيف على عنصر نحوي قوي معلوم في الباب النحوي نفسه، ثم يأتي الحمل في نطاق أوسع، فيُحمل العنصر الضعيف على عنصر قوي، ولمّا لم يكن في سياق الجملة، أو حتى في الباب نفسه، كان لابد له من قرينة تسوغ الحمل، وقد وجدت أن القرينة دلالية، بمعنى أن يَحمل العنصر الضعيف دلالة العنصر القوي، فيُعطى عملَه، وبيان ذلك كما يأتي:

النمط الأول: أن يحمل عنصر ضعيف على عنصر قوي من داخل السياق:

– ومن ذلك أن (المفرد وشبه الجملة والجملة) إذا جاءت أوصافًا قُدم المفرد فيها لأنه الأصل في الوصف، ثم قيس عليه شبه الجملة على الجملة، قياسًا على المفرد لأنه من قبيله، فيقول: «وإذا وُصف بـ(مفرد، وظرف ومجرور، وجملة) فالأوْلى ترتيبُها هكذا، كقوله تعالى: **(وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ)** [سورة غافر ٤٠ / ٢٨]، وعلة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم، فالقياسُ تقديمُه، وإنما تَقدمَ الظرفُ ونحوُه على الجملة؛ لأنه من قبيل المفرد(١٩)».

النمط الثاني: أن يحمل عنصر ضعيف على عنصر قوي من داخل الباب، فيُعطى عملَه:

– ومن ذلك أن (حيث، وإذ) لا تعملان الجزمَ إلا باتصال (ما) بهما، فنقول: (حيثما تكنْ أكنْ)، فإذا جُردت منها لا تعمل، غير أن بعض النحاة لمَّا وجد أن (أينما) تجزم، و(أين) تجزم، قاسوا (حيث، وإذ) عليها، فيقول: «ولا يُجزم بـ(حيث،

وإذ) مجردين من (ما)، وأجازه الفراء؛ قياسًا على (أين) وأخواتها(٢٠)».

النمط الثالث: أن يحمل عنصر ضعيف على عنصر قوي من خارج الباب، لأنه يحمل دلالته فيُعطى عملَه:

– ومن ذلك أن الإخبار بـ(وَحْدَه) ضعيف لأنه اسم جرى مجرى المصدر، ولكن بعض النحاة أجازوه لمَّا وجدوا أنه يحمل دلالة (موضع التفرد)، فلما كان جائزًا أن يُقال: (زيد وحده) جاز أن يُقال: (زيد وحده)، على تقدير (عنده) التي تُقدر بـ(موضع التفرد)، فيقول: «منع الجمهور الإخبارَ بـ(وحده)؛ لأنه اسمٌ جرى مجرى المصدر، فلا يخبر به، وأجازه يونس وهشام، فيقال: (زيد وحدَه)؛ إجراءً له مُجرى (عنده)، وتقديره: (زيدٌ موضع التفرد)، وعلى هذا يجوز تقديمه، فيُقال: (وحدَه زيدٌ)، كما يُقال: (في داره زيدٌ)(٢١)».

– ومن ذلك أن المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع رغم ضعفه المتمثل في أنه ليس من جنس المستثنى منه، فإنه يُنصب قياسًا لـ(إلا) على (لكن) لمّا اشتركا في معنى الاستدراك، فيقول: «ثم المنقطع يُقدر عند البصريين بـ(لكنَّ) مشددة؛ لأنه في حكم جملة منفصلةٍ عن الأولى، فقولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا) في تقدير: (لكنَّ فيها حمارًا) على أنه استدراك مخالفٌ ما بعد (لكنَّ) فيه لما قبلها، غير أنهم اتسعوا، فأجروا (إلا) مُجرى (لكنَّ)، ولما كانت لا يقع بعدها إلا كلام تامٌّ لقَّبُوه بالاستثناء؛ تشبيهًا بها إذا كانت استثناءً حقيقةً، وتفريقًا بينها وبين (لكنَّ)(٢٢)».

– ومن ذلك أن الجملة المسببة عن (الذي) والنكرة الموصوفة جاز جزم فعلها عندما كان معنى الكلام الشرط، فعندما نقول: (الذي يذاكر ينجح)، فإن (ينجح) المسببة عن (المذاكرة) ساوت قولَنا: (مَن يذاكر ينجحْ)، وكذا النكرة الموصوفة، فيقول: «ولا يُجزم المسبَّبُ عن صلة (الذي) وعن (النكرة الموصوفة)، وأجازه الكوفيون؛ تشبيهًا بجواب الشرط، فيقال: (الذي يأتيني أحسنْ إليه)، و(كل رجل يأتيني أكرمْه)، واختاره ابن مالك(٢٣)».

المعيار الرابع: المشابهة:

ويشتمل هذا المعيار على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تقوية الضعيف بقوة المشابهة:

النمط الأول: تقوية الضعيف بمشابهة النظير:

وفيه نجد أن العنصر النحوي الضعيف يتقوى بقوة مشابهته بعنصر نحوي آخر أقوى منه، ومن ذلك عمل (كان وأخواتها) الرفع والنصب، وكان الأصلُ فيها ألا تعمل ذلك، **لضعفها المتمثل في كونها ليست بأفعال صحيحة**، فلمّا شُبِّهت بالفعل الصحيح رفعت اسمًا تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت آخرَ تشبيهًا له بالمفعول، وفي ذلك يقول: «و**كان قياسُ هذه الأفعال ألا تعملَ شيئًا؛ لأنها ليست بأفعال صحيحة**؛ إذ دخلت للدلالة على تغيُّر الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، **وإنما عملت تشبيهًا لها بما يَطلب من الأفعال الصحيحة اسميْن**، نحو: (ضرب)، فرفع اسمها؛ **تشبيهًا بالفاعل**، من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر؛ **تشبيهًا بالمفعول**([٢٤])».

ويُفصل في بيان الشبه بين (كان) والأفعال الصحيحة في موضع آخر، فيقول: «**لمّا كان لهذه الأحرف شبهٌ بـ(كان) في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، عملت عملَها** معكوسًا؛ ليكونا معه كـ(مفعولٍ) قُدِّمَ، و(فاعلٍ) أُخِّرَ، تنبيهًا على الفرعية، ولأن معانيها في الإخبار، فكانت كالعُمَدِ، والأسماء كالفضلات، فأُعطِيا إعرابيْهِما([٢٥])».

– وكذلك فإن تشبيه اسم كان بـ(الفاعل)، وخبرها بـ(المفعول) أكسب النكرةَ التالية لـ(كان) قوةً تجعلها صالحة لأن تكون اسمًا لـ(كان) دون المعرفة التالية لها، وكان القياس عكسَ ذلك؛ فالأصل – إذا وليَ (كان) نكرة ومعرفة – أن تكون المعرفة – **وهي أقوى** – هي الاسم، والنكرة – **وهي أضعف** – هي الخبر، ولكن لما كان جائزًا في الفاعل والمفعول أن يُعكس ذلك، فنقول: (ضرب رجلٌ عمرًا) فقد جاز ذلك في النكرة والمعرفة التاليين لـ(كان)، وفي ذلك يقول: «وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يُعكسُ إلا في الشعر، هذا مذهبُ الجمهور، وجوَّز ابنُ مالك العكسَ اختيارًا... قال: **لأنه لمّا كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول جاز أن يُغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل**([٢٦])».

– والكلام نفسه يُقال في (إن) وأخواتها، فتشبيه اسم إنّ بالفاعل، وخبرها بالمفعول أكسب النكرة (الضعيفة) قوة تجعلها هي اسم (إن) دون المعرفة، فيقول: «قال – يعني ابن مالك – **وقد حُمل هذا الشبه في باب (إنّ) على أن جُعل فيه الاسمُ نكرةً، والخبرُ معرفةً**(٢٧)».

– ومعلوم أن (إن وأخواتها) شُبهت بالفعل في أكثر من وجه، غير أن (ليت) جُعل لها ما لم يكن لسائر أخواتها، ومن ذلك أن النحاة اشترطوا لوقوع المصدر المؤول اسمًا لـ(إن) أن يُفصل بينهما، واستثنيت (ليت)، فجاز وقوعه اسمًا بلا فصل، فيقول: «تقع (أنَّ) المفتوحة ومعمولاها اسمًا لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر، **إلا (ليت) بلا شرط**، نحو: (إنّ عندي أنك فاضلٌ)... ولا يجوز: (إنك فاضل ونحوه)، ويجوز في (ليت)، نحو: (ليت أنك عندي)، فيكون (أن ومعمولاها) سادَّةً مسدَّ جزأي (ليت)(٢٨)».

– وكذلك فإنَّ (ما) تكف (إنّ) وأخواتها عن العمل، غير أنَّ (ليت) مستثناة من ذلك؛ حيث جاز لها الإعمال، رغم اتصال (ما) بها، فيقول: «تُوصل (ليت) بـ(ما)، **فيجوز إبقاء إعمالها** وإهمالها؛ كفًّا بـ(ما)... ويوصل بها الباقي، فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال... (٢٩)».

ثم يذكر السبب في ذلك وهو أن (قوة الشبه) التي بين (ليت) والأفعال كانت أكثر من سائر أخواتها، وذلك ما جعل لها ما ليس لسائر أخواتها، فيقول: «**والفرق بينها وبين (ليت) أن (ليت) أشبه بالأفعال منها**، ولذا لزمتها نون الوقاية، بخلاف البواقي، وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال، بخلاف البواقي، فإنها تدخل عليها معًا(٣٠)».

– ومن ذلك أن الأصل في (ظنَّ وأخواتها) إذا دخلت على الجملة الاسمية ألا تعمل، **ووجه ضعفها أن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها**، ولكنهم لمَّا شبهوها بـ(أعطى) عملت، فنصبت مفعولين، فيقول: «وإذا دخلت – يعني ظننت – على المبتدأ والخبر نصبتهما مفعولَيْن، وكان **الأصل ألا تؤثر فيهما؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها، إلا أنهم شبهوها بـ(أعطيت)**،

فنصبت الاسميْن، هذا مذهب الجمهور([٣١])».

– ومن ذلك أيضًا أن (ما)، و(لا)، و(إنْ) النافيات، فإنها حروف لا تختص، ومع ذلك تعمل – عند الحجازيين – عمل (كان)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وقد استقر النحاة على أن الحرف إذا اختص عمل، وإذا لم يختص لم يعمل، فخرجت هذه الحروف عن ذلك الأصل لقوة مشابهتها بـ(ليس)، **فصارت قوة الشبه سببًا في تقوية الضعف المتمثل في عدم العمل**، وفي ذلك يقول: «وهو – يعني الحرف – ثلاثة أقسامٍ: مختص بالاسم، ومختص بالفعل، ومشترك بينهما، **والأصل** في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، **وفي كل حرف لا يختص ألا يعمل، ومما خرج عن هذا الأصلِ** (هل) التي في حيِّزها فعلٌ، فإنها تختص به... ومع ذلك لا تعمل... **و(ما، ولا، وإنْ) النافيات، فإنها لا تختص، ومع ذلك تعمل، لأن لها شبهًا بـ(ليس) في أنها للنفي، وللحال، وتدخل على المبتدأ والخبر، فألحقت بها**([٣٢])».

ويُفَصِّلُ ذلك في موضع آخر، فيقول: «أصلُ العمل للأفعال، بدليل أن كل فعل لابد له من فاعل... وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل، وأما الحرف، فتقدم أنه إن اختص بما دخل عليه، ولم يُنزَّلْ منزلة الجزء منه عمل فيه، فإن لم يختص، ولكن تنزَّلَ منزلةَ الجزء منه، لم يعمل فيه، لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء، و(ما) من قبيل غير المختص، **ولها شبهان، أحدهما: هذا، وهو عام فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم يُعملوها، والثاني: خاص، وهو شبهها بـ(ليس) في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن (ليس) كذلك، وراعى هذا الشبه أهلُ الحجاز، فأعملوها**([٣٣])».

ليس

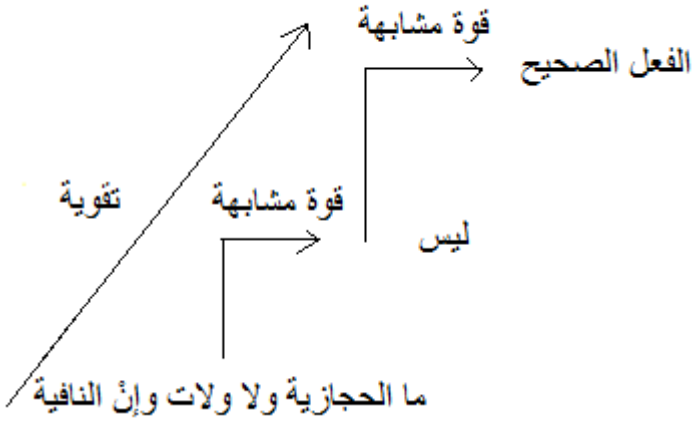

– ومن ذلك تقوية التمييز بتشبيهه بـ(أفعل من)، وهو أقوى من شبهها باسم الفاعل، وفي ذلك يقول: «واختلف البصريون في الذي **شُبِّهَت به**؛ فقيل: باسم الفاعل في طلبها اسمًا بعدها، وقيل: **بـ(أفعل من) في طلبها اسمًا بعدها على طريق التبيين**، ملتزمًا فيه التنكير، قال أبو حيان: **وهو أقوى**؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدًا، ويعمل في النكرة وغيرِها([٣٤])».

– ومن ذلك أن حروف الجر إنما عملت الجر؛ لشبهها بالفعل في الاختصاص، وفي ذلك يقول: «هذا مبحث حروف الجر... **وإنما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه، فأشبهت الفعل**([٣٥])».

– ومن ذلك أن المصدر المنون يعمل عمل الفعل، في نحو **(أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)** [سورة البلد ٩٠ / ١٤ – ١٥]، لشبهه بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة، فيقول: «**ثم إعماله منونًا أكثر من إعماله معرفًا بـ(ال)، لأن فيه شبهًا بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة**، وأنكره الكوفيون أي إعماله منونًا، وقالوا: إن وقع بعده مرفوع او منصوب فبإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه... وأنكره كثيرون والبغداديون، وقوم من البصريين... وثالثها أنه قبيح، أي: يجوز إعماله على قُبحٍ... وقال الزجَّاج: **إعمال المنون أقوى من المضاف**؛ لأن ما شُبه به نكرةٌ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة([٣٦])».

– ومن ذلك أيضًا إعمال (اسم المصدر) عمل الفعل تشبيهًا له بالمصدر،

وفي ذلك يقول: «وأما اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره، كالثواب، والكلام، والعطاء، أخذت مواد الأحداث، ووضعت لما يُثاب به، وللجملة من القول، ولما يعطى، فمَنَعَهُ (أي إعماله) البصريِّةُ إلا في الضرورة، **وجوَّزه (قياسًا) أهل الكوفة، وبغدادَ؛ إلحاقًا له بالمصدر**(٣٧)».

– ومن ذلك أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل تشبيهًا به، وقد ذهب أكثر النحاة إلى أنه يدل على الحال أو الاستقبال – فقط – إن كان محلى بـ(ال)، وعلى الحال والاستقبال إن كان مجردًا من (ال)، «وقال قوم: يعمل النصب إن تعدى لاثنين أو ثلاثة، نحو: (هذا معطي زيدًا درهمًا أمسِ)؛ **لأنه قَوِيَ شبهه بالفعل هنا، من حيث طلبه ما بعده**(٣٨)».

– ومن ذلك إعمال صيغ المبالغة عمل الفعل تشبيهًا باسم الفاعل، مع زيادة الدلالة على المبالغة، فيقول: «يعمل بشرطه – أي بشرط اسم الفاعل – وفاقًا وخلافًا **ما حُوِّل منه للمبالغة** إلى (فعَّال، وفعول(٣٩)، ومِفعال، وفعيل، وفَعِل(٤٠)».

– ومنه أيضًا إعمال الصفة المشبهة عمل الفعل تشبيهًا باسم الفاعل، وفي ذلك يقول: «كهو أيضًا، الصفة المشبهة به – أي باسم الفاعل – عملًا، لكن تخالف في أنها لا تعمل مضمرةً ولا في أجنبي... ولا في سابق عليها... ولا في مفصول بينها وبينه(٤١)».

<u>النمط الثاني: تقوية الضعيف بمشابهة النقيض</u>:وفي هذا النمط يُقاس العنصر الضعيف على نقيضه القوي، فيتقوى بتلك المشابهة، ومن ذلك أن (لا) النافية تعمل عمل (إن)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، وتعمل كذلك عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون قياسها على (إن) قياس نقيض، لأن إحداهما للنفي والأخرى للتأكيد، ويكون قياسُها على (ليس) قياس نظير؛ لأن كلتيهما للنفي، ورغم أن مشابهة النظير أقوى في القياس، فإن مشابهة النقيض تقوي (لا) بوصفها عنصرًا ضعيفًا، فتجعله أقرب إلى الفصاحة والاستعمال، وفي ذلك يقول: «وتعمل (لا) عمل (إن) **إلحاقًا بها؛ لمشابهتها لها في التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النفي، كما أن (إنّ) لتوكيد الإثبات، فهو قياس**

نقيض، وإلحاقها بـ(ليس) قياس نظير؛ لأنها نافية مثلها، **أقوى في القياس، لكنَّ عملها عمل (إن) أفصح، وأكثر في الاستعمال**([٤٢])».**النوع الثاني: تقوية الضعيف بضعف المشابهة:**

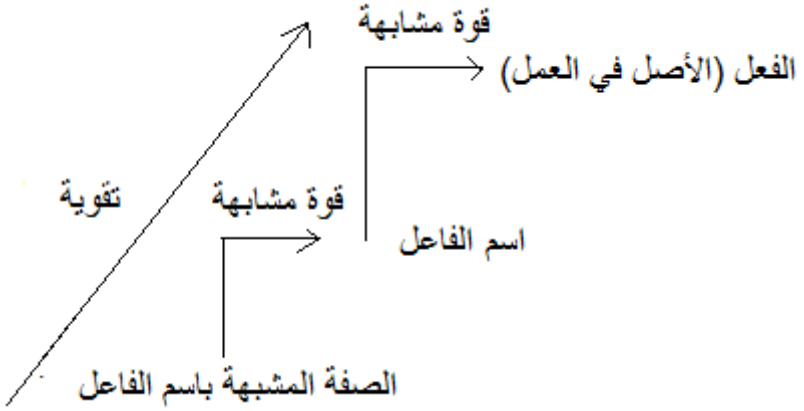

النمط الأول: ظهور عارض يُضعف الشبه بين عنصرين، فيقوى العنصر الضعيف بضعف الشبه إلى درجة أرقى:

وفي هذا المعيار يضعف الشبه بين عنصرين نحويين لعارضٍ ما، فيكون ضعف الشبه سببًا في تقوية العنصر الضعيف؛ لأنه يرده إلى حالة أقوى من التي كان عليها، ومن ذلك أن (أي) رغم مشابهتها بالحرف فإنها لا تُبنى، وإنما تُعرب، والذي عارض هذا الشبهَ هو لزومها الإضافة، وفي ذلك يقول: «ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارضٌ، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب، فلا أثر له، وذلك كـ(أي) شرطًا واستفهامًا وموصولة، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة، **لكن عارض هذا الشبهَ لزومُها للإضافة**، وكونُها بمعنى (كل) إن أُضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أُضيفت إلى معرفة، **فعارضت مناسبتُها للمعرَب مناسبتُها للحرف، فغلبت مناسبة المعرَب؛ لأنها داعيةٌ إلى ما هو مستحقٌّبالأصالة**([٤٣])».

وقوله: «**فغلبت مناسبة المعرَب؛ لأنها داعيةٌ إلى ما هو مستحقٌّبالأصالة**» دليل على أن (أي) – بضعف ذلك الشبه – قد ارتقت (قويت) إلى ما هو مستحق

لها بالأصالة، لأن الإعراب أصل للأسماء، ويدل على ذلك قوله: «مذهب البصريين أن **الإعراب أصل في الأسماء فرعٌ في الأفعال**؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معانيَ مختلفةً، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما عُلمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: (ما أحسنَ زيدًا) بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبسُ، بخلاف الفعل؛ فإن الإلباس فيه لا يَعْرِضُ(٤٤)».

النمط الثاني: إجازة ما مُنع منه العنصر النحوي بتخطي شبه ضعيف يمنعه مما هو له:

في هذا النمط لا يطرأ عارضٌ فيُضعف الشبه، ولكن الضعف قائم بذاته كما هو، ولكن تلك المشابهة منعت العنصر النحوي مما كان له، فيتقوى العنصر النحوي بالنظر إلى ضعف المشابهة واستبعاده؛ لاسترداد ما كان له هذا العنصر، ومن ذلك أن الوصف يمتنع من أن يُوصف لشبهه بالفعل والجملة، وعليه أكثر النحاة، وقد ذهب ابن جني إلى جوازه، باستبعاد ذلك الشبه الضعيف بينه وبين الفعل والجملة، والنظر إلى كونه اسمًا مستحقًا للوصف، فيقول: «قيل: ومنه الوصف – أي مما يمتنع من الوصف أو الوصف به – قال ابن جني: من خواص الوصف ألا يَقبل الوصف؛ لأنه بمنزلة الفعل والجملة، وإن كثرت الصفات فهي للأول... **والأصح أنه قد يوصف مطلقًا؛ لأنه اسمٌ، وكلُّ اسمٍ في الحقيقة قابلٌ للوصف، فلا يُردُّ بشبهٍ ضعيفٍ**(٤٥)».

النوع الثالث: تقوية الضعيف بتشبيه مركب:

وأعني به أن يُشَبَّهُ شيء بشيء حملا على تشبيه شيء بشيء آخر، ومن ذلك تشبيه اللازم بالمتعدي حملا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفي ذلك يقول: «**وفي نصبه – أي الفعل اللازم – اسمًا؛ تشبيهًا بالمتعدي** خلافٌ، فأجازه بعضُ المتأخرين **قياسًا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي**، نحو: (زيدٌ تفقأ الشحمَ)، أصله: (تفقأ شحمُه)، فأضمرت في (تفقأ)، ونصبت (الشحم)؛ تشبيهًا بالمفعول به، واستدل بما رُوي في الحديث: **(كانت امرأةٌ تُهْرَاقُ الدماءَ)**(٤٦)(٤٧)».

المعيار الخامس: الاستغناء (الإنابة والتعويض):

تطرق السيوطي لمعيار الاستغناء في (الأشباه والنظائر)، فقال:«**ورُب شيء يكون ضعيفًا ثم يحسن للضرورة**، كما في: (ضرب غلامُه زيدًا)، **فإنه ضعيف جدًّا، وحسُن** في (ضربوني وضربتُ قومَك)، **واستغنى** بجواب الأولى عن جواب الثانية، كما **استغنى** في نحو: (أزيدًا ظننتُه قائمًا) بثاني مفعولي (ظننت) المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة([٤٨])». ولاشك أن المستغنى عنه ضعيف، أو على الأقل سيترتب على الاستغناء عنه ضعف، فكان لابد له من عنصر نحوي آخر يستغنى به عنه، وهذا هو موضع التَّقَوِّي، وقد قسمت الاستغناء على قسمين، أحدهما لفظي، والآخر دلالي:

القسم الأول: الاستغناء اللفظي:

النمط الأول: الاستغناء بالحركات عن غيرها:

وفي هذا النمط صورتان، هما:

الصورة الأولى: الاستغناء بالحركة عن الحرف:

وفي هذه الصورة شكلان، هما:

الشكل الأول: الاستغناء بإحدى الحركات الثلاث عن الحرف:

– ومن ذلك أن يُحذف ضمير المتكلم المضاف إلى المنادى، فيُعوض عنه بالكسر، وفي ذلك يقول: «فإن نودي المضاف للياء، لا بعد ساكن، ففيها (أي الياء) لغاتٌ، أشهرُها: (**الحذف وإبقاءُ الكسرِ**) **دالا عليها**؛ لأن المنادى كثير التغيير؛ لكثرة الاستعمال، نحو: (**يَا عِبَادِ فاتَّقُونِ**) [سورة الزمر ٣٩ / ١٦][٤٩]».

– ومن ذلك حذف واو الجماعة والاستعاضة عنها بالضمة، فيقال في (ضربوا): (ضربُ)، وفي ذلك يقول: «**قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمة**، كقوله:

فلو أن الأطبا كانُ حولي([٥٠])

وقوله:

هَلعٍ إذا ما الناسُ جاعُ وأجدبوا([٥١])

... قال بعضهم: من العرب من يقول في الجميع: (الزيدون قامُ)([٥٢])».

الشكل الثاني: الاستغناء بالتنوين عن الحرف:

في هذه المرحلة يرتقي التنوين من عنصر نحوي مقدر في صورة المفرد، ومنوب عنه بحرف، إلى عنصر نحوي ينوب هو عن حرف محذوف، ومن ذلك نحو (جوارٍ ونواحٍ) إذا نُكِّر وكان مرفوعًا أو مجرورًا، وفي ذلك يقول: «وعوض – أي تنوين عوض – يلحق إذ... والمتناهي المعتل اللام، إذا حذفت ياؤه رفعًا وجرًّا، كـ(جوارٍ، وغواشٍ) عوضًا من الياء بحركتيها([٥٣])».

الصورة الثانية: الاستغناء بالحركة عن الضمير:

ولهذه الصورة شكلان، هما:

الشكل الأول: الاستغناء بحركة عن ضمير من جنسها:

ومن ذلك الاستغناء عن (ياء المتكلم) بالكسرة؛ لأنها من جنسها، وفي ذلك يقول: «فإن نودي المضاف للياء، لا بعد ساكن، ففيها (أي الياء) لغاتٌ، أشهرُها: **(الحذف وإبقاءُ الكسرِ) دالا عليها**؛ لأن المنادى كثير التغيير؛ لكثرة الاستعمال، نحو: **(يَا عِبَادِ فاتَّقُونِ)** [سورة الزمر ٣٩ / ١٦][٥٤]».

الشكل الثاني: الاستغناء بمصدر عن فعل من جنسه:

وذلك كأن نقول: (ضربًا عمرًا)، أي (اضرب عمرًا)، فـ(ضربًا)، و(اضرب) من جنس واحد، وفي ذلك يقول السيوطي: «يذكر بعد **المصدر (البدل من فعله)** معمولُه، نحو: (ضربًا زيدًا)، و(سقيًا زيدًا)، وعاملُه الناصب له المصدر عند سيبويه والجمهور؛ **لأنه صار بدلا من الفعل، فورث العمل الذي كان له، وصار الفعل نسيًا منسيًّا**([٥٥])».

النمط الثاني: الاستغناء بالحروف عن غيرها:

ولهذا النمط ست صور، وتسير في منحنى تصاعدي، يبدأ من نيابة الحرف عن الحركة، ثم التنوين بوصفه حركتين، ثم نيابته عن الكلمة (اسمًا وفعلًا)، ثم نيابته عن الجملة بأكملها، وذلك كما يأتي:

الصورة الأولى: الاستغناء بالحرف عن الحركات:

ومن ذلك أن حركة المفرد التي تحذف بطبيعة الحال في التثنية يُعوض عنها بنون تزاد في المثنى بعد الألف أو الياء، وفي الجمع بعد الواو أو الياء، وفي ذلك يقول:«زِيدَ بعد الألف والياء في المثنى، وبعد الواو والياء في الجمع (نون)، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب... أنها عوض من حركة المفرد...([٥٦])».

الصورة الثانية: الاستغناء بالحرف عن التنوين:

وذلك بأن تزاد النون في المثنى والجمع عوضًا عن التنوين الذي كان للمفرد – في رأي بعض النحاة – ونيابة حرف عن التنوين دليل على قوة التنوين؛ إذ إنه لو كان عنصرًا معدوم القيمة لما أُتي بحرف ينوب عنه في صورة متغيرة عن صورة المفرد، وفي ذلك يقول: «زِيدَ بعد الألف والياء في المثنى، وبعد الواو والياء في الجمع (نون)، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب... أنها عِوضٌ من تنوين المفرد([٥٧])».

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النون تُحذف في حالة الإضافة، فيكون المضاف إليه تقوية لحذفها، وفي ذلك يقول:«وتحذف هذه النون للإضافة... قال الفراء: صارت الصلة عوضًا عن النون، وهم يحذفون ما طال في كلامهم([٥٨])».

الصورة الثالثة: الاستغناء بالحرف عن الضمير:

ومن ذلك الاستغناء بواو الحال عن الضمير، فيقول: «ولابد للجملة الواقعة حالا من رابط، وهو ضمير صاحبها، أو الواو... ولا تغني عنه الواو، ولا تجامعه غالبًا... وذهب ابن جني إلى أنه لابد من تقدير الضمير مع الواو، فإذا قلت: (جاء زيد والشمسُ طالعةٌ)، فالتقدير: (طالعةٌ وقت مجيئه)، **ثم حذف الضمير، ودلت عليه الواو**([٥٩])».

الصورة الرابعة: الاستغناء بالحرف عن الكلمة:

ولهذه الصورة شكلان:

الشكل الأول: نيابة الحرف عن الاسم:

ذكرت أن التنوين قد ينوب عن الحرف، في نحو: (جوارٍ ونواحٍ)، ولكنه في هذه المرحلة يرتقي من عنصر ينوب عن حرف إلى عنصر ينوب عن كلمة كاملة، فنقول مثلا: (كلٌّ قائمٌ)، فيكون التقدير: (كل [إنسانٍ] قائمٌ)، وفي ذلك يقول: «وعوضٌ، يلحق (إذ)، و(كلًّا)، و(بعضًا)، و(أيًّا) عوضًا عن مضافها إذا حذفت، نحو: **(وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)** [سورة الواقعة ٥٦ / ٨٤]، **(كُلٌّ فِي فَلَكٍ)** [سورة يس ٣٦ / ٤٠]، **(فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)** [سورة البقرة ٢ / ٢٥٣]، **(أَيًّا مَّا تَدْعُوا)** [سورة الإسراء ١٧ / ١١٠]([٦٠])، والتقدير والله أعلم: (كل [مخلوق] في فلك)، و(فضلنا بعضهم على بعض[هم] الآخر).

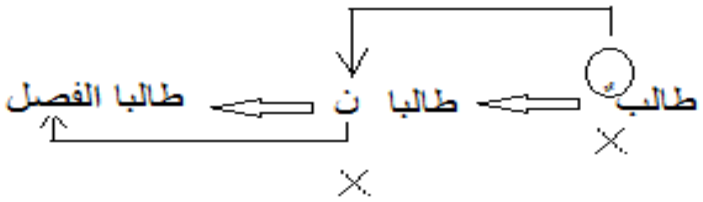

الشكل الثاني: الاستغناء بالحروف عن الفعل:

– ومن ذلك الاستغناء بـ(إيا)، وبالواو عن فعل التحذير، وفي ذلك يقول السيوطي: «من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر بابُ التحذير... وإنما يلزم إضمارُه مع (إيا) مطلقًا... ومع العاطف نحو **(نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا)** [سورة الشمس ٩١ / ١٢]، استغناءً بذكر المحذر منه عن ذكر المحذِّر([٦١])»، وفي موضع آخر يقول: «من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر بابُ التحذير... وإنما يلزم إضماره مع (إيا) مطلقًا([٦٢])».

– ومنه الاستغناء عن الفعل (أنادي) بالأداة (يا)، وفي ذلك يقول:«من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء، وظهور معناه، وقصد الإنشاء، وإظهار الفعل يوهمُ الإخبار، وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء، ويقدر بـ(أنادي)، أو (أدعو)... وذهب

بعضُهم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا، فقيل: **على سبيل النيابة، والعوض عن الفعل**، فهو على هذا مشبه بالمفعول به، لا مفعول به، وعليه الفارسي([٦٣])».

– ومنه الاستغناء عن المنادى نفسه، رغم أن العامل فيه محذوف كما سبق في النص السابق، غير أن بقاء (يا) كان دليلًا عليه، فتقوى الضعف بذلك، فيقول: «وقال ابن مالك: حق المنادى أن يُمنع حذفُه؛ لأن عامله حُذف لزومًا، إلا أن العرب أجازت حذفه، والتزمت إبقاء (يا) دليلًا عليه، وكون ما بعده أمرًا أو دعاءً، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعو، فاستعمل النداء قبلهما كثيرًا، حتى صار الموضع منبهًا على المنادى إذا حُذف، وبقيت (يا)، فحسُن حذفه لذلك([٦٤])».

– ومنه الاستغناء عن الفعل (أستثني) بالأداة (إلا)، وفي ذلك يقول:«الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بـ(أستثني) لازم الإضمار، وجُعلت (إلا) عوضًا عن النطق به([٦٥])».

– ومن ذلك الاستغناء بـ(ما) المتصلة بـ(لم) في (لمَّا) عن المجزوم المحذوف، وفي ذلك يقول: «ويُحذف مجزومها – يعني لمَّا – لدليل، كقوله:

فجئتُ قبورَهم بدءًا ولمَّا فناديتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ([٦٦])

... فإنما جاز في (لمَّا) دون (لم) لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مركب من (لم)، و(ما)، وكأن (ما) عوضٌ من المحذوف([٦٧])».

<u>الصورة الخامسة: الاستغناء بالحرف عن الجملة:</u>

يرتقي إلى أقصى مراحل ارتقائه، حيث ينوب عن جملة كاملة، وفي ذلك يقول: «وقد تُحذف الجملة كلها للعلم بها، ويعوض منها التنوين، قال أبو حيان: الذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالُها – يعني إذ – لالتقاء الساكنين، نحو: **(وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)** [سورة الواقعة ٥٦ / ٨٤]، أي: (حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ)([٦٨])»، وفي موضع آخر يقول: «اختلف النحويون في حقيقة (إذن) فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط، وذهب قوم إلى

أنها اسم ظرف، وأصلها: (إذ الظرفية) لحقها التنوين؛ عوضًا من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط والسبب([٦٩])».

النمط الثالث: الاستغناء بالضمائر عن غيرها:

ومن ذلك الاستغناء بالاسم الظاهر عن الضمير (عائد الصلة)، وفي ذلك يقول: «يُغني عن الضمير العائد اسم ظاهر، حُكِي: ((أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخدري))، أي: ((عنه))، وقال:

وأنت الذي في رحمة اللهِ أطمع([٧٠])

أي: (رحمتك)...ويُغني عن الجملة الموصول بها ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرور منويٌّ معه (استقرَّ) أو شبهه، وفاعلٌ هو العائد، ما لم يرفع ذلك المنوي ملابس الضمير، فيكون العائد الضميرَ الملابس للمرفوع، نحو: (جاء الذي عندك)، و(الذي في الدار)، و(الذي عندك أخوه)([٧١])».

النمط الرابع: الاستغناء بالمصادر عن غيرها:

وقد وجدت أن لنيابة المصدر (بنوعيه الصريح والمؤول) مع العناصر النحوية مرحلتين يسير فيهما المصدر في منحنى تصاعدي، وهما:

الصورة الأولى: الاستغناء بالمصدر الصريح عن عنصر واحد على سبيل النيابة:

– ومن ذلك نيابة المصدر عن المبتدأ، وفي ذلك يقول: «يجب حذف المبتدأ في مواضع... إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله، نحو: (سمعٌ وطاعةٌ)، أي: (أمري سمعٌ)([٧٢])».

– ومنه نيابة المصدر الصريح عن الخبر، وفي ذلك يقول: «قد يغني عن الخبر مصدر، نحو: (زيدٌ سيرًا)، أي: (يسير سيرًا)، ومفعول به، نحو: (إنما العامريُّ عمامتَه) أي: (متعهِّد عمامتَه)، وحال، حكى الأخفش: (زيدٌ قائمًا)، أي: (ثبت قائمًا)([٧٣])».

الصورة الثانية: الاستغناء بالمصدر المؤول عن عنصرين نحويين:

– ومن ذلك أن يسد المصدر المكون من (أن والفعل) مسد جزأي (أوشك)، فيقول: «يُسنَدُ (أوشك، وعسى، واخلولق) إلى (أن يفعل)، فيُغني عن الخبر، ويكون (أن)، و(الفعل) سادَّةً مسدَّ الجزأين، كما سدَّت مسد مفعولي (حسب)([٧٤])».

– ومن ذلك أن يسد المصدر المكون من (أن والفعل) مسد جزأي (ليت)، فيقول: «تقع (أنَّ) المفتوحة ومعمولاها اسمًا لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر، إلا (ليت) بلا شرط، نحو: (إنّ عندي أنك فاضلٌ)... ولا يجوز: (إنك فاضل ونحوه)، ويجوز في (ليت)، نحو: (ليت أنك عندي)، فيكون (أن ومعمولاها) سادَّةً مسدَّ جزأي (ليت)([٧٥])».

– ومن ذلك أن يسد المصدر المكون من (أن والفعل) مسد جزأي (ظنّ)، فيقول: «تسد عن المفعولين في هذ الباب (أنَّ المشددة ومعمولاها)، نحو: (ظننت أن زيدًا قائمٌ)، (**أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**) [سورة البقرة ٢ / ٢٥٩]([٧٦])».

النمط الخامس: الاستغناء بالعنصر النحوي عن نفسه:

ومن ذلك أن ينوب المفعول به عن الفاعل، فيتقوى زوال هذا العنصر بوصفه مفعولا به بالصورة الأخرى التي تحول إليها وهي كونه نائبًا عن الفاعل، وفي ذلك يقول: «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة ، ويُمنع في صور: أحدها: أن يكون نائبًا عن الفاعل؛ لأنه صار عمدة كالفاعل([٧٧])».

القسم الثاني: الاستغناء الدلالي:

النمط الأول: الاستغناء بعنصر يحمل الدلالة نفسها:

ولهذا النمط صورتان، هما:

الصورة الأولى: الاستغناء بعنصر نحوي لدلالة فيه، عن عنصر نحوي آخر على سبيل الحذف والنيابة:

ومن ذلك أن يحذف خبر المبتدأ إذا سُبق بـ(واو) تحمل معنى المعية، فيكون معنى المعية مغنيًا عن خبر المبتدأ الذي يقدر بـ(مقترنان)، فمعنى المعية الذي دلت عليه الواو ولفظ (مقترنان) واحد، فاستغني عنه به، وفي ذلك يقول السيوطي:«يجب حذف الخبر في مواضع... إذا وقع بعد (واو) بمعنى (مع)، نحو: (كل رجل وضيعته)، **أي: (مقترنان) فالخبر محذوف لدلالة الواو، وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف واجبًا لقيام الواو مقام (مع)**، ولو جيء بـ(مع) لكان كلامًا تامًّا(٧٨)».

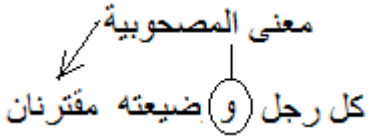

وفي موضع آخر يقول: «ويجب حذف الخبر إذا سدت مسدَّه واو المصاحبة، حكى سيبويه: (إنك ما وخيرًا)، أي: (إنك مع خير)، و(ما) زائدة، وحكى الكسائي: (إنَّ كلَّ ثوبٍ لَـ(و) ثمنه)، بإدخال اللام على الواو(٧٩)».

الصورة الثانية: الاستغناء بعنصر نحوي لدلالة فيه عن عنصر نحوي آخر، على سبيل النيابة دون الحذف:

وهذه الصورة تختلف عن التي قبلها في أن التي قبلها (عنصر حمل دلالة ترتب عليه حذف عنصر)، أما في هذه الصورة فلا حذف، ولكنها نيابة، فهناك عنصر نحوي له دلالة معينة، فيأتي عنصر نحوي آخر يحمل الدلالة نفسها، فيأتي الثاني بدلا من الأول، ومن ذلك الاستغناء بـ(إذا) عن (الفاء) رابطًا في جملة جواب الشرط، وقد ذكر النحاة أن (إذا) حلت محل (الفاء) لشبه بينهما، فقالوا: «**ويجوز أن تُغني (إذا) الفجائية عن (الفاء) في الربط؛ لأنها أشبهت (الفاء)** في كونها لا يُبتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها، **فقامت مقامها**(٨٠)»، وفي ذلك يقول السيوطي: «**وينوب عنها – أي عن الفاء – إذا**

الفجائية في جملة اسمية غير طلبية، ولا منفية، قال أبو حيان: النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الربط بـ(إذا)، ولكن ***السماع*** إنما ورد في (إن)، قال تعالى: **(وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)** [سورة الروم ٣٠ / ٣٦][٨١]».

أداة شرط + فعل الشرط + [الفاء] + جملة جواب الشرط

علاقة تشابه

أداة شرط + فعل الشرط + [إذا] + جملة جواب الشرط

النمط الثاني: الاستغناء بعنصر يحمل دلالة متناقضة:

ومعروف أن العرب تقيس الشيء على ضده، وقد تطرق ابن جني لهذا النوع من القياس، فسماه **(قياس الأدْوَن)**، أي النقيض[٨٢]، وقال ابن الأنباري: «**وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره**[٨٣]»، فإذا كانوا يحملون الشيء على نقيضه قياسًا، فلا غرابة إذا أنابوا النقيض عن نقيضه، ولهذا النمط ثلاث صور:

الصورة الأولى: الاستغناء بعنصر نحوي عن عنصر نحوي نقيض (على سبيل النيابة):

وليس في هذه الصورة حذف، ولكنها نيابة، حيث ينوب عنصر نحوي عن عنصر نحوي آخر نقيضٍ له، ومن ذلك أن ينوب اسم الإشارة للقريب عن اسم الإشارة للبعيد، وأن ينوب اسم الإشارة للبعيد عن اسم الإشارة للقريب، وفي ذلك يقول السيوطي:«**قد ينوب ذو البُعد عن ذي القرب، وذو القرب عن ذي البُعد**، إما لرفقة المشار إليه والمشير، نحو: **(ذَلِكَ الكِتَابُ)** [سورة البقرة ٢ / ٢]، **(ذَلِكُمُ اللهُ رَبِّي)** [سورة الشورى ٤٢ / ١٠]، **(فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ)** [سورة يوسف ١٢ / ٣٢]، **(إِنَّ هَذَا القُرْآنَ يَهْدِي)** [سورة الإسراء ١٧ / ٩]... أو ضَعَتهما، نحو: (ذلك اللعينُ فعلَ)، **(أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ)** [سورة الأنبياء ٢١ / ٣٦]، **(فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ اليَتِيمَ)** [سورة الماعون ١٠٧ / ٢][٨٤]».

الصورة الثانية: الاستغناء بعنصر نحوي عن عنصر نحوي نقيض (على سبيل الحذف):

وفي هذه الصورة يُحذف عنصر نحوي للاستغناء بعنصر نحوي نقيض له، من ذلك أن يُحذف المعطوف بـ(أم) العاطفة؛ استغناء بنقيضه المعطوف، وفي ذلك يقول السيوطي: «وقد يُحذف هو (أي المعطوف بها) – يعني بـ(أَمْ) – دونها بتعويض (لا)، نحو: (أزيدٌ عندك أم لا؟) أزيدٌ يقوم أم لا؟(٨٥)». أي: (أزيد "يقوم" أم "لا يقوم"؟).

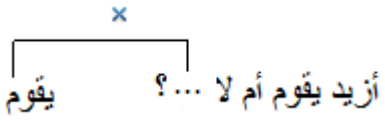

الصورة الثالثة: الاستغناء بعنصر نحوي عن عنصر نحوي نقيض (على سبيل التغليب):

– ومن ذلك أن يُستغنى بالحاضر عن الغائب إذا دخل الغائب في سياق المخاطب، تجنبًا لدخول لام الطلب مع الغائب؛ نظرًا لضعفه، وفي ذلك يقول السيوطي: «وتقل – أي اللام – في أمر متكلم؛ لأن أمر الإنسان لنفسه قليلُ الاستعمال، وتقل اللام في أمر فاعل مخاطب، نحو: **(فبذلك فلتفرحوا)** [سورة يونس ١٠ / ٥٨](٨٦)، وحديث: **(لتأخذوا مصافَّكم)**(٨٧)، والأكثر أمره بصيغة (افعل)، قال الرضيُّ: **فإن كان المأمور جماعةً، بعضُهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، فيؤتى بالصيغة، ويقل الإتيان باللام**(٨٨)».

– ومن ذلك أيضًا تغليب (مَن) التي للعاقل على (ما) التي لغير العاقل في سياقٍ يشملهما معًا، فتغلبها (مَن) فتنوب عنها، وفي ذلك يقول السيوطي: «الأصل في (مَن) وقوعها على العاقل، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع... والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادرًا(٨٩)». ولم يُورد السيوطي موضع التغليب، وذكره أكثر النحاة، منهم الأشموني – على سبيل المثال – حيث قال: «فأما (مَن) فالأصل استعمالُها في العالِم، وتستعمل

في غيره لعارض تشبيه... أو **تغليبه** عليه في اختلاط، نحو: **(وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ)** [سورة الرعد ١٣ / ١٥][٩٠]».

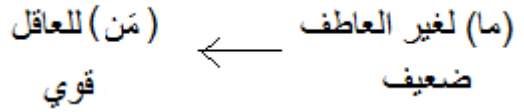

المعيار السادس: اعتبار الأصل:

ولهذا المعيار خمسة أنماط، هي:

النمط الأول: تقوية الضعيف باعتبار أصل الوضع:

وفي هذا النمط يرتقي العنصر النحوي الضعيف إلى درجة القوة، بالنظر إلى الأصل الذي وُضع عليه، وهو ما يرد له قوته، ومن ذلك إعراب (أب، وأخ...) ونحوِهما، فإنها ضعيفة بحكم كونها على حرفين فقط، ولكن بالنظر إلى أصل وضعها على ثلاثة أحرف تُرد قوتُها، فتُعرب، وفي ذلك يقول: «فإن أورد على ذلك نحو (أب، أخ، حم، هن، فم، ذي، يد، دم) فإنها معربة، مع كونها على حرفيْن، فالجواب أنها وُضعت ثلاثية، ثم حُذفت لاماتُها، **والعبرة بالوضع الأصلي، لا بالحذف الطارئ**[٩١]».

– ومنه (مع)، حيث يقول: «فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وُضعت على حرفين، مع أنها معربة على الأصح، فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة، وذلك معارضٌ للشبه، كما تقدم في (أي)، وقيل: إنها ثلاثية الوضع، وأن أصلها (مَعَيٌ)، فحذفت لامها اعتباطًا، ولذا رُدَّت إليها عند نصبها على الحال، فيُقال: (معًا)[٩٢]».

النمط الثاني: تقوية الضعيف باعتبار أصل القاعدة:

– معلوم أن «مذهب البصريين أن **الإعراب أصل في الأسماء فرعٌ في الأفعال**[٩٣]»، وعليه فإعراب (أي) إنما هو تنبيه على أصل القاعدة في الأسماء، وهو الإعراب لا البناء، وفي ذلك يقول: «وقال بعضُهم: **إنما أعربت (أي)؛ تنبيهًا**

على الأصل، ليُعلم أن أصل المبنيات الإعرابُ، كما صححوا بعضَ الأسماءِ والأفعالِ التي وجب إعلالُها **تنبيهًا على أن الأصلَ فيها التصحيحُ**(٩٤)».

– ومعلوم أيضًا أن «**الأصل في الاسم الصرفُ**(٩٥)»، لذلك فإن صرف ما يستحق المنع لعلة من علل المنع، إنما هو تنبيه على الأصل في الأسماء وهو الصرف، **فمنع المصروف للضرورة ضعف، وصرف الممنوع للضرورة قوة**؛ لأنه يردها إلى الأصل فيها، وفي ذلك يقول: «في منع المصروف أربعة مذاهب... والثاني: المنع مطلقًا حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين، وأبو موسى الحامض من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل، **بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء**(٩٦)».

<u>النمط الثالث: تقوية الضعيف باعتبار الأصل قبل التحويل:</u>

– ومن ذلك ارتقاء جزأي (ظنَّ) من درجة (الفضلة) – بوصفهما مفعولين – إلى درجة (العمدة) – بالنظر إلى أن الأصل فيهما قبل دخول ظن هو الابتداء والخبر – وهما من العُمَدِ، وفي ذلك يقول: «العمدة عبارة عما لا يُسَوَّغُ حذفُه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجُعل إعرابُه الرفع... وأُلحق منها بالفضلات في النصب خبر (كان وكاد)، واسم (إن ولا)، **وجُزءا (ظنّ)، فإنها عمدٌ؛ لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، ونُصبت**(٩٧)».

– ومن ذلك تقوية خبر كان، بجواز حذفه، بالنظر إلى جوازه في خبر المبتدأ، الذي هو أصله، وفي ذلك يقول: «وأما الخبر، **فكان قياسُه جواز الحذف؛ لأنه إن رُوعي أصلُه، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفُه**(٩٨)».

<u>النمط الرابع: تقوية الضعيف باعتبار الأصل وتجاهل العارض:</u>

ومن ذلك أن تسمية المذكر بنحو (دَلال، ووصال) تجعل الاسم مصروفًا، لا بالنظر إلى أن التسمية بـ(دلال) شائع الآن في أسماء الإناث، ولكن بالنظر إلى أن (دلال) في الأصل مصدر مذكر، وبالنظر إلى تذكيره يُصرف، وفي ذلك يقول: «ولو سُمي مذكر باسم مؤنث مجرد من التاء مُنع بشرطين... الشرط الثاني: أن لا يسبقه تذكيرٌ انفرد به كـ(دلال)، و(وِصال)، اسمي رجلٍ، فإنه كثرت التسمية بهما في النساء، **وهما في الأصل مصدران مذكران... فإذا سُمي به رجل**

صُرف، لغلبة تذكيره قبل العلمية، ولو سُمِّي مذكر بوصف المؤنث المجرد كـ(حائض، وطامث، وظلوم، وجَرِيج)، **فالبصريون: يُصرف رجوعًا إلى تقدير أصالة التذكير، لأن تلك الأسماء مذكرة، وُصف بها المؤنث**، لأمن اللبس، وحملا على المعنى، فقولهم: (مررت بامرأة حائض) بمعنى (شخص حائض)، ويدل على ذلك أن العرب إذا صغرتها لم تُدخل فيها الفاء([٩٩])».

النمط الخامس: تقوية الضعيف بتجاهل الأصل واعتبار العارض:

وهو عكسُ النمط السابق؛ ففيه لا يُنظر إلى الأصل القديم، ولكن يُنظر إلى العارض الذي عرض له الآن، ومن ذلك تسمية المذكر بـ(زينب، وسلمى)، فإنه يجمع بالواو والنون، لا بحكم الاستعمال القديم؛ لأنه قديما وحديثا مستعمل للإناث، ولكن باعتباره صار الآن اسمًا لمذكر، وفي ذلك يقول: «أن يكون – يعني ما يجمع بالواو والنون– خاليًا من تاء التأنيث... قال أبو حيان: **فلو سميت رجلا: (زينب، أو سلمى) جمع بالواو والنون بإجماع، اعتبارًا بمسمياتها الآن**، فإن لم يخلُ منها لم يجمع بها، كـ(أخت)، و(طلحة)، و(مسلمات) أعلامَ رجالٍ([١٠٠])».

– ومعلوم أن نحو (أبطح) يمنع من الصرف لأن الوصفية فيه قبل الاسمية، فمن منعه نظر إلى الأصل القديم – وهو الوصفية – فمنعه، فكان في منعه ضعفٌ، ومن صرفه نظر إلى العارض – وهو الاسمية – فصرفه، وكان صرفه تقوية له؛ لأنّ فيه تنبيهًا على الأصل في كل اسم، وهو الصرف، وفي ذلك يقول: «ما أصله الوصفيةُ واستعمل استعمالَ الأسماء، كـ(أبطح)، وهو المكان المنبطح من الوادي، و(أجدع)، وهو المكان المستوي، و(أبرق)، وهو المكان الذي فيه لونان، **والأكثرُ منعُه، اعتبارًا بأصله، ولا يُعتد بالعارض، وشُذ صرفُه إلغاءً للأصل، واعتدادًا بالعارض**([١٠١])». وفي الأشباه والنظائر يؤكد ذلك، فيقول: «قال ابن جني في (الخاطريات): العرب تُضعف الأقوى، وتقوي الأضعف، تصرُّفًا وتلعبًا، **فمن تقوية الأضعف الوصفُ بالاسم**، نحو: (مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه)، و(بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها)، وهو كثير، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكمٌ زائدٌ على شرط الاسمية، ألا ترى كلَّ وصفٍ اسمًا، أو واقعًا موقع الاسم، وليس

كلُّ اسمٍ وصفًا؟ فالوصفية معنى زائد على الاسمية(١٠٢)».

المعيار السابع: التقوية بالوصف:

يُعد الوصف من أهم ما اعتمد عليه النحاة في تقوية الضعيف، وقد ذكر السيوطي ذلك فيما نقله عن ابن جني في كتابه (الخاطريات)، فقال: «قال ابن جني في (الخاطريات): **العرب تُضعف الأقوى، وتقوي الأضعف، تصرُّفًا وتلعبًا، فمن تقوية الأضعف الوصفُ بالاسم**، نحو: (مررت بقاعٍ عرفجٍ كلُّه)، و(بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها)، وهو كثير، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكمٌ زائدٌ على شرط الاسمية، ألا ترى كلَّ وصفٍ اسمًا، أو واقعًا موقع الاسم، وليس كلُّ اسمٍ وصفًا؟ فالوصفية معنى زائد على الاسمية(١٠٣)».

– ومن ذلك أن مخصوص (نِعْم وبِئس) إذا حُذف صار في الأسلوب ضعفٌ، ولكن وصف المخصوص يقوي ذلك الضعف، وفي ذلك يقول السيوطي: «ويُحذف المخصوص لدليلٍ يدل عليه... وقيل إنما يُحذف إذا تقدم ذكرُه... **وتَخْلُفُه – إذا حُذف – صفتُه**... نحو: (نعم الرجل حليمٌ كريمٌ)، أي: (رجلٌ حليمٌ)(١٠٤)».

– ومنه ما ذكره من أن الوصف يُكسب الموصوف مدحًا، أو توضيحًا، وتخصيصًا، أو – على النقيض – تعميمًا... وكل هذه المعاني زائدة على الاسم، فلا شك أن قولنا: (جاء رجل) أضعفُ معنى من قولنا: (جاء رجل سارق)، فذلك المعنى الزائد (سارق) هو الذي قوّى ضعف الموصوف المبهم الذي لم يكن المخاطب يعلمه، فإذا وُصف بالسرقة عرَف فأخذ حيطته، وذلك قول ابن جني: «**فالوصفية معنى زائد على الاسمية**(١٠٥)»... وفي ذلك يقول السيوطي: «ويرد مدحًا... وتوضيحًا؛ أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة، نحو: (مررت بزيدٍ الكاتبِ)، وتخصيصًا في النكرة، نحو: **(فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ)** [سورة النساء ٤ / ٩]... وغير ذلك، كالتعميم، نحو: (إنَّ اللهَ يحشر الناسَ الأولين والآخرين)(١٠٦)».

– ومنه أن بدل النكرة من المعرفة عند الكوفيين ضعيف ممنوع، فإذا وصف جاز، وزال ضعفُه، فيقول السيوطي:«ومنع أهلُ الكوفة وبغداد بدلَ النكرة من المعرفة **ما لم تُوصف**، ووافقهم السهيلي وابن الربيع، نحو قوله تعالى: **(عَنِ**

الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) [سورة البقرة ٢ / ٢١٧]؛ **لأنها إذا لم تُوصف لم تُفِدْ**، إذ لا فائدةَ في قولك: (مررتُ بزيدٍ رجلٍ)(١٠٧)».

– ومنه أن استثناء النكرة من المعرفة ضعيف لعدم الفائدة، غير أن تخصيصَها بالوصف يقويها، فيجُيز ما كانت مُنِعَتْهُ، وفي ذلك يقول: «وكذا لا يُستثنى من المعرفة النكرةُ التي لم تُخصص، نحو: (قام القوم إلا رجلًا)، **فإن تخصصت جاز**، نحو: (قام القومُ إلا رجلًا منهم)(١٠٨)».

– ومنه أن مجيء الحال غيرَ مشتقةٍ ضعيفٌ، ولكن تخصيصه بالوصف يقويه، فيقول: «والغالب في الحال أن تكون وصفًا مشتقًا، إما من المصدر، كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر... ويُغني عن الاشتقاق أمور، أحدها وصفُه، نحو: **(فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)** [سورة مريم ١٩ / ١٧](١٠٩)».

– ومنه جواز وصف النكرة بالمعرفة، وهو تقوية لها، وفي ذلك يقول: «وجوّز الكوفية التخالف في المدح والذم، ومثّلوا بقوله تعالى: **(وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ. الَّذِي جَمَعَ)** [سورة الهمزة ١٠٤ / ١ – ٢]، فجعلوا (الذي) صفة لـ(همزة)، **وجوّز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصصت مثل ذلك بالوصف**، وجعل منه قوله تعالى: **(فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ)** [سورة المائدة ٥ / ١٠٧]، قال: (الأوليان) صفة لـ(آخران)؛ **لأنه لما وُصف تخصص**(١١٠)».

<u>المعيار الثامن: قوة العمل:</u>

كما أن علة قوة الوصف تكمن في كونه يعطي معنى زائدًا، فإن العمل مثله، وهو ما ذكره السيوطي نقلا عن ابن جني، فقال: «**ومن تقوية الأسماء إعمالُها عملَ الفعلِ؛ وذلك أن العملَ معنى قويٌّ زائدٌ على شرط الاسمية**(١١١)»، ويندرج تحت هذا المعيار ثلاثة أنماط، هي:

النمط الأول: تقوِّية العنصر النحوي بعامل غير ظاهر بواسطة عامل آخر ظاهر:

ومن ذلك العامل في رفع الخبر عند مَن ذهب إليه بعض النحاة، مِن أن العامل في رفع الخبر هو الابتداء، وأن ذلك العامل المعنوي (غير الظاهر) تقوَّى بواسطة عاملٍ (ظاهر) هو المبتدأ، وفي ذلك يقول السيوطي: «وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا، وعلى هذا: هل العامل مجموع الأمرين؟ أو الابتداء (بواسطة المبتدأ)؟ قولان، **ونظير الثاني: تقوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبـ(إلا) في المستثنى، وتقوِّي المضاف بمعنى (اللام، ومن)**([١١٢])».

النمط الثاني: تقوية عاملين متحدَين معنى، عُطف أحدهما (وهو مقدر) على الآخر (وهو مذكور):

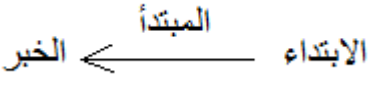

وذلك أن يكون هناك عاملان متفقان في معنى واحد، ثم يُحذف أحدهما فيعطف وهو محذوف على العامل المذكور، وفي ذلك يقول (نقلا عن ابن مالك): «قال ابن مالك: وعطف عاملٍ حُذف، وبقي معموله على عامل ظاهر، يجمعهما معنى واحدٌ، نحو قوله تعالى: **(تَبَوَّءُوا الدَّارَ والإيمَانَ)** [سورة الحشر ٥٩ / ٩]، أصله: (واعتقدوا الإيمانَ أو واكتسبوا)، فاستغنى بمفعوله عنه، لأن فيه وفي (تبوءوا) معنى (لازموا) و (ألفوا)([١١٣])».

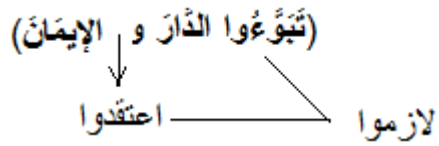

النمط الثالث: العطف بالحرف على معمول ومعمولي وثلاثة معمولات عاملٍ واحد:

وفي هذا النمط يقوى العامل الواحد بأن يعطف بالحرف عليه معمول، ومعمولان، وثلاثة معمولات، كلها تعطف عليه وحده، وقد أشار إلى ذلك فقال: وفي ذلك يقول: «ويُعطف بالحرف على معمول ومعمولي ومعمولاتِ عاملٍ واحدٍ،

لا معمولات عوامل ثلاثة بإجماع فيهما، فيقال: (ضرب زيدٌ عمرًا، وبكرٌ خالدًا)، و(ظن زيدٌ عمرًا منطلقًا، وبكرٌ جعفرًا مقيمًا)، و(أعلمَ زيدٌ عمرًا بكرًا مقيمًا، وعبدُ الله جعفرًا عاصمًا راحلًا)(١١٤)».

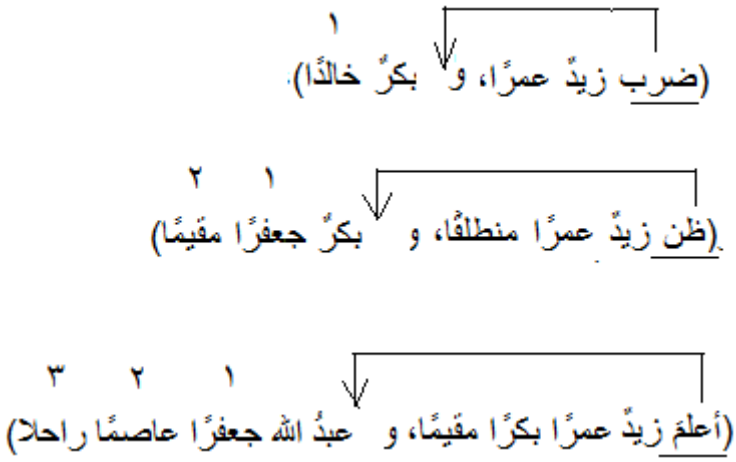

المعيار التاسع: إهمال العامل:

وهو عكس المعيار السابق، ففي هذا المعيار يكون إهمال العامل سببًا في تقوية العنصر النحوي الضعيف، ومن ذلك أن حرف الجر الزائد يجر الاسم ظاهرًا فقط، ولكنه لا يُعتدُّ به في المحل، فيقول: «حدَّ النحاةُ المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه... وقولنا: (غير المزيد) يدخل فيه المجرور بحرف زائد، نحو: **(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُمْ)** [سورة فاطر ٣٥ / ٣]، و(بحسبك درهم)، فـ(خالق)، و(حسبك) مبتدآن؛ **لأن العامل الداخلَ عليهما كـ(لا عامل)**(١١٥)»، فعبارة (لأن العامل الداخل عليهما كـ(لا عامل)) تؤكد إهماله وتجاهله، بدليل رفع (غير)؛ إذ لو كانت (مِن) عاملة ومعتد بها في المحل لجُرت (غير)، ولكنها رفعت على المحل.

– ومن ذلك إهمال الجازم، ورفع المضارع بعده دون حذف، **وهو رد إلى الأصل، إذ الحذف ضعف، والذكر قوة**، فيقول: «**ويجوز في الضرورة أيضًا حذف**

الحروف لغير جازم... فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأن حكمه حكمُ الصحيح، ويُقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة([١١٦])». والذي يدل على ضعف الحذف قول سيبويه: «اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، **وإن كان أصله في الكلام غير ذلك،** ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا([١١٧])»، وقول ابن جني: «**اعلم أن الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف،** وأن **أعدلَ أحوالها أن تستعمل غيرَ مزيدةٍ ولا محذوفةٍ**([١١٨])»، وقول ابن الأنباري: «**الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف،** وأن يكون أصلا في نفسه([١١٩])».

– ومن ذلك إهمال عمل (ليس)، مما يترتب عليه رفع الجزأين، **وفي ذلك تقوية للركن الثاني المنصوب، لأنه يرده إلى أصله؛ إذ إن (ليس) داخلة في الأصل على مبتدأ وخبر مرفوعين، فرد الإهمال الركنين إلى أصليهما،** وفي ذلك يقول: «حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة بني تميم إهمال (ليس) مع (إلا) حملًا على (ما)، كقولهم: (ليس الطِّيبُ إلا المسكُ) **بالرفع على الإهمال**([١٢٠])».

– ومنه كذلك إهمال (متى) الشرطية، ورفع ما بعدها، اعتمادا على السماع، فيقول: «**ولا تهمل (متى)، وقيل: نعم؛** حملًا على (إذا) كحديث البخاري: **(وإنه متى يقومُ مقامَك لا يسمعُ الناسُ)** قاله ابن مالك([١٢١])»، وقد رجعت إلى صحيح البخاري، فوجدته مجزومًا، **(متى يقمْ مقامَك لا يسمع الناس)**، برواية السيدة عائشة رضي الله عنها (ص ٧١٣)، وكذلك في رواية مسلم: **(فقالت عائشة: يا رسول الله، إن أبا بكر رجل رقيق، متى يقم مقامك لا يستطيع أن يصلي بالناس)**، برواية أبي موسى الأشعري (ص ٤٢٠).

<u>المعيار العاشر: حصول الفائدة:</u>

ولهذا المعيار نمطان، هما:

<u>النمط الأول: تقوية عنصر نحوي بإفادة تحقق غرضٍ يُحتجُّ بتحققه في عنصر أضعف يُراد ترجيحُه:</u>

– وقد اختلف النحاة في (إنِّي)، هل المحذوف نون الوقاية، أم نون (إن)،

فذهب بعضهم إلى أن المحذوف نون الأصل، لأن لنون الوقاية فائدة الفرق، وفي ذلك يقول: «وذهب آخرون إلى أن المحذوف من أخوات (ليت) ليس نون الوقاية، بل نون الأصل، لأن تلك دخلت للفرق، فلا تُحذف(١٢٢)»، غير أن تحقق تلك الفائدة بنون الرفع جعل نحاة آخرين يقفون أمام قراءة **(أتُحاجُّونِي)** [سورة الأنعام ٦ / ٨٠](١٢٣)، بتخفيف النون، ذاهبين إلى أن المحذوف هو نون الوقاية، ومعلوم أن حذف نون الوقاية أخف من حذف نون الرفع، لأنها علامة إعراب، فما يدل على الإعراب أهم في وجوده من نون الوقاية، كما أن وقاية الفعل من الكسر فائدةٌ حققتها نون الرفع، فكان حذف نون الوقاية أوْلى، **وكان اختيار حذف نون الوقاية تقوية لإثبات نون الرفع**، وفي ذلك يقول: «واختُلف في المحذوف حينئذ... وذهب أكثرُ المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية، وعليه الأخفش الأوسط، والصغير، والمبرد، وأبو علي، وابنُ جني، لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أوْلى بالحذف، **ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعلَ من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفُها أوْلى**(١٢٤)».

<u>النمط الثاني: حصول الفائدة لعنصر نحوي ضعيف، فيقوم مقام العنصر النحوي القوي:</u>

ومن ذلك أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي ذلك يقول سيبويه: «**إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدأ بالأعرف، وهو أصل الكلام**، ولو قلت: (رجلٌ ذاهبٌ) لم يحسن أن تُعَرِّفه بشيءٍ، فتقول: (راكبٌ مِن بنى فلانٍ سائرٌ) وتبيع الدار فتقول: (حدٌّ منها كذا، وحدٌّ منها كذا) فأصل الابتداء للمعرفة، فلمّا أدخلت فيه الألف واللام، وكان خبرًا، حَسُنَ الابتداءُ، **وضَعف الابتداء بالنكرة**(١٢٥)». فالابتداء بالنكرة ضعيف على حد قول سيبويه (رحمه الله).

وتحقق الفائدة للمعرفة هو ما جعله أصلا لأن يُبتدأ به، وهو ما يوضحه ابن يعيش، فيقول: «**اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده**، وتنزيلَه منزلتَك فى عِلم ذلك الخبرِ، **والإخبارُ عن النكرة لا فائدةَ فيه**، ألا ترى أنك لو قلتَ: (رجلٌ قائمٌ) أو (رجلٌ عالمٌ) لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ؛ لأنه لا يستنكر

أن يكون رجلاً قائمًا وعالمًا في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذى تُنزل فيه المخاطبَ منزلتَك فيما تعلم، فإذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفةِ أن تكون هى المبتدأ، وأن يكون الخبرُ نكرةً؛ لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ كما تعرفه أنت، فإنما يَنتظر الذى لا يعلمه، فإذا قلتَ: (قائمٌ أو حكيمٌ)، فقد أعلمتَه بمثل ما علمتَ مما لم يكن يعلمه، حتى يشاركَك فى العلم، فلو عكستَ وقلتَ: (قائمٌ زيدٌ)، فـ(قائمٌ) منكورٌ لا يعرفه المخاطب لم تجعله خبرًا مقدمًا يستفيده المخاطب(١٢٦)».

وعليه فلما كان تحقق الفائدة في المعرفة هو ما جعلها مبتدأ، فإن تحققها في النكرة جعلها مؤهلة للابتداء بها، وبذلك يكون حصول الفائدة سببًا في ارتقاء النكرة من عدم جواز الابتداء إلى جوازه وإمكانه، فيقول السيوطي: «الأصل تعريف المبتدأ... **يجوز الابتداء بالنكرة، بشرط الفائدة**، وتحصل دائمًا بأحد أمور...(١٢٧)». وفي موضع آخر يقول: «وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يُعكس إلا في الشعر، هذا مذهب الجمهور، **وجوَّز ابنُ مالك العكسَ اختيارًا، بشرط الفائدة**(١٢٨)».

– ومنه أيضًا أنه لا يجوز تأكيد النكرة بلفظ من ألفاظ التوكيد (لأنها معرفة)، غير أن تحقق الفائدة فيها يقويها إلى درجة يجعل ذلك ممكنًا، وفي ذلك يقول السيوطي: «ولا تؤكد نكرة مطلقًا عند أكثر البصريين بشيء من ألفاظ التوكيد؛ لأنها معارف، فلا تتبع نكرة... وثالثها – وهو رأي الأخفش والكوفيين – يجوز توكيدها إن كانت محدودةً، أي: غير مؤقتة، وإلا فلا، قال ابن مالك: وهذا القول أوْلى بالصواب، لصحة السماع بذلك، **ولأن فيه فائدة؛ لأن مَن قال: (صمت شهرًا)، قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمالٌ يرفعه التأكيد**(١٢٩)». ونلاحظ أن هنا معيارين للقوة (السماع، وحصول الفائدة)، لذلك يرد هذا النص وأمثاله في أكثر من موضع.

وقد لاحظت أن لهذه الفائدة صورًا مختلفة، هي:

الصورة الأولى: تقوية العنصر النحوي الضعيف بحصول فائدة العموم:

– ومن ذلك أن الأصل في المبتدأ أن يكون نكرة، غير أن تحقق دلالة العموم

في النكرة يقويها، فيصح مجيؤها مبتدأ، وفي ذلك يقول السيوطي: «الأصل تعريف المبتدأ... **يجوز الابتداء بالنكرة، بشرط الفائدة، وتحصل دائمًا بأحد أمور... أن يُقصد بهه عمومٌ**، نحو: (كلٌّ يموت)([١٣٠])».

– ومن ذلك أيضًا أن عمل (لا) عمل (إنّ) ضعيف؛ لكونه للنفي، ولكون (إن) للتأكيد، فهما نقيضان، غير أن النحاة اشترطوا لعملها أن تفيد (النفي العام) وإلا بطل عملها، وفي ذلك يقول السيوطي: «حيث اشترطوا لها – أي لعمل لا عمل إن – **أن يُقصد بها النفي العام، لأنها حينئذ تختص بالاسم، فإن لم يُقصد بها العموم**، فتارة تُلغى، وتارة تعمل عمل (ليس)([١٣١])».

– ومنه أن استثناء النكرة من المعرفة ضعيف، غير أن إفادتها العمومَ تقويها فتُجيز استثناءها من المعرفة، وفي ذلك يقول: «النكرة لا يُستثنى منها في الموجب ما لم تُفِد، فلا يُقال: (جاء قوم إلا رجلا)، ولا (قام رجال إلا زيدًا)؛ **لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز... والفائدةُ حاصلةٌ في النفي؛ للعموم**، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا رجلًا)، أو (إلا زيدًا)([١٣٢])».

– وقد يكون العموم رابطًا نحويًّا، فيصل بين عنصرين نحويين، كما كان رابطًا بين المبتدأ وجملة الخبر([١٣٣])، ومثله أيضًا أن يتقدم مخصوص نِعم وبئس عليها، فنقول: (محمد نِعْمَ الرجل)، فيكون العموم هو الرابط النحوي بين المبتدأ (محمد)، وجملة الخبر (نعم الرجل)، وفي ذلك يقول: «ويُذكر المخصوص، وهو المقصود بالمدح أو الذم قبلهما، أي: (نعم وبئس) مبتدأ أو منسوخًا، والفعل ومعموله: الخبر، **والرابط هنا العموم** في المرفوع المفهوم من (ال) الجنسية، نحو: (زيدٌ نعم الرجل)([١٣٤])».

<u>الصورة الثانية: تقوية العنصر النحوي الضعيف بحصول فائدة الحصر:</u>

– ومن ذلك أن حذف المفعول به بوصفه فضلة جائز، غير أن إفادته الحصر تقويه، فترفعه إلى درجة العمدة الذي لا يجوز حذفه، وفي ذلك يقول: «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، **ويُمنع في صور... أن يكون محصورًا**، نحو: (ما ضربتُ إلا زيدًا)؛ إذ لو حُذف لأفهم نفي الضرب مطلقًا، والمقصود نفيه مقيدًا([١٣٥])».

– ومنه أن حذف عامل المفعول المطلق ضعيف، لضعف الحذف عمومًا كما سبق، ولكن إفادة الحصر تقويه، فتغني عنه، وفي ذلك يقول: «ومنها ما يقع نائبا عن خبر اسم عين، بتكرير، أو حصر، نحو: (زيد سيرًا سيرًا)، أي: (يسير)... **والحصر نحو: (إنما زيد سيرًا، وما زيدٌ إلا سيرًا)، أي: (يسير)... جعل أحد اللفظين في التكرير عوضًا من ظهور الفعل، وقام مقامه في الحصر (إنما) أو (ما، وإلا)**([١٣٦])».

الصورة الثالثة: تقوية العنصر النحوي الضعيف بحصول فائدة التخصيص:

ولهذه الصورة شكلان:

الشكل الأول: إفادة التخصيص بالوصف:

– ومنه أن استثناء النكرة من المعرفة ضعيف لعدم الفائدة، غير أن تخصيصَها بالوصف يقويها، فيجُيز ما كانت مُنِعَتْهُ، وفي ذلك يقول: «وكذا لا يُستثنى من المعرفة النكرةُ التي لم تُخصص، نحو: (قام القوم إلا رجلًا)، **فإن تخصصت جاز**، نحو: (قام القومُ إلا رجلًا منهم)([١٣٧])».

– ومنه أن مجيء الحال غير مشتق ضعيف، ولكن تخصيصه بالوصف يقويه، فيقول: «والغالب في الحال أن تكون وصفًا مشتقًا، إما من المصدر، كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر... ويُغني عن الاشتقاق أمور، أحدها وصفُه، نحو: **(فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)** [سورة مريم ١٩ / ١٧]([١٣٨])».

– ومنه جواز وصف النكرة بالمعرفة، وهو تقوية لها، وفي ذلك يقول: «وجوّز الكوفية التخالف في المدح والذم، ومثّلوا بقوله تعالى: **(وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ. الَّذِي جَمَعَ)** [سورة الهمزة ١٠٤ / ١ – ٢]، فجعلوا (الذي) صفة لـ(همزة)، **وجوّز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصصت مثل ذلك بالوصف**، وجعل منه قوله تعالى: **(فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ)** [سورة المائدة ٥ / ١٠٧]، قال: (الأوليان) صفة لـ(آخران)؛ **لأنه لما وُصف تخصص**([١٣٩])».

الشكل الثاني: إفادة التخصيص بالإضافة:

– ومن ذلك أن نصب المبهم على الظرفية ضعيف؛ لعدم الفائدة، غير أن تخصيصه بالإضافة يقويه، فيجيزه، وفي ذلك يقول: «**وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لابد من وصف يخصصه**، وما في حكمه، نحو: (قعدت مكانا صالحا)، وكذلك في الجهة، ولا يقال: (قعدت قدامًا ولا خلفًا) إلا على الحال، كأنك قلت: (متقدما ومتأخرا)، **فإن خصصت بالإضافة جاز**، نحو: (قعدت قدامك وخلفك)(١٤٠)».

الصورة الرابعة: تقوية العنصر النحوي الضعيف بحصول فائدة أمن اللبس:

ولهذه الصورة ستةُ أشكال مختلفة، هي:

الشكل الأول: الحذف لأمن اللبس:

ذهب النحاة إلى أن حذف الفعل (أنادي أو أدعو) المقدر في أسلوب النداء ضعيف، ولكنه يتقوى بأن ذكره كان سيُحدث لبسًا ووهمًا بالإخبار، وفي ذلك يقول: «من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى، وللزوم إضماره أسباب: الاستغناء، وظهور معناه، وقصد الإنشاء، **وإظهار الفعل يوهمُ الإخبار**، وكثرة الاستعمال، والتعويض منه بحرف النداء، ويقدر بـ(أنادي)، أو (أدعو)(١٤١)».

– وقيس حذف المبتدأ على حذف فعل النداء للسبب نفسِه، فيقول: «يجب حذف المبتدأ في مواضع، أحدها: إذا كان مخبرًا عنه بنعت مقطوع لمدح، نحو: (الحمدُ لله أهلُ المدحِ)، أو ذم، نحو: (مررت بزيدٍ الفاسقُ)، أو ترحم، نحو: (مررت ببكرٍ المسكينُ)، **وإنما التزم فيه الحذف** لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم، **كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب**(١٤٢)».

وتقوية الضعيف في هذا الشكل تكمن في (اتقاء الأضعف من الضعيف)، وبيان ذلك في هذا الشكل أن الحذف ضعف، ولكن هذا الحذف لو أردنا عكسه،

فأظهرنا العنصر، لترتب على إظهاره لبسٌ ووهمٌ يُضعفه أكثر، فكان في ذلك إضعاف يفوق ضعفه لو كان ظهر، فكان اختيار الضعيف (الحذف) أقوى من (الذكر) لأن الضعف باللبس أشد من الضعف بالحذف.

الشكل الثاني: الخروج عن أصل القاعدة لأمن اللبس:

– ومن ذلك أن الأصل في تمييز الجملة المطابقة لما قبلها في الإفراد والتثنية والجمع، غير أنه يلزم الإفراد إذا حدث لبس، وفي ذلك يقول: «**يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله** في الإفراد وفرعيه، إن اتحدا معنى، نحو: (كَرُمَ زيدٌ رجلًا)، و(كَرُمَ الزيدان رجلين)، و(كَرُم الزيدون رجالا)، وكذا إذا لم يتحدا من حيث المعنى، نحو: (حسُنَ الزيدون وجوهًا)، **إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه، نحو: (كَرُم الزيدون أصلا)، إذا كان أصلهم واحدًا، و(أصل) لم يتحد من حيث المعنى بـ(الزيدين)، إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفرادُه؛ لأن الجمع يُوهم اختلاف أصولِهم**(١٤٣)».

– وفي المقابل يلزم جمع التمييز بعد المفرد، لأمن اللبس، فيقول: «**ويلزم جمع التمييز بعد مفرد** مباينٍ إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه، نحو: (نظف زيدٌ ثيابًا) **إذ لو قيل: (ثوبًا) لتُوُهِّمَ أن له ثوبًا واحدًا نظيفًا**(١٤٤)».

وتقوية الضعيف في هذا الشكل تكمن في (اتقاء الأضعف من الضعيف)، وبيان ذلك في هذا الشكل أن مخالفة القاعدة ضعف، ولكن هذا الحذف لو أردنا عكسه، فالتزمنا القاعدة، لترتب على إظهاره لبسٌ ووهمٌ يُضعفه أكثر، فكان في ذلك إضعاف يفوق ضعفه لو التزم بها، فكان اختيار الضعيف (المخالفة) أقوى من (الالتزام) لأن الضعف باللبس أشد من الضعف بمخالفة القاعدة.

الشكل الثالث: مراعاة المعنى لأمن اللبس:

– ومن ذلك مراعاة المعنى في نحو قولنا: (أتى من سألتك) لأننا نريد أنها أنثى، فإن التزمنا لفظ التذكير الذي لـ(مَن) فقلنا: (من سألك)، لتُوُهِّم أن الآتي رجل، وفي ذلك يقول: «ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير (مَنْ، وما، وال، وأي، وذو، وذات، وكم، وكأيِّن)؛ لأنها في اللفظ مفردة مذكرة، فإن عُني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضًا، والأحسن مرعاة اللفظ؛ لأنه الأكثر في كلام

العرب...ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لبسٌ أو قبحٌ، فالأول: (أَعْطِ مَن سألتْك)، إذ لو قيل: (مَن سألك) لألبس، والثاني نحو: (مَن هي حمراءُ أَمَتِك؟)، و(مَن هي محسنةُ أمِّك؟)، **إذ لو قيل: (مَن هو أحمرُ أمَتِك؟)، و(مَن هو محسنُ أمِّك) لكان في غاية القبح**(١٤٥)».

الشكل الرابع: أمن اللبس باستعمال عنصر نحوي جديد:

– ومن ذلك استعمال (كلا وكلتا وكل وجميع) لمنع توهم الإطلاق، وفي ذلك يقول: «ومنه للشمول **ورفع توهم إطلاق البعض على الكل في المثنى** (كلا وكلتا)، وفي غيره، أي الجمع وما في معناه (كل وجميع وعامة)، مضافة كلها إلى الضمير المطابق للمؤكد(١٤٦)». وفي موضع آخر يقول: «**لأن التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل**، وإثبات حاصل لكونه حقيقة(١٤٧)».

الصورة الخامسة: تقوية العنصر النحوي الضعيف بحصول فائدة الربط:

– ومن ذلك تقوية جملة الخبر التي لا تمت بصلة للفظ المبتدأ إلا بهذا الرابط، فالخبر إذا كان مفردًا فإنه لا يحتاج إلى رابط؛ لأن العلاقة التي بينه وبين المبتدأ تُغنيه عن الرابط، وهي علاقة المحكوم به (الخبر)، والمحكوم عليه (المبتدأ)، أما الجملة فاستقلالها يجعلها أجنبية عنه، فكان لابد لها من رابط، وفي ذلك يقول: «لما كان **الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابطٍ** بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك(١٤٨)». والأمر نفسه ذكره في وقوع الجملة جوابًا للشرط(١٤٩).

ويمكن الاستئناس بقول ابن يعيش في هذه المسألة، حيث يقول: «**الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه**، فإذا لم يكن في الجملة ذِكْرُ ضمير يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبرًا، وتصير الجملة من تمام المبتدأ، **وقعت الجملة أجنبية من المبتدأ**، ولا تكون خبرًا عنه، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد قام عمرو) لم يكن كلامًا؛ لعدم العائد، **فإذا كان كذلك لم يكن بُدٌّ من العائد**(١٥٠)».

الصورة السادسة: تقوية العنصر النحوي الضعيف بحصول فائدة التمييز بين المعاني المختلفة:

– ومن ذلك تقوية الأسماء بالإعراب؛ لأنه يميز بين المعني المختلفة، فيقول: «مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء فرعٌ في الأفعال؛ لأن الاسم

يقبل بصيغة واحدة معانيَ مختلفةً، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، **فلولا الإعراب ما عُلمت هذه المعاني من الصيغة**، وذلك نحو: (ما أحسنَ زيدًا) بالنصب في التعجب، وبالرفع في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللبسُ، بخلاف الفعل؛ فإن الإلباس فيه لا يَعْرِضُ؛ لاختلاف صِيَغِهِ باختلاف المعاني([١٥١])».

– ومن ذلك زيادة الألف على الهاء في آخر المؤنث؛ للتفرقة بين التذكير والتأنيث، فنقول للمذكر: (ضربه)، ونقول للمؤنث: (ضربها)، فلولا الألف لما عُرف الفرق بين المذكر والمؤنث، فيقول: «وإذا أريد في الغيبة الأنثى زِيدَ على الهاء ألفٌ نحو: (ضربها)، و(مر بها)، هذا هو الصحيح، كما قال أبو حيان؛ إذ الألف زائدة؛ **تقويةً لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح، للفرق بين المذكر والمؤنث**([١٥٢])».

– ومنه التقوية بضمير الفصل؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، وقيل غير ذلك، حتى سماه الكوفيون عمادًا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وفي ذلك يقول: «هذا مبحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل لأنه فصل بين الخبر والنعت، وقيل لأنه فصل بين الخبر والتابع، لأن الفصل به يوضح كون الثاني خبرًا لا تابعًا، وهذا أحسنُ... **والكوفيون يسمونه عمادًا، لأنه يُعتمد عليه في الفائدة**، إذ يتبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعض الكوفيين **يسميه دعامة، لأنه يُدعم به الكلام، أي يُقوَّى به ويؤكَّد، والتأكيد من فوائد مجيئه**([١٥٣])».

– ومن ذلك دخول (إيا) على الضمير (الكاف) للتفرقة بين المتصل والمنفصل، عند من ذهب إلى ذلك، فيقول: «وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر، فـ(إيا) حرف زِيدَ **دُعامةً** يعتمد عليها اللواحق؛ **لتنفصل عن المتصل**، ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر([١٥٤])».

– ومن ذلك دخول اللام على خبر (إن) المخففة من الثقيلة للتفرقة بين (إنّ) الناصبة، و(إنْ) النافية، فيقول: «**وإذا أُهملت** – يعني إنَّ المخففة – **لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها؛ فرقًا بينها وبين (إن) النافية، لالتباسها حينئذٍ بها،**

نحو: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) ومن ثم لا تلزم الإعمال؛ لعدم الإلباس([١٥٥])».

– ومنه تنوين بعض المبنيات، للتفرقة بين المعرفة والنكرة، فيقول: «**وتنكير** – يعني تنوين تنكير – يلحق بعض المبني، كأسماء الأفعال والأصوات؛ **فرقًا بين المعرفة والنكرة**، نحو: (صهٍ)، و(سيبويهٍ آخر)، وهو مسموعٌ في باب اسم الفعل، ومطردٌ في كل عَلَمٍ مختومٍ بـ(وَيْه)([١٥٦])».

المعيار الحادي عشر: مراعاة درجة القوة:

وفي هذا المعيار أربعة أنماط:

النمط الأول: التنبيه على أن العنصر الضعيف يقع تحت ما هو أقوى، وفوق ما هو أضعف:

– ومن ذلك جواز توسط (كاد وأخواتها) بين الاسم والخبر، تنبيهًا على أنها أقل من الفعل الصحيح، وأقوى من الحروف العاملة، وفي ذلك يقول: «ويتوسط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ(أن) اتفاقًا، نحو: (طفق يصليان الزيدان)، قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا، فلو قُدِّمَت لازدادت مخالفتها الأصلَ، وأيضًا فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرف، **فلها حال ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها، لتفضلها (كان وأخواتها)، وحال قوةٍ بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسطُها؛ تفضيلًا على (إن) وأخواتها**([١٥٧])».

النمط الثاني: التنبيه على أن إجازة شيء لعنصر قوي مُنِعه أوْلى من تحققه لعنصر أضعف منه:

ومن ذلك إجازة تعدد الخبر لـ(كان وأخواتها)؛ لأنه تحقق للمبتدأ ذي العامل الضعيف، وهو الابتداء، فتحققه للعنصر الأقوى منه أوْلى، وفي ذلك يقول: «في تعدد خبر (كان) الخلاف في تعدد خبر المبتدأ... والمجوزون قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، **فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف، وهو الابتداء، فمع الأقوى أوْلى**(١٥٨)».

النمط الثالث: الخروج الأفقي من الضعيف إلى القوي:

– ومن ذلك الانتقال من فعل شرط ماضٍ (ضعيف) إلى جواب شرط مضارع (قوي)، وفي ذلك يقول: «فإن كانا – أي الشرط والجزاء – فعليْن، فالأحسنُ أن يكونا مضارعيْن، كما مر؛ لظهور تأثير العمل فيهما... ثم **أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا؛ لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى**، وهو من عدم التأثر إلى التأثر، نحو: (إن قام أقمْ)(١٥٩)».

فعل شرط ماضٍ + جواب شرط مضارع

(ضعيف) ← (قوي)

– ومنه أن يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم أولا ثم يُذكر فاعله، لأن في ذلك الانتقال من الإبهام، ثم التفسير، وفي ذلك يقول: «ويذكر المخصوص، وهو المقصود بالمدح أو الذم قبلهما، (أي نِعْم وبئس) مبتدأ، أو منسوخًا، والفعل ومعمولُه الخبرُ، والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من (ال الجنسية)، نحو: (زيدٌ نعم الرجل)... أو **يذكر بعد الفاعل، نحو: (نعم الرجل زيد)، وهو أحسن من تقدمه؛ لإرادة الإبهام ثم التفسير**(١٦٠)».

المخصوص بالمدح أو الذم + الفاعل

(ضعيف) ← (قوي)

النمط الرابع: ترجيح أحد الوجهين المحتملين في سياق واحد لقوته وضعف الآخر:

ومن ذلك قولنا: (زيد – ظننت – قائم)؛ حيث يجوز إهمال عمل (ظن) ورفع (زيد) على الابتداء، و(قائم) على الخبر؛ بناء على القاعدة في أن كل عامل تأخر يضعف عملُه([١٦١])، ويجوز أيضًا النصب على إعماله؛ بناء على أفضلية إعمال (ظن) – وإن تأخر – على الابتداء – وإن تقدم – لضعف الابتداء؛ بوصفه عاملا معنويًّا، وفي ذلك يقول: «وفي المتوسط خلاف، قيل **إعماله أوْلى؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي**([١٦٢])».

المعيار الثاني عشر: اعتبار المعنى:

ولهذا المعيار ثمانية أنماط:

النمط الأول: تقوية الضعيف بتقارب المعنى:

وفي هذا النمط يتقوى العنصر النحوي بتقارب معاني الألفاظ، ومن ذلك أن الكسائي والفراء أجازا الإتباع إذا تعدد العامل إذا تقاربت معاني هذه العوامل المتعددة، وإن اختلف عمل كل منها، وفي ذلك يقول: «فإن تعدد العامل وجب القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ، وكذا النصب بفعل لائق، واجب الإضمار... وجوّز قومٌ منهم الأخفش الإتباعَ إذا اتحد العمل، لا جنس العامل، وتقارب المعنى... **وجوز الكسائي والفراء الإتباعَ إذا تقارب المعنى، أي: معنى العاملين، وإن اختلفا في العمل**، نحو: (رأيت زيدًا، ومررت بعمرو الظريفين)؛ **لأن المرور في معنى الرؤية**، و(مررت برجل معه رجل قائمين)، **لأنه قد مر بهما جميعًا**([١٦٣])».

النمط الثاني: تقوية الضعيف باتحاد المعنى:

وفي هذا النمط ينتقل المعنى من التقارب إلى الاتحاد، وهي درجة أعلى من الأولى، ومن ذلك أن الخبر الجملة إذا كان نفس المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط، فكان اتفاق المعنى سببًا في قوته، واستغنائه عن الرابط للجملة المستقلة،

وفي ذلك يقول: «**الجملة إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط**، نحو: (**أفضلُ ما قلته أنا والنبيون من قبلي: "لا إله إلا الله"**)(١٦٤)، وإلا فلابد لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به(١٦٥)».

النمط الثالث: تقوية الضعيف باختلاف المعنى:

وهو عكس النمطين السابقين، فالمعنى هنا لا هو متفق، ولا هو متقارب، ولكنه مختلف، ومن ذلك أن عطف النعوت بعضها على بعض لا يجوز إلا إذا اختلفت معانيها، ويمتنع إذا اتفقت معانيها، وفي ذلك يقول السيوطي: «ويجوز تعاطفها (أي النعوت)، أي عطف بعضها على بعض، مُتبعةً كانت أو مقطوعة... **وإنما يجوز العطف لاختلاف المعنى**؛ لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصح العطف، فإن اتفقت فلا، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه، وإنما تحسن لتباعدها، نحو: (**هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ**) [سورة الحشر ٥٩ / ٢٤]، بخلاف ما إذا تقاربت نحو: (**هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ**) [سورة الحشر ٥٩ / ٢٤](١٦٦)».

النمط الرابع: تقوية الضعيف بزيادة المعنى:

وفيه يزيد المعنى درجة، ومن ذلك أن (حبذا) تعمل عمل (نِعْمَ)، فهي مقيسة عليها، ولكنها رغم فرعيتها تتقوى بزيادة معنى، وهو أن الممدوح بها محبوب للقلب، وفي ذلك يقول: «حبذا... كـ(نِعْم) في العمل، **وفي المعنى، مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب**(١٦٧)».

– ومن ذلك إعمال صيغ المبالغة عمل الفعل **تشبيهًا باسم الفاعل، مع زيادة الدلالة على المبالغة**، فيقول: «يعمل بشرطه – أي بشرط اسم الفاعل – وفاقًا وخلافًا **ما حُوِّل منه للمبالغة** إلى (فعَّال، وفعول(١٦٨)، ومِفعال، وفعيل، وفَعِل(١٦٩)».

– ومن ذلك أن بعض النحاة منعوا جمع المصدر العامل جمع تكسير، فأجازه آخرون؛ لأن معناه باقٍ كما هو، مع زيادته بالجمع، وكأنه تكرر أكثر من مرة، وفي ذلك يقول: «وجوزه قوم في الجمع المكسر، واختاره ابن مالك، قال: لأنه – وإن زالت معه الصيغة الأصلية – **فالمعنى باقٍ ومتضاعف بالجمعية، لأن جمع**

الشيء بمنزلة ذكره متكررًا بعطف(١٧٠)».

النمط الخامس: تقوية الضعيف بالنظر إلى المعنى وإهمال الصورة اللفظية:

ومن ذلك أن البصريين منعوا تصغير اسم الفاعل العامل، فأجازه ابن مالك بالنظر إلى معناه، لا إلى صورته، وفي ذلك يقول السيوطي: «وشرط البصرية كونه مكبرًا – يعني اسم الفاعل العامل – فلا يجوز: (هذا ضويربٌ زيدًا)؛ لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدةُ الشبه... قال ابن مالك في التحفة(١٧١): **هو قوي، بدليل إعماله محولا للمبالغة باعتبار المعنى دون الصورة**(١٧٢)».

النمط السادس: تقوية الضعيف بالنظر إلى معناه في الأصل وإهمال معناه في الصورة المحولة عنه:

ومن ذلك جواز حذف عائد الصلة المجرور، قياسًا على كونه منصوبًا في الأصل، فأصل الهاء المجرورة في (ضاربه) النصب، لأن اسم الفاعل محول عن الفعل: (تضربه)، فالهاء منصوبة في الأصل، وحذف العائد المنصوب جائز، فكذلك ما كان في معناه، وفي ذلك يقول: «أن يكون مجرورًا، فيجوز حذفه في صور، إحداها: أن يُجر بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: **(فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)** [سورة طه ٢٠ / ٧٢]، أي: (قاضيه)، **وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيفٌ جدا، وَرَدَّهُ أبو حيان بوروده في القرآن، وبأنه منصوب في المعنى، ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي، فكذلك ما في معناه**(١٧٣)».

– ولما كان النفي مسوغًا للابتداء بالنكرة، فإنه مسوغ لما قيس عليه، وهو (ليس)؛ إذ إنه يتضمن معنى النفي الذي كان مسوغًا للابتداء بالنكرة، فكما جاز للأصل جاز للفرع المقيس عليه، فيقول: «يكثر وقوع اسم (ليس) نكرة محضة؛ **لأن فيها معنى النفي المسوِّغ للابتداء بالنكرة**(١٧٤)».

النمط السابع: تقوية الضعيف باستعمال ما يحافظ على المعنى دون تغيير:

ومن ذلك استعمال (أفعل) التفضيل بدلا من الفعل في مسألة الكحل المعروفة (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد) أقوى من استعمال الفعل

(الذي هو الأصل في العمل)، لأن استعمال الفعل يغير المعنى، بخلاف (أفعل)، وفي هذا ارتقاء لـ(أفعل) إلى درجة أعلى حتى من درجة الفعل الذي هو أصل العمل، وفي ذلك يقول: «والسبب في رفعه الظاهرَ في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته، لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يُقال بدله: (ما رأيت رجلا يحسن في عينيه الكحلُ كحسنه في عين زيد)، ولا يختل المعنى، بخلاف قولك في الإثبات: (رأيت رجلا أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، فإن إيقاع الفعل فيه موقع (أفعل) يغير المعنى، فكان رفع (أفعل) للظاهر، لوقوعه موقعًا صالحًا للفعل على وجه لا يغير المعنى **بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وُصل بالألف واللام، فإنه كان ممنوع العمل؛ لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه، فلما وقع صلةً قُدر بفعل وفاعل؛ ليكون جملة، فإن المفرد لا يُوصل به موصول، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتًا من الشبه، فأعطى العمل بعد أن مُنِعَه**([١٧٥])».

النمط الثامن: تقوية الضعيف بتضمينه دلالة العنصر الأقوى:

ومن ذلك أن (كان وأخواتها) تسمى نواقص لدلالتها على الزمان دون الحدث، فلما تضمنت معاني الأفعال الحقيقية اكتمل ركن الحدث الناقص فيها، فتقوت، فتمَّت، وفي ذلك يقول: «هذه الأفعال – يعني كان وأخواتها – تسمى نواقص، واختلف في سبب تسميتها ذلك، فقيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناء على أنها لا تفيده، فإذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون (كان) بمعنى (ثبت)... و(حدثَ)... و(حضَرَ)... و(وَقَعَ)([١٧٦])».

– وقد يتضمن الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي، فينصب مفعولًا به، فيقول: «ويتعدى – يعني الفعل اللازم – إلى المفعول به أيضًا، **بتضمنه معنى فعل**

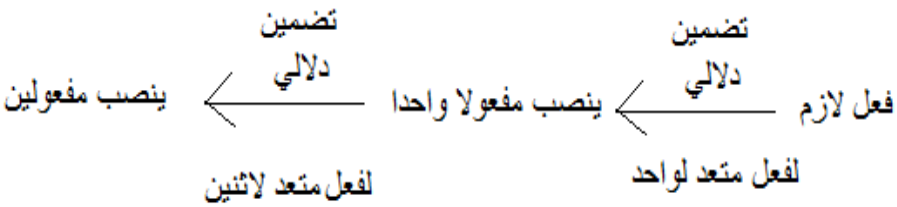

متعد، كقوله: (أَرَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعة ابن الكرْماني؟)، أي: (أَوَسِعَكُمْ؟)([١٧٧])».

– بل إن تضمين الفعل المتعدي إلى الواحد معنى (صيَّر)، يجعله قويًّا، فينصب مفعولين اثنين، فيقول: «وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطاب المارديّ – أنه قد **يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى (صَيَّرَ)**، ويُجعل من هذا الباب، فأجاز (حفرتُ وسط الدار بئرًا)، ولا يكون (بئرًا) تمييزًا؛ لأنه لا يحسن فيه (مِنْ)([١٧٨])».

– وإذا تضمن المفعول به معنى الشرط أو معنى الاستفهام تقدم على الفعل، وفي ذلك يقول: «الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل... **وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور... إذا تضمن شرطًا**، نحو: (مَن تكرمْ أكرمْه)، و(أيهم تضربْ أضربْه)... **إذا تضمن استفهاما**، نحو: (مَن رأيت؟)، و(أيهم لقيت؟)، و(متى قدمتَ؟)، و(أين أقمت؟)([١٧٩])».

– وقد استقر النحاة على أن الحال لابد أن تكون مشتقة، فإذا تضمنت دلالة السعر، أو المفاعلة، أو الترتيب، أو الأصالة، أو الفرعية، أو التشبيه، أو التقسيم، أو التفضيل – جاز مجيؤها حالا، وفي ذلك يقول: «**والغالب في الحال أن تكون وصفًا مشتقا** إما من المصدر، كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر... **ويغني الاشتقاق أمور... دلالته على سعر** نحو: (بعت الشياة شاة بدرهم)، و(البرُّ قفيزًا بدرهم)، و(الدار ذراعًا بدرهم)، أي: (مُسعرًا)... **دلالته على مفاعلة**، نحو: (كلمته فاهُ إلي فيَّ)، أي: (مشافهة)، و(بعته يدا بيد)، أي: (مناجزة)، و(رأسا برأس)، أي مماثلة... **دلالته على ترتيب**، نحو: (ادخلوا رجلا رجلا)، أي: (مرتبين واحدا بعد واحد)، و(علمته الحساب بابًا بابًا)، أي: (مفصلا أو مصنفًا)... **دلالته على أصالة الشيء**، نحو: (**أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا**) [سورة الإسراء ١٧ / ٦١]، و(هذا خاتمك حديدا)، و(هذه جُبتك خزًّا)... **دلالته على فرعيته**، نحو: (هذا حديدك خاتمًا)... **دلالته على تشبيه**، نحو: (كَرَّ زيدٌ أسدًا)، أي: (مشبها أسدًا)... **دلالته على تقسيم**، نحو: (أُقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسًا)... **دلالته على تفضيل نفسه**، باعتبارين، نحو: (هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا)... **دلالته على تفضيل على غيره**، نحو: (أحمد طفلا أفضل من عليٍّ كهلًا)([١٨٠])».

– وكذلك فإن تضمين (أو) معنى (إلى أن)، أو (إلا أن)، يُجيز لها أن تعمل النصب، وفي ذلك يقول: «وذهب بعض النحويين إلى أن **النصب هنا – أي بعد أو – بمعنى ما وقع موقعه؛ لأنه وقع موقع (إلى أن)، أو (إلا أن)، فانتصب كنصبه**، قال أبو حيان: (وهذا ضعيف جدًّا)([١٨١])».

– وكذلك تضمين (الفاء) معنى (التسبيب) يُجيز لها أن تعمل النصب، فيقول: «الثاني: الفاء، **إذا كانت متضمنةً معنى التسبيب**، وكانت هي ومدخولها جوابًا لأحد أمور، أحدها الأمرُ([١٨٢])».

المعيار الثالث عشر: التوسع:

وفي هذا النمط أربعة أنماط، هي:

النمط الأول: التوسع في قياس ما لا يعمل بما يعمل:

وفي هذا النمط يُقاس ما لا يعمل – لضعفٍ فيه – على ما يعمل، توسعًا، ومن ذلك أن المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع رغم ضعفه المتمثل في أنه ليس من جنس المستثنى منه، فإنه يُنصب قياسًا لـ(إلا) على (لكن) توسعًا، فيقول: «ثم المنقطع يُقدر عند البصريين بـ(لكنَّ) مشددة؛ لأنه في حكم جملة منفصلةٍ عن الأولى، فقولك: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارًا) في تقدير: (لكنَّ فيها حمارًا) على أنه استدراك مخالفٌ ما بعد (لكنَّ) فيه لما قبلها، **غير أنهم اتسعوا، فأجروا (إلا) مُجرى (لكنَّ)**، ولما كانت لا يقع بعدها إلا كلام تامٌّ لقَّبُوه بالاستثناء؛ تشبيهًا بها إذا كانت استثناءً حقيقةً، وتفريقًا بينها وبين (لكنَّ)([١٨٣])».

النمط الثاني: التوسع في إجراء ما أُعمل فيه مُجرى ما لم يُعمل فيه:

وهو عكس النمط السابق، ففيه يُجرى ما جرى عليه الحكم النحوي مُجرى ما لم يجرِ عليه، توسعًا، ومن ذلك جواز تسكين الحروف التي حُذف آخرُها، كأنها بمنزلة الأفعال التي لم يُحذف منها شيء، وهو دليل القوة، ومعيار القوة هو سعة الكلام، وفي ذلك يقول: «ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها؛ **تشبيهًا بما لم يُحذف منه شيء**، كقوله:

وَمَنْ يتَّقْ، فإنَّ الله معْهُ([١٨٤])

... وقال بعضُهم إنه يجوز في **سعة الكلام**([١٨٥])».

النمط الثالث: التوسع بالظرف والمجرور:

ولهذا النمط ثلاث صور:

الصورة الأولى: التوسع بالظرف والمجرور في التقديم والتأخير:

– ومن ذلك أن أكثر النحاة ذهب إلى عدم جواز تقديم خبر (إن) على الاسم، إلا إذا كان خبر إنّ ظرفًا أو مجرورًا، فإنه يجوز للتوسع فيهما، فيقول: «لا يجوز تقدم هذه الأحرف عليها بحالٍ؛ لأن عملها بحق الفرعية، فلم يتصرفوا فيها، وأما تقديمه على الاسم دونها، **فإن كان غيرَ ظرف أو مجرور لم يجز أيضًا؛ لما ذُكِرَ، وإن كان ظرفًا أو مجرورًا، جاز للتوسع فيهما**، نحو: **(إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا)** [سورة المزمل ٧٣ / ١٢]، **(إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى. وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَ الْأُولَى)** [سورة الليل ٩٢ / ١٢ – ١٣]([١٨٦])».

الصورة الثانية: التوسع بالظرف والمجرور في جواز الفصل:

– ومنه أن أكثر البصريين ذهب إلى عدم جواز إيلاء كان وأخواتها بمعمول خبرها، من مفعول، أو حال، غير أن (الظرف والمجرور) هو ما يُتوسَّعُ فيه، فيجوز له ذلك، وفي ذلك يقول: «مذهب أكثر البصريين أنه **لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها** من مفعول، وحال، وغيرهما، **إلا الظرف والمجرور**، فلا يقال: (كان طعامَك زيدٌ آكلًا)، ولا (كان طعامَك آكلا زيدٌ)... **فإن كان معمول الخبر ظرفًا أو مجرورًا جاز** أن يلي (كان) مع تأخير الخبر، وتقديمه؛ **للتوسع في الظرف والمجرورات**([١٨٧])».

– وكذلك لا يجوز – بالإجماع – إيلاء (إن وأخواتها) معمول خبرها، إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا؛ للتوسع فيهما، وفي ذلك يقول: «**ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها**، فلا يقال: (إن طعامَك زيدًا آكلٌ)، بالإجماع، **فإن كان ظرفًا أو مجرورًا، جاز التوسع فيهما**([١٨٨])».

– ومنه أنه يضعف الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه لعدم تصرفه، إلا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، للاتساع فيهما، فيقول: «ولا يُفصل المتعجب منه من (أَفْعَلَ، وأَفْعِلْ بشيء)؛ لضعفهما بعدم التصرف، فأشبها (إن وأخواتها) **إلا**

(بظرف أو مجرور) يتعلق بالفعل، **فإنه يجوز على الصحيح، لتوسعهم فيهما**(١٨٩)».

الصورة الثالثة: التوسع بالظرف والمجرور في جواز الحذف:

– ومن ذلك أنهم أجازوا إضمار فعل القسم مع الباء توسعًا، وفي ذلك يقول: «وجاز إظهار الفعل معها، نحو: **(وَأَقْسَمُوا بِاللهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ)** [سورة النور ٢٤ / ٥٣]، كما يجوز إضمارُه، نحو: **(فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ)** [سورة ص ٣٨ / ٨٢]، بخلاف غيرها... وبعضُ أئمة الكوفيين قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهرًا إلا بحرف، فكيف يكون مضمرًا أقوى منه مظهرًا؟ فأجيب: **باتساعهم في هذا الباب كثيرًا**(١٩٠)».

– ومن ذلك أنهم توسعوا في الظرف، فجعلوه مفعولا به عن طريق المجاز، فيسوغ ذلك أن يأتي مضمرًا غير مقرون بـ(في)، وفي ذلك يقول: «التو**سع جعل الظرف مفعولا به عن طريق المجاز، فيسوغ حينئذٍ إضماره غير مقرون بـ(في)**، نحو: (اليوم سرتُه)(١٩١)».

النمط الرابع: التوسع بالمفعولية:

– ومن ذلك أنهم منعوا – باتفاقٍ – تقديم المفعول معه على عامله، في حين أجازه ابن جني لأن المفعولية أوسع مجالا في التقديم من التابعية، وفي ذلك يقول السيوطي: «**المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاقٍ**؛ لأن أصل واوه العطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعًا، ولا يتقدم على مصاحبه أيضًا، لما ذُكر، **وأجازه ابن جني**، فيقال: (استوى والخشبةَ الماءُ)، لوروده في العطف... **ولأن باب المفعولية في التقديم أوسع مجالا من باب التابعية**، وإنما المانع هنا من التقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بقلة أو اضطرار، **جاز هنا بكثرة وسعة**(١٩٢)».

المعيار الرابع عشر: التكرار:

ولمعيار التكرار ثلاثة أنماط، هي:

النمط الأول: التكرار للتعويض عن المحذوف:

– ومن ذلك أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إذا كانت معرفة، أو إذا فُصل بينها وبين الاسم، فإن كان ذلك كان تكرارها عوضًا يقويها فتعمل ما منعته، وفي ذلك يقول: «إذا لم تعمل (لا) إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفةً، فمذهب سيبويه والجمهور: **لزومُ تكرارها؛ ليكون عوضًا عما فاتها من مصاحبة ذي العموم**(١٩٣)».

– ويعوض تكرارُ المحذر منه عن فعل التحذير المضمر، لأن أحد المكررين يقوم مقام الفاعل، وفي ذلك يقول: «من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر بابُ التحذير... وإنما يلزم إضمارُه مع (إيا) مطلقًا... **ومع المكرر**، نحو: (الأسدَ الأسدَ)؛ **لأن أحد الاسمين قام مقامَ الفاعل**(١٩٤)».

– وكذلك كان تكرار المصدر في نحو: (زيد سيرًا سيرًا) عوضًا عن فعل مضمر، وفي ذلك يقول: «ومنها ما يقع نائبا عن خبر اسم عين، بتكرير، أو حصر، نحو: (زيد سيرًا سيرًا)، أي: (يسير)... والحصر نحو: (إنما زيد سيرًا، وما زيدٌ إلا سيرًا)، أي: (يسير)... **جعل أحد اللفظين في التكرير عوضًا من ظهور الفعل، وقام مقامه في الحصر (إنما) أو (ما، وإلا)**(١٩٥)».

النمط الثاني: التكرار لتقوية المعنى:

ومن ذلك أن النوع «الثاني من قسمي التوكيد: لفظيٌّ، وهو **بإعادة اللفظ الأول أو مرادفه**(١٩٦)»، ومعلوم أن التوكيد تقوية للفظ المؤكَّد، وأحد نوعي التوكيد هو التوكيد اللفظي، الذي هو عبارة عن تكرار لفظ المؤكَّد، ولا شك أن للتكرار فائدة ليست تتحقق للفظ وحدَه، ومن ذلك – مثلا – قوله تعالى: **(فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا)** [سورة الشرح ٩٤ / ٥ – ٦]، حيث «يحتمل أن تكون الجملة الثانية تكريرًا للأولى، كما كرر قوله: **(فَوَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)** [سورة الطور ٥٢ / ١١] لتقرير معناها في النفوس، وتمكينها في القلوب، وكما تكرر المفرد في قولك: جاءني زيدٌ زيدٌ(١٩٧)».

– ورغم أن (إما) لها المعاني الخمسة نفسها التي لـ(أو) فإن تكرار (إما) يجعل الكلام دالًّا على أحد المعاني الخمسة دون غيره، وليس ذلك لـ(أو)، وفي ذلك

يقول: «(إمَّا) بالكسر المسبوقة بمثلها لمعاني (أو) الخمسة... الشك... والإيهام... والتخيير... والإباحة... والتفصيل... والفرق بينها وبين (أو) في المعاني الخمسة أنها **(لتكررها) يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أُتي بها لأجله من الشك أو غيره، بخلاف (أو)**، فإن الكلام معها أولا دالٌّ على الجزم، ثم يؤتى (أو) دالةً على ما جيء بها لأجله(١٩٨)».

النمط الثالث: التكرار لأمن اللبس:

ومن ذلك أن تكرار حرف الجر مع (حتى) العاطفة يفرق بين (حتى) الجارة، و(حتى) العاطفة، وفي ذلك يقول: «**ويُعاد الجار معها** – أي مع حتى العاطفة – إذا عُطفت على مجرور؛ **فرقًا بينها وبين الجارة**، نحو: (مررت بالقومِ حتى بزيدٍ)(١٩٩)».

المعيار الخامس عشر: اعتبار علم المخاطب:

وهو كثير جدا، وأذكر منها (فقط) الحذف لعلم المخاطب، ومنه جواز حذف الخبر اعتمادًا على علم المخاطب به، وفي ذلك يقول: «ويجب حذف الخبر في مواضع، أحدها: إذا وقع المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية؛ **لأنه معلوم بمقتضاها**، إذ هي دالةٌ على امتناع لوجودٍ، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زيد لأكرمت عمرًا) لم يُشك في أن المراد: (وجود زيدٍ منع من إكرام عمرو)... وإذا وقع خبر قسم صريح، نحو: (لعمرُك)، و(أيمن الله)، و(أمانةُ الله)، **وإنما وجب حذفُه؛ لكونه معلومًا**(٢٠٠)».

– ومنه جواز حذف كان واسمها إن عُلِمَ، وفي ذلك يقول: «ويجوز حذف (كان واسمها) **إن عُلِمَ**(٢٠١)».

– ومنه جواز حذف ناصب المفعول به لعلم المخاطب به، وفي ذلك يقول: «يجوز حذف ناصب المفعول به قياسًا، لقرينة لفظية، أو معنوية، **نحو: (زيدًا) لمن قال: (مَن ضربت؟)، أي: (ضربتُ)**(٢٠٢)».

المعيار السادس عشر: الموقعية:

قد يكون التقديم والتأخير سببين في تقوية العنصر النحوي الضعيف، ولهذا المعيار نمطان:

النمط الأول: تقوية العنصر النحوي بالتقديم:

ولهذا النمط أربع صور مختلفة، منها:

الصورة الأولى: التقديم من أجل أمن اللبس:

ومن ذلك تقديم المبتدأ لأمن اللبس مع الخبر إذا تساويا في الدرجة (تنكيرًا أو تعريفًا)، وفي ذلك يقول: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر... **ويجب التزام الأصل لأسبابٍ، أحدها: أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر**، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويتين، ولا قرينة، نحو: (زيد أخوك)، و(أفضلُ منك أفضلُ مني)، فإن كان قرينة جاز التقديم(٢٠٣)».

الصورة الثانية: التقديم من أجل الاهتمام بالعنصر النحوي:

ومن ذلك تقديم كاف التشبيه للاهتمام بالتشبيه، وإفراط العناية به، وفي ذلك يقول: «وأصل (كأنّ زيدًا أسدٌ): (إنَّ زيدًا كأسدٍ)، فالكاف للتشبيه، و(أنّ) مؤكدة له، **ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة**، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها؛ **لإفراط عنايتهم بالتشبيه**(٢٠٤)».

الصورة الثالثة: التقديم من أجل تفسير العنصر النحوي:

ومن ذلك أن ضمير الغائب عارٍ عن المشاهدة، فكان في حاجة إلى ما يفسره، فكان تقديم المفسر الذي يعود عليه سببًا في تقويته، وفي ذلك يقول: «ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره، وأصل المفسر الذي يعود عليه **أن يكون مقدمًا؛ ليُعلم المعنيُّ بالضمير عند ذكره بعد مفسره**(٢٠٥)».

الصورة الرابعة: مقاومة ضعف العامل وتعويضه بالتقديم:

ومن ذلك نحو قولنا: (زيد – ظننت – قائم)؛ حيث يجوز إهمال عمل (ظن)

ورفع (زيد) على الابتداء، و(قائم) على الخبر؛ بناء على القاعدة في أن كل عامل تأخر يضعف عملُه(٢٠٦)، ويجوز أيضًا النصب على إعماله؛ بناء على أفضلية إعمال (ظن) – وإن تأخر – على الابتداء – وإن تقدم – لضعف الابتداء؛ بوصفه عاملا معنويًّا، غير أن بعضهم ذهب إلى أن الابتداء، وإن كان عاملا ضعيفًا، فإنه غلب العامل اللفظي بتقديمه الذي هو أقوى من اللفظي المؤخر، فكان تقديمه عوضًا عن ضعفه، وفي ذلك يقول: «وفي المتوسط خلاف، قيل إعماله أوْلى؛ لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي، **وقيل هما سواءٌ؛ لأنه عادل قوتَه تأخيرُه، فضعف لذلك، فقاومه الابتداء بالتقديم**(٢٠٧)».

النمط الثاني: تقوية العنصر النحوي بالتأخير:

ولهذا النمط صورتان، هما:

الصورة الأولى: التأخير من أجل أمن اللبس:

– ومن ذلك تأخير الخبر في حال الحصر، لئلا يلتبس، وفي ذلك يقول: «أن يكون – يعني الخبر – **مسندًا إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس** نحو: (ما في الدار إلا زيد)، و(إنما في الدار زيدٌ)، أو إلى مقرونٍ بفاءٍ، نحو: (أمّا في الدار فزيد)، **أو إلى مشتمل على ضميرِ ملابِسِه**، نحو: (في الدار صاحبها)، إذ لو أُخِّر عاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً(٢٠٨)».

– ومن ذلك تأخير الحال لخوف التباسها بالبدل، وفي ذلك يقول: «ومنع أكثر النحويين – منهم البصريين – تقديمَ الحالِ على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهرًا أو ضميرًا، فمنعوا (مررتُ ضاحكةً بهند)، و(مررتُ ضاحكًا بك)... وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكنْ **مَنع من ذلك خوفُ التباسِ الحال بالبدل**، وأن فعلًا واحدًا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير(٢٠٩)».

الصورة الثانية: التأخير من أجل منع بطلان العمل:

ومن ذلك تأخير اللام الداخلة على خبر (إن) لئلا يبطل عمل (إن) لو وليتها،

وفي ذلك يقول: «اختُلف في اللام الداخلة على خبر (إن)، فالبصريون على أنها لام الابتداء التي في قولك: (لَزيدٌ أخوك)... وقال ابنُ كيسان: أُخرت؛ **لئلا يبطل عمل (إن) لو وَلِيَتْهَا؛ لأنها تقطع مدخولها عما قبله**(٢١٠)».

المعيار السابع عشر: الفصل بين مترابطيْن:

وفي هذا المعيار نمطان، هما:

النمط الأول: الفصل لدفع الوهم:

في هذا النمط يحسن الفصل بالعنصر النحوي في مواضع، ويجب الفصل به في مواضع أخرى، لأن عدم الفصل به فيها يؤدي إلى لبس، ومن ذلك الفصل بين الضمير المتصل والتوكيد المعنوي، لأمن اللبس في بعض الصور يوضحها بقوله: «ولا يؤكدان غالبًا ضمير رفع متصلا، مستترا أو بارزًا، **إلا بفاصل ما**، نحو: (قم أنت نفسك)، و(قمت أنت نفسك)، و(قاما هما نفسهما)، **وعلته أن تركَه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور، نحو: (هند ذهبت نفسُها)، أو (عينُها)، لاحتمال أن يُظنَّ أنها ماتت، أو عَمِيَتْ**(٢١١)». قم [أنت نفسك] هند ذهبت [هي] نفسها الفصل مهم الفصل أهم

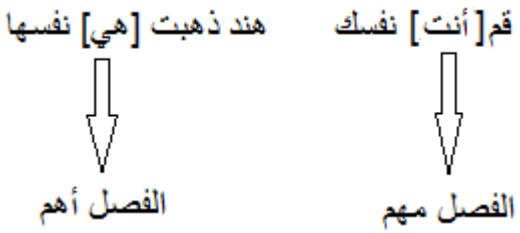

النمط الثاني: الفصل للأمن من الوهم:

وفي هذا النمط يحسن الفصل بالعنصر النحوي في مواضع، ولكنه إذا فُصل به في مواضع أخرى يُحدث اللبس والوهم، فيكون ممتنعًا، ومن ذلك الفصل بـ(ثم) بين الجملة، والجملة المُعادة إذا أمن اللبس، أما إذا حصل لبس لا يؤتى بها، وفي ذلك يقول: «والأجود مع الجملة إذا أُكِّدت الفصلُ بينها وبين المُعَادَةِ بـ(ثم)، نحو: **(أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى. ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)** [سورة القيامة ٧٥ / ٣٤ – ٣٥]،

(وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) [سورة الانفطار ٨٢ / ١٧ – ١٨]، **وهذا إذ لا لبس يحصل، فإن حصل، لم يُؤتَ بها، نحو: (ضربت زيدًا ضربتُ زيدًا)، إذ لو جيء بها لتُوُهِّمَ أنهما ضربان**(٢١٢)».

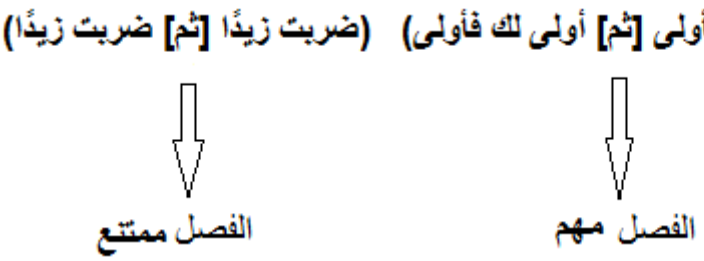

وعليه فقوة الفصل تظهر بوضوح في النمط الأول أكثر من الثاني؛ لأننا نلاحظ أن الفصل في النمط الأول يأخذ منحنى تصاعديًّا من المهم إلى الأهم، وفي النمط الثاني يأخذ منحنى تنازليًّا من المهم إلى الممتنع.

المعيار الثامن عشر: قصدُ الإبهام:

ولهذا المعيار نمطان:

النمط الأول: الحذف لقصد الإبهام:

ومنه حذف الجار بعد الفعل (رغب) رغم أنه يحتمل المعنى (رغب في)، وعكسه (رغب عن)، فإن إرادة الإبهام غاية في ذاتها(٢١٣)، وفي ذلك يقول: «وأما قوله تعالى: **(وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)** [سورة النساء ٤ / ١٢٧]، فالحذف فيه إما للاعتماد على القرينة، **أو لقصد الإبهام؛ ليرتدع بذلك مَنْ يرغب فيهن لمالِهِنَّ وجمالهنّ، ومَن يرغب عنهن لدمامتهنّ وفقرهنّ**(٢١٤)».

النمط الثاني: التقديم لقصد الإبهام:

ومنه أن يُذكر المخصوص بالمدح أو الذم أولا ثم يُذكر فاعله، لأن في ذلك الانتقال من الإبهام، ثم التفسير، وفي ذلك يقول: «ويذكر المخصوص، وهو المقصود بالمدح أو الذم قبلهما، (أي نِعْم وبئس) مبتدأ، أو منسوخًا، والفعل

ومعمولُه الخبرُ، والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من (ال الجنسية)، نحو: (زيدٌ نعم الرجل)... أو **يذكر بعد الفاعل، نحو: (نعم الرجل زيد)، وهو أحسن من تقدمه؛ لإرادة الإبهام ثم التفسير**([٢١٥])».

المعيار التاسع عشر: تحويل حركة البنية:

وفي هذا المعيار نمطان:

النمط الأول: تقوية الضعيف بتحويل حركة عينه من الكسر إلى الفتح:

ومن ذلك ارتقاء الفعل اللازم إلى درجة المتعدي عن طريق تحويل حركة العين إلى الفتح، وفي ذلك يقول: «قال الكوفيون: **وتحويل حركة العين، نحو: (كَسِيَ زيدٌ) بوزن (فَرِح)، و(كَسَى زيدٌ عمرًا)**([٢١٦])».

النمط الثاني: تقوية الضعيف بتحويل حركة عينه من الفتح إلى الضم:

– ومنه إلحاق (ساء) بـ(بئس) في العمل عن طريق تحويل حركة العين إلى الضم، وفي ذلك يقول: «أُلحق بـ(بئس) في العمل (ساء) وفاقًا، كقوله تعالى: **(سَاءَ مَثَلًا القَوْمُ)** [سورة الأعراف ٧ / ١٧٧]، وقوله: **(بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا)** [سورة الكهف ١٨ / ٢٩]، وقوله: **(سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ)** [سورة الأنعام ٦ / ١٣٦]، وهي فرد من أفراد (فَعَلَ) الآتي، لأنها في الأصل بوزن (فَعَلَ)، بالفتح متصرفة، فحُولت إلى (فعُل)، ومنعت التصرف، وإنما أُفردت بالذكر، للاتفاق عليها([٢١٧])».

المعيار العشرون: اعتبار المانع:

وفي هذا المعيار نمطان:

النمط الأول: ضعف المانع:

وفي هذا النمط يُجاز ما مُنع إذا كان المانع ضعيفًا، ومن ذلك أن بعض النحاة منعوا العلم الأعجمي الثلاثي متحرك الوسط؛ لأنهم قالوا إن تلك الحركة قامت مقام الحرف الذي لو كان موجودًا لمنع بحكم زيادته على أربعة أحرف، غير أن بعضهم ذهب إلى أن تلك الزيادة متوهَّمة، وعليه فذلك المانع ضعيف، وضعفه يقوي صرفَه، وفي ذلك يقول: «الشرط الثاني: أن يكون زائدًا على ثلاثة

أحرف، كـ(إبراهيم، وإسحاق)، فإن كان ثلاثيا صُرف، سواء تحرك الوسط، كـ(شَتَّر، ولَمَك): اسم رجل، أو لا، كـ(نوح، ولوط)، وقيل: يُمنع متحرك الوسط إقامةً للحركة مُقام الحرف الرابع، كما في المؤنث، وفرق الأول بأن **العجمة سبب ضعيف، فلا يؤثر**، دون الزيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهَّمة، والتأنيث ملفوظ به غالبًا، **ولذلك لم تعتبر** مع علمية متجردة، ولا وصفية، ولا وزن الفعل، ولا تأنيث، ولا زيادة([٢١٨])».

النمط الثاني: عدم وجود المانع:

ومن ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ حيث لا مانع من ذلك، وفي ذلك يقول: «الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه، فلابد من تقديمه، ليتحقق، ويجوز تأخيره، **حيث لا مانع**، نحو: (قائمٌ زيدٌ)([٢١٩])».

المعيار الحادي والعشرون: وجود المسوِّغ:

– ومن ذلك جواز الابتداء بالنكرة إن كان لها مسوغ، وفي ذلك يقول: «وإذا اجتمعت نكرتان، **فإن كان لكل منهما مسوغ للابتداء**، فلك الخيار، فما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر... **وإن كان لأحدهما مسوغ دون الآخر، فالذي له المسوغ هو الاسم، والآخر الخبر**([٢٢٠])».

– ومنه جواز مجيء الحال من النكرة إن كان لها مسوغ، وفي ذلك يقول: «لما كانت الحال خبرًا في المعنى، وصاحبها مخبرًا عنه أشبه المبتدأ، فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالبًا **إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها**... واختار أبو حيان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا؛ قياسًا، ونقله عن سيبويه، **وإن كان دون الإتباع في القوة**([٢٢١])»، ونلاحظ في العبارة الأخيرة (وإن كان دون الإتباع في القوة) التي تدل على قوة الظاهرة بالمسوغ بخلاف ما إذا كانت بغير مسوغ.

المعيار الثاني والعشرون: اعتبار دلالة الأقرب:

ومن ذلك أن الفعل المضارع المجرد من القرائن يضعف بعدم الاختصاص بصيغة، فيتقوى بدلالة الأقرب له (الحالية)، وفي ذلك يقول: «يترجح فيه الحال، وذلك إذا كان مجردًا؛ لأنه لمّا كان لكلٍّ من الماضي والمستقبل صيغة تخصه،

جُعلت دلالته على الحال راجحةً عند تجرده من القرائن؛ جبرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة، وعلله الفارسي بأنه **إذا كان اللفظ صالحًا للأقرب والأبعد، فالأقرب أحقُّ به**، والحال أقرب للمستقبل(٢٢٢)».

المعيار الثالث والعشرون: التقوية بالحروف والأدوات:

في هذا المعيار نجد أن العنصر النحوي الضعيف يتقوى بحرف أو أداة، وقد يكون منبنيا على حرف واحد، أو حرفين، أو ثلاثة، وسأذكرها على حسب عدد الحروف، مرتبة ترتيبا هجائيا:

النمط الأول: التقوية بالحروف المبنية على حرف واحد:

١ – التقوية بالهمزة:

معلوم أن الفعل اللازم إذا أدخلت عليه همزة التعدية فإنه يتعدى إلى مفعول به، كما أنه إذا تعدى إلى مفعول واحد ثم سبق بهزة تعدية، فإنه يتعدى لاثنين، فإن تعدى لاثنين، ثم سُبق بهمزة، فإنه يتعدى إلى ثلاثة، فحدث ارتقاء من اللازم، ثم المتعدي لواحد، ثم المتعدي لاثنين، ثم المتعدي لثلاثة، وفي ذلك يقول: «**وتُعدِّي – أي الهمزة – ذا المتعدي إلى واحد لاثنين**، نحو: (كَفَلَ زيدٌ عمرًا)، و(أكفلت زيدًا عمرًا)(٢٢٣)»، وفي تعديتها الفعل من اثنين إلى ثلاثة يقول: «**تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل وهمزة التعدية على (عَلِمَ ورَأَى) المتعديين لمفعولين، فتُعديهما إلى ثلاثة مفاعيل**، أولُها: الذي كان فاعلًا، وذلك أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به، نحو: (أعلمت زيدًا عمرًا قادمًا)، و(أرأيت زيدًا عمرًا كريمًا)، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب (عَلِمَ)(٢٢٤)».

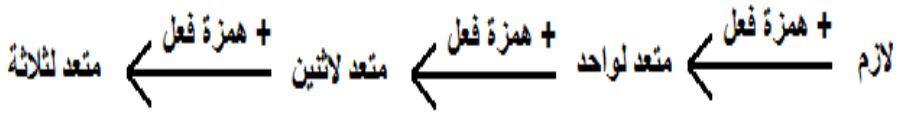

٢ – التقوية بالألف:

– ومن ذلك أن حركة الهاء تتقوى بالألف، فتميز المذكر من المؤنث، فيقول: «وإذا أريد في الغيبة الأنثى زِيدَ على الهاء ألفٌ نحو: (ضربها)، و(مر بها)، هذا هو الصحيح، كما قال أبو حيان؛ إذ الألف زائدة؛ **تقويةً لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح، للفرق بين المذكر والمؤنث**([٢٢٥])».

– ومنه أيضًا الألف في آخر ضمير المتكلم (أنا)، فإنها تبين حركة النون في الوقف، عند من ذهب إلى أن الضمير هو (أنَ) فقط، وفي ذلك يقول: «(أنَ) بفتح النون بلا ألف، للمتكلم، ولكون النون مفتوحة **زيدت فيها الألف في الوقف؛ لبيان الحركة**، كهاء السكت، ولذلك تعاقبها... وليست الألف من الضمير؛ بدليل حذفها([٢٢٦])».

– ومنه ألف المفاعلة التي تحول الفعل اللازم إلى فعل متعدٍّ، فيقول: «**وألف المفاعلة**، نحو: (سار زيدٌ وسايرتُه)، و(جلس وجالستُه)([٢٢٧])».

٣ – التقوية بالباء:

– ومن ذلك أن الباء تُزاد في خبر (ليس)؛ لترفع توهم أن الكلام موجب، وفي ذلك يقول: «تُزاد الباء في خبر (ليس)، و(ما) إذا كان منفيًّا، نحو: **(أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ)** [سورة الزمر ٣٩ / ٣٦]، و**(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ)** [سورة الأنعام ٦ / ١٣٢]، **وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجبًا، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم**([٢٢٨])».

– ومنه أن الباء تدخل على المتعجب منه في صيغة (أَفْعِلْ بِهِ)، «**ولزمت الباء في المفعول؛ ليكون في معنى التعجب حالٌ لا يكون في غيره**([٢٢٩])».

٤ – التقوية بالتاء:

ومن ذلك زيادة التاء في آخر المرخم المحذوف آخره؛ لبيان أنها التي حذفت في الترخيم، وفي ذلك يقول: «وجوّز الأكثرُ زيادة التاء مفتوحةً فيما حذفته منه... وذهب آخرون – منهم سيبويه – إلى أن **التاء زيدت آخرًا؛ لبيان أنها التي حذفت في الترخيم**، وحُركت بالفتح إتْباعًا([٢٣٠])».

٥ – التقوية بالفاء:

– ومن ذلك تقوية جملة الخبر التي لا تمت بصلة للفظ المبتدأ إلا بهذا الرابط، فالخبر إذا كان مفردًا فإنه لا يحتاج إلى رابط؛ لأن العلاقة التي بينه وبين المبتدأ تُغنيه عن الرابط، وهي علاقة المحكوم به (الخبر)، والمحكوم عليه (المبتدأ)، أما الجملة فاستقلالها يجعلها أجنبية عنه، فكان لابد لها من رابط، وهذا الرابط هو الفاء، وفي ذلك يقول: «لما كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابطٍ بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، **فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلتْ، وهو الشرط والجزاء**([٢٣١])».

– ومنه أن المفعول به حقه التأخير، غير أن اتصال الفاء بالفعل يوجب تقديم المفعول، وفي ذلك يقول: «الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل... **وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور... إذا نصبه فعلُ أمرٍ دخلت عليه الفاء**، نحو: (زيدًا فاضربْ)([٢٣٢])».

٦ – التقوية باللام:

– ومن ذلك دخول اللام على خبر (إن) المخففة من الثقيلة للتفرقة بين (إنّ) الناصبة، و(إنْ) النافية، فيقول: «**وإذا أُهملت** – يعني إنَّ المخففة – **لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها؛ فرقًا بينها وبين (إنْ) النافية، لالتباسها حينئذٍ بها**، نحو: (إنْ زيدٌ لقائمٌ) ومن ثم لا تلزم الإعمال؛ لعدم الإلباس([٢٣٣])».

– ومن ذلك ما ذكره من «تقوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبـ(إلا) في المستثنى، **وتقوِّي المضاف بمعنى (اللام، ومن)**([٢٣٤])».

٧ – التقوية بالميم:

– ومن ذلك زيادة (الميم) على الضمير (أنت) تقوية لها، فيقول: «وإذا أريد الخطاب زِيد عليه (أي على "أنا") تاء لفظًا، وهي حرف خطاب، لا اسم، وهي كالتاء الاسمية لفظًا، فتفتح في المذكر، وتكسر في المؤنث، فيقال: (أنتَ، وأنتِ)، وتصرف، فتوصل بـ(ميم) في جمع المذكر، كـ(أنتم)، وبـ(ميم وألف) في المثنى،

كـ(أنتما)، وبـ(نون) في جمع الإناث، كـ(أنتنّ)... وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع (التاء) فقط، وهي تاء (فعلت)، وكثرت بـ(أن)، **وزيدت (الميم) للتقوية**، و(الألف) للتثنية، و(النون) للتأنيث([٢٣٥])».

– ومن ذلك زيادة (الميم المشددة) في آخر لفظ الجلالة؛ عوضًا عن (يا) المحذوفة، وفي ذلك يقول: «وشذّ أيضًا حذف (ال) منه... وأصله: الجلالة، **زيدت فيه الميم المشددة؛ عوضًا من حرف النداء**، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة([٢٣٦])».

٨ – التقوية بالنون والتنوين:

أ – التقوية بالنون:

– ومن ذلك أن حركة المفرد التي تحذف بطبيعة الحال في التثنية يُعوض عنها بنون تزاد في المثنى بعد الألف أو الياء، وفي الجمع بعد الواو أو الياء، وفي ذلك يقول:«زِيدَ بعد الألف والياء في المثنى، **وبعد الواو والياء في الجمع (نون)، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب... أنها عوض من حركة المفرد...**([٢٣٧])».

– ومن ذلك تقوية الفعل من الكسر بنون الوقاية، وفي ذلك يقول: «يلحق وجوبًا قبل ياء المتكلم –إن نصب بغير صفةٍ – نونُ الوقاية، وذلك بأن ينصب بالفعل ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، كـ(أكرمني، ويكرمني، وأكرمني)... واسم الفعل نحو: (رويدني، وعليكني)، أو الحرف، نحو: (إنني وكأنني)... **وسميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر المُشْبِه للجر**... وقال ابن مالك: **بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: (ضرْبي) إذ الضرب اسم للفعل**([٢٣٨])».

ب – التقوية بالتنوين:

– ومنه التنوين الذي يعوض عن حرف، والتنوين الذي يعوض عن كلمة، والتنوين الذي يعوض عن جملة([٢٣٩])، ومنه تنوين الشذوذ، «كقول بعضهم:

(هؤلاءِ قومُك) حكاه أبو زيد، **وفائدته: تكثيرُ اللفظ**([٢٤٠])».

– ومنه تنوين المصدر العامل، وفي ذلك يقول: «وقال الزجَّاج: **إعمال المنون أقوى من المضاف**؛ لأن ما شُبه به نكرةٌ، فكذا ينبغي أن يكون نكرة([٢٤١])».

٩ – التقوية الهاء:

– ومنه هاء السكت التي تأتي لبيان حركة ما قبلها، كما سبق في الكلام عن التقوية بالألف([٢٤٢]).

– ومنه هاء التنبيه بعد (أي)، فتصير (أيها)، فهي عوض عن المضاف المحذوف، ولتأكيد معنى النداء، وفي ذلك يقول: «وإذا نودي (أي) وجب بناؤها على الضم، **وإيلاؤها (هاء التنبيه)، إما عوضًا عن مضافها المحذوف، أو تأكيدًا لمعنى النداء**([٢٤٣])».

١٠ – التقوية بالواو:

– ومن ذلك حذف خبر المبتدأ لدلالة الواو على معنى المصحوبية، وفي ذلك يقول: «يجب حذف الخبر في مواضع... إذا وقع بعد (واو) بمعنى (مع)، نحو: (كل رجل وضيعته)، أي: (مقترنان) **فالخبر محذوف لدلالة الواو، وما بعدها على المصحوبية، وكان الحذف واجبًا لقيام الواو مقام (مع)، ولو جيء بـ(مع) لكان كلامًا تامًّا**([٢٤٤])».

– ومن ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من أن العامل في رفع الخبر هو الابتداء، وأن ذلك العامل المعنوي (غير الظاهر) تقوَّى بواسطة عاملٍ (ظاهر) هو المبتدأ، وفي ذلك يقول السيوطي: «وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا، وعلى هذا: هل العامل مجموع الأمرين؟ أو الابتداء (بواسطة المبتدأ)؟ قولان، **ونظير الثاني: تقوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبـ(إلا) في المستثنى، وتقوِّي المضاف بمعنى (اللام، ومن)**([٢٤٥])».

– ومن ذلك ما ذكره من «**تقوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه،** وبـ(إلا) في المستثنى، وتقوِّي المضاف بمعنى (اللام، ومن)([٢٤٦])».

– ومن ذلك مجيء الواو رابطًا للجملة الواقعة حالًا، وفي ذلك يقول: «ولابد

للجملة الواقعة حالًا من **رابط**، وهو ضمير صاحبها، أو **الواو**([٢٤٧])».

– ومن ذلك الفصل بالواو بين مقدار مخلط من جنسين مختلفين، كأن نقول: (عندي رطلٌ عسلا وسمنًا)، لأنها تصير ما قبلها وما بعدها شيئا واحدًا، وفي ذلك يقول: «وإذا كان المقدار مخلطًا من جنسين فقال الفراء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر، بل نقول: (عندي رطلٌ سمنًا عسلًا)... لأن تفسير (الرطل) ليس للسمن وحده، ولا للعسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل (سمنا عسلا) اسمًا للمجموع على حد قولهم: (هذا حلو حامض)، **وذهب غيره إلى أن العطف بالواو؛ لأن الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد**، ألا ترى أنك تقول: (هذان زيد وعمرو)، فصيرت الواو الجامعةُ (زيدًا وعمرًا) خبرًا عن (هذان)، ولا يمكن أن يكون (زيد) على انفراده خبرًا، ولا (عمرو) على انفراده، وكذلك (زيد وعمرو قائمان)([٢٤٨])».

– **وقد اختصت الواو بأحكام ليست لغيرها**، «فاختصت بعطف ما لا يُستغنى عنه... وبعطف الخاص على العام وعكسه... وبعطف المرادف على مرادفه، وبعطف ما حقه التثنية والجمع... وبعطف السببي على الأجنبي([٢٤٩])».

<u>النمط الثاني: التقوية بالحروف المبنية على حرفين:</u>

<u>١ – التقوية بـ(أن):</u>

ومن ذلك الفصل بـ(أن) بين لام التعليل والفعل المضارع المنفي بـ(لا)، فنقول: (لئلا يفعل)، لأننا لو قلنا: (للا أفعل) لكان في النطق تعسر، ولاجتمع متماثلان، وفي ذلك يقول: «ولا يجوز الفصل بين (لام كي) والفعل المنصوب إلا بها – أي بـ(أن) – وإنما ساغ ذلك لأنها حرف جر، و(لا) قد يُفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام، نحو: (غضبت من لا شيء)، و(جئت بلا زادٍ)، **ويلزم إذ ذاك إظهارُ (أن)؛ ليقع الفصل بين المتماثلين؛ لأنهم لو قالوا: (جئت للا تغضب) كان في ذلك قلقٌ في اللفظ، ونبوةٌ في النطق، فتجنبوه بإظهار (أن)**([٢٥٠])».

<u>٢ – التقوية بـ(ال):</u>

– ومن ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة من أن الأجود في العَلَم إذا ثُنِّي وجُمِع

أن تصحبه (ال)؛ لأنه تعوضه عما فاته من تعريف، فصارت (ال) سببًا في تقويته، وفي ذلك يقول: «التنكير: فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيًا على علميته، بل إذا أريد تثنيته وجمعُه قُدِّر تنكيره... والأجود إذا ثُني العلم أو جُمع **أن يُحلى بالألف واللام؛ عوضًا عما يُسلب من تعريف العلمية،** ومقابل الأجود... أن **منهم مَن لا يُدخلها عليه، ويُبقيه على حاله،** فيقول: (زيدان، وزيدون)، قال أبو حيان: **وهذا القول الثاني غريبٌ جدًّا، لم أقف عليه**(٢٥١)».

– ومنه أن دخول (ال) على نحو (ويح، وويل، وخيبة) يقوي رفعه على الابتداء، حيث إن تجريدَ نحوِ ذلك من اللام يجعله محتملًا للنصب على المصدر، والرفع على الابتداء، غير أن لحوق (ال) بها يقوي وجه الابتداء، وفي ذلك يقول: «**وأما المعرف بـ(ال)** فالرفع فيه أحسن من النصب؛ لأنه صار معرفة، **فقوي فيه الابتداء،** نحو: (الويلُ له)، و(الخيبةُ له)(٢٥٢)».

– وإدخال (ال) على فاعل (نِعْم وبِئس) يقوي المخصوص بالمدح أو الذم؛ لأنه يدل على المبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم، لئلا يُتوهم أن المدح أو الذم صفة طارئة على الممدوح أو المذموم، وفي ذلك يقول: «**وهي** (أي أل التي في فاعلهما) **جنسيةٌ** عند الجمهور... فقيل: للجنس حقيقةً، فالجنسُ كله هو الممدوح، أو المذموم، والمخصوص به فرد من أفراده مندرجٌ تحته، **وقصد ذلك مبالغةً في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهمٌ، لئلا يُتوهم كونُه طارئًا على المخصوص**(٢٥٣)».

– ومن ذلك أن اسم الإشارة لا يُنعتُ – عند مَن أجاز له أن يُنعت – إلا باسم فيه (ال)؛ لأن (ال) مع الاسم يدلان على الاشتقاق، فنحو: (هذا الرجل) معناه: (هذا الحاضر المشار إليه)، وفي ذلك يقول: «ولكن لا يُنعت – أي اسم الإشارة – عند المُجوِّزِ له إلا بذي (ال)... ولُوحظ **في ذي (ال) معنى الاشتقاق، على أن معنى قولك: (هذا الرجل): (هذا الحاضر المشار إليه)، فإن كان الواقعُ بعده مشتقًّا ضَعُفَ**(٢٥٤)».

٣ – التقوية بـ(قد):

(قد) قرينة في الحال، ولذلك يُتقوى بها في المواضع الآتية:

– أن اللام لا تدخل على خبر (إن) إذا كان ماضيًا إلا إذا سُبق بـ(قد)؛ فإنه حينئذٍ يشبه المضارع، لأن (قد) قرينة في الحال، وفي ذلك يقول: «**ولا تدخل** – يعني اللام – **على فعل ماضٍ متصرف خالٍ من (قد)**، فلا يُقال: (إن زيدًا قام)، بخلاف المضارع، فإنها تدخل عليه، نحو: (إن زيدًا ليقوم)، لشبهه بالاسم الذي هو الأصلُ فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع **(قد)**، نحو: (إن زيدًا لقد قام)، **فإن (قد) قرينةٌ في الحال، فأشبه المضارع**[٢٥٥]».

– أن لا يجوز أن تكون جملة الحال فعلها ماضٍ إلا إذا سُبق بـ(قد) لأنها قرينة في الحال، فإن لم تُذكر قُدِّرت، وفي ذلك يقول: «**ويجب في الماضي** المثبت المتصرف غير التالي (إلا)، والمتلو بـ(أو)، العاري من الضمير: **(قد)** مع (الواو)، كقوله:

فجئتُ وقد نَضَّتْ لنومٍ ثيابَها[٢٥٦]

فإن كان جامدًا كـ(ليس) أو منفيًّا فلا... وإن كان مثبتًا وفيه الضمير **وجبت (قد)؛ لتقربه من الحال**، نحو: **(وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ)** [سورة الأنعام ٦ / ١١٩]، **(وَقَدْ بَلَغَنِيَ الكِبَرُ)** [سورة آل عمران ٣ / ٤٠]، فإن لم تكن ظاهرةً قُدِّرت، نحو: **(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)** [سورة النساء ٤ / ٩٠]، **(هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا)** [سورة يوسف ١٢ / ٦٥][٢٥٧]».

٤ – التقوية بـ(كم):

معلوم أن الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل والفاعل، ولكن إذا كان المفعول به معمول (كم) الخبرية وجب تقديمه، فتقوى بها، وفي ذلك يقول: «الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل... **وقد يجب تقديمه عليه**، وذلك في صور... **إذا كان معمول (كم) الخبرية**، نحو: (كَمْ غلامٍ ملكتَ؟)، أي: (كثيرًا من الغلمان ملكت)[٢٥٨]».

٥ – التقوية بـ(لا):

ومن ذلك مجيء (لا) بعد (واو العطف) إذا سُبقت بنفي، فلولا دخولها لحدث وهم، وفي ذلك يقول: «واختصت – يعني الواو – باقترانها بـ(إمَّا)... و(لكنْ)...

و(لا) إن سُبقت بنفي، ولم تقصد المعية، نحو: (ما قام زيد ولا عمرو)، **ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق**، ومنه: **(وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلا أَوْلادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ)** [سورة سبأ ٣٤ / ٣٧]، **إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أن المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق**(٢٥٩)».

ومنه أيضًا أنهم منعوا عمل (إذن) النصب في المضارع إذا فُصل بينها وبينه، في حين يُستثنى القسم، و(لا) النافية، إذ لم يُعتد بها فاصلةً، فكان عدم اعتدادهم بها فاصلةً إجازة للفصل بين عنصرين مترابطين، دون أن يترتب على الفصل به إبطالُ العمل، وفي ذلك يقول: «ولنصبها المضارع ثلاثة شروط... أن يليها، فيجب الرفع في نحو: (إذن زيدٌ يكرمُك)؛ للفصلِ، **ويُغتفر الفصل بالقسم، وبـ(لا النافية) خاصة؛ لأن القسم تأكيد لربط (إذن)، و(لا) لم يُعتد بها فاصلةً**(٢٦٠)».

٦ – التقوية بـ(ما):

ذهب بعض النحاة إلى أن (إذ ما) الشرطية أصلها: (إذ) التي هي ظرف لما مضى من الزمان، زيد عليها (ما)، فصارتا معًا كالشيء الواحد، فزال – بها – معناها الأول، وهو الظرفية، وصار لها معنى واحد هو الشرطية، فجزمت فعلين، وفي ذلك يقول: «وفي (إذ ما) خُلْفٌ، فذهب سيبويه إلى أنها حرف كـ(إن)، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان، وأصلها (إذ) التي هي ظرف لما مضى، فزيد عليها (ما) وجوبًا في الشرط، فجزم بها، واستدل سيبويه بأنها **ركبت مع (ما) صارت معها كالشيء الواحد، فبطل دلالتها على معناها الأول بالتركيب، وصارت حرفًا**(٢٦١)».

٧ – التقوية بـ(مِنْ):

إذا احتمل أن تكون النكرة المنصوبة حالًا (للدلالة على هيئة)، و تمييزًا (لصلاحية دخول مِن)، فإن إظهار (مِن) أجود؛ لأنه يقوي احتمالية التمييز ويرفع توهم الحالية، وفي ذلك يقول: «وإن دلّ التمييز على هيئة، وعُني به الأول، نحو: (كَرُمَ زيدٌ ضيفًا)، وإذا أُريد أن (زيدًا) هو الضيف، وجاز أن يكون (ضيفًا) منصوبًا على الحال؛ لدلالته على هيئة، وعلى التمييز؛ لصلاحية (مِنْ)، **ويجوز حينئذٍ إظهار (مِن) معه، وهو الأجود؛ رفعًا لتوهم الحالية** ، نحو: (كَرُمَ زيد من

ضيفٍ)([٢٦٢])».

– ومن ذلك ما ذكره من «تقوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، وبـ(إلا) في المستثنى، **وتقوِّي المضاف بمعنى (اللام، ومن)**([٢٦٣])».

النمط الثالث: التقوية بالحروف المبنية على ثلاثة أحرف:

١ – التقوية بـ(إلا):

– ومن ذلك ما ذكره من «تقوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه، **وبـ(إلا) في المستثنى**، وتقوِّي المضاف بمعنى (اللام، ومن)([٢٦٤])».

٢ – التقوية بـ(أمَّا):

– معلوم أن الأصل في المفعول به التأخر، غير أن سبقه بـ(أما) التفصيلية يقويه فيقدمه على الفعل، وفي ذلك يقول: «الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل... وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور... **إذا نصبه جواب (أمّا)**، نحو: **(فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ)** [سورة الضحى ٩٣ /٩]([٢٦٥])».

– ومعلوم أن (إما) لها المعاني الخمسة نفسها التي لـ(أو)، غير أن تكرار (إما) يجعل الكلام دالًّا على أحد المعاني الخمسة دون غيره، وليس ذلك لـ(أو)، وفي ذلك يقول: «(إمَّا) بالكسر المسبوقة بمثلها لمعاني (أو) الخمسة... والفرق بينها وبين (أو) في المعاني الخمسة أنها **(لتكررها) يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أُتي بها لأجله من الشك أو غيره، بخلاف (أو)**، فإن الكلام معها أولا دالٌّ على الجزم، ثم يؤتى (أو) دالةً على ما جيء بها لأجله([٢٦٦])».

٣ – التقوية بـ(ثم):

ومن ذلك الفصل بـ(ثم) بين الجملة، والجملة المُعادة إذا أمن اللبس، أما إذا حصل لبس لا يؤتى بها، وفي ذلك يقول: «والأجود مع الجملة إذا أُكِّدت الفصلُ بينها وبين المُعَادَةِ بـ(ثم)، نحو: **(أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى. ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى)** [سورة القيامة ٧٥ / ٣٤ – ٣٥]، **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ. ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ)** [سورة الانفطار ٨٢ / ١٧ – ١٨]، **وهذا إذ لا لبس يحصل، فإن حصل، لم يُؤتَ**

بها، نحو: (ضربت زيدًا ضربتُ زيدًا)، إذ لو جيء بها لتُوُهِّمَ أنهما ضربان(٢٦٧)».

٤ – التقوية بـ(ليت):

– ومن ذلك أن (أنّ) ومعموليها تقع اسمًا لـ(إن) بشرط الفصل، إلا (ليت) فإنها تقع بلا شرط، فيقول: «تقع (أنَّ) المفتوحة ومعمولاها اسمًا لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر، **إلا (ليت) بلا شرط**، نحو: (إنّ عندي أنك فاضلٌ)... ولا يجوز: (إنك فاضل ونحوه)، ويجوز في (ليت)، نحو: (ليت أنك عندي)، فيكون (أن ومعمولاها) سادَّةً مسدَّ جزأي (ليت)(٢٦٨)».

– وكذلك فإنَّ (ما) تكف (إنّ) وأخواتها عن العمل، غير أنَّ (ليت) مستثناة من ذلك؛ حيث جاز لها الإعمال، رغم اتصال (ما) بها، فيقول: «**تُوصل (ليت) بـ(ما)، فيجوز إبقاء إعمالها** وإهمالها؛ كفًّا بـ(ما)... ويوصل بها الباقي، فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال... (٢٦٩)».

المبحث الثاني: معايير إضعاف القوي في النحو العربي:

المعيار الأول: ضعف السماع وعدمه:

وفي هذا المعيار نمطان:

النمط الأول: الإضعاف بضعف المسموع:

– ومن ذلك استضعافهم حذف الهمزة من الأفعال في لهجة من لهجات العرب؛ لضعف تلك اللهجة، وفي ذلك يقول: «ويجوز في الضرورة أيضًا حذف الحروف لغير جازم، والمهموز من الأفعال، كـ(يقرأ، ويقرئ، ويَوْضُؤ) يجوز تسهيل همزة، **ونص سيبويه وغيره، كالفارسي، وابن جني، على أنه لا يجوز إبداله لينًا محضًا** إلا في الضرورة، قال الخضراوي: **وما حُكي من (قَرَيْتُ وتوضيتُ ورفوت) لغةٌ ضعيفةٌ**(٢٧٠)».

النمط الثاني: الإضعاف بعدم ورود المسموع أصلا:

– ومن ذلك أنهم استضعفوا تأكيد فعل التعجب بالمصدر، لعدم سماعه، وفي ذلك يقول: «والجواب كما قال أبو حيان: أن المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة،

فلا حاجة للفظ آخر يؤكده **إلا إذا قوي برواية عن العرب، وقد ذكرنا أن ذلك لم يُسمع**([٢٧١])».وعبارة (إلا إذا قوي برواية عن العرب) تؤكد أن الظاهرة النحوية تقوى بالسماع، وتضعف بغيره.

– ومن ذلك ضعف إدخال الألف واللام على الحال والمفعول به قياسًا على الظرف والجار والمجرور المتوسع فيهما، فإن عدم السماع دليل على وجوب منعه والتوقف فيه، وفي ذلك يقول: «فإن كان حالا أو مفعولا به، فقيل: يجوز إجراؤهما مُجرى الظرف، نحو: (إن زيدًا الضاحكًا مقبلٌ)، و(إن زيدًا الطعامك آكلٌ)، قال أبو حيان: **ولم يُسمع ذلك فيهما، فينبغي أن يُتوقف فيه**([٢٧٢])».

– ومنه ضعف ذكر الفاعل بعد المصدر المنون، لعدم سماعه، وفي ذلك يقول: «ويحذف معه – أي بالمنون – الفاعلُ، وأوجبه الفراء، فقال: **لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتةَ؛ لأنه لم يُسمع**([٢٧٣])».

– ومن ذلك أن البصريين منعوا تصغير اسم الفاعل العامل، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «وشرط البصرية كونه مكبرًا – يعني اسم الفاعل العامل – فلا يجوز: (هذا ضويربٌ زيدًا)؛ **لعدم وروده**([٢٧٤])».

– ومن ذلك ضعف توكيد المحذوف، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «وفي توكيد المحذوف خلاف؛ فأجازه الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف... ومنعه الأخفش، والفارسي، وابن جني، وثعلب، وصححه ابن مالك، وأبو حيان... **والذي نختاره عدم الجواز؛ لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب**([٢٧٥])».

– ومن ذلك استضعافهم بدل الغلط، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «بدل الغلط، وهو ما ذكر فيه الأول بغير قصد، بل سبق اللسان إليه... قال المبرد (على سعة حفظه): **بدلُ الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم**، وقال خطاب: **لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها، ولا نظمها، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر، فلم أجده، وطالب غيري به، فلم يعرفه**([٢٧٦])».

– ومنه أنهم استضعفوا إبدال المضمر من الظاهر بدل كل من كل، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «ومنع ابن مالك إبدال المضمر من الظاهر بدلَ كلٍّ،

قال: **لأنه لم يُسمع من العرب لا نثرًا، ولا نظمًا**(٢٧٧)».

– ومنه أنهم استضعفوا حذف المعطوف بدون عاطفه، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «قيل: ويُحذف دونه، أي دون تعويض، وجُعل منه قوله تعالى: **(أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ)** [سورة الزخرف ٤٣ / ٥١ – ٥٢]، أي: (أم تبصرون)، ثم ابتدأ: **(أَنَا خَيْرٌ)** [سورة الزخرف ٤٣ / ٥٢]، قال ابن هشام: وهذا باطلٌ؛ **إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه**، وإنما المعطوف جملة (أنا خير) [سورة الزخرف ٤٣ / ٥٢]، ووجه المعادلة أن الأصل (أَمْ يُنْصَرُونَ)، ثم أقيمت الاسمية مُقام الفعلية، والسبب مقام المسبب؛ لأنهم إذ قالوا له: (أنت خير) كانوا عنده بصراء(٢٧٨)».

– ومنه أنهم استضعفوا زيادة (لا) قبل (بل)، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «وتُزاد قبلها (لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب... ومنعها (أي زيادة لا) ابنُ درستويه بعد النفي، زاد ابن عصفور: وبعد النهي أيضًا، قال: **لأنه لم يُسمع**(٢٧٩)».

– ومنه استضعافهم أن يعطفوا بـ(لا) جملة على جملة، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «لكن للاستدراك، فإن وليها جملة، فغير عاطفة... وقال ابن الربيع: هي عاطفة جملة على جملة، ما لم تقترن بالواو، أو وليها مفرد... **والبصريون منعوه؛ لأنه لم يُسمع**، فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: (لكن عمرو لم يقم)(٢٨٠)».

– ومنه استضعافهم العطف بـ(كيف)، لعدم وروده، وفي ذلك يقول: «وأثبت ابن هشام العطف بـ(كيف) بعد نفي، نحو: (ما مررت بزيد، فكيف عمرو) وقال سيبويه: **وهو رديءٌ لا تتكلم به العرب**(٢٨١)».

<u>المعيار الثاني: الحمل والإنابة:</u>

وفي هذا المعيار ثلاثة أنماط، هي:

<u>النمط الأول: الإضعاف بالحمل:</u>

وفي هذا النمط خمس صور، هي:

الصورة الأولى: أن يترتب على الحمل حذف عنصر نحوي:

– ومن ذلك أنهم حملوا وجه النصب في إعراب الأفعال الخمسة على وجه الجزم، ووجه الضعف أن هذا الحمل ترتب عليه حذف؛ إذ هو يُجزم بحذف النون، وفي ذلك يقول: «يرفع بالنون كما مثلنا، ويُنصب **ويُجزم بحذفها... وحُمل النصب هنا على الجزم**، كما حُمل على الجر في المثنى والجمع، هذا مذهب الجمهور([٢٨٢])».

الصورة الثانية: أن يترتب على الحمل تقديرعنصر نحوي:

– ومن ذلك أنه يضعف أن يكون ما بعد (هل) مبتدأ وخبرًا، لاشتراطهم إيلاء الفعل لها لا الاسم، فيجب تقدير فعل، وإعراب الاسم فاعلا لذلك الفعل المقدر، و(هل) في ذلك محمولة على (قد) التي لا تليها الجملة الابتدائية، وفي ذلك يقول: «وتختص – أي هل – بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارًا، ولذلك وجب النصب في نحو: (هل زيدًا ضربته)؛ لأن هل إذا كان في حيزها فعل وجب إيلاؤها إياه، فلا يُقال: (هل زيدٌ قام؟) إلا في ضرورة... قال أبو حيان: **ويمتنع حمله على إضمار فعلٍ؛ وسبب ذلك أن (هل) في الجملة الفعلية مثل (قد)، فكما أن (قد) لا تليها الجملة الابتدائية، فكذلك (هل)**([٢٨٣])».

الصورة الثالثة: أن يترتب على الحمل إهمال عمل عنصر نحوي:

– ومن ذلك أن التميميين أهملوا عمل (ليس) النصب إذا وليها (إلا) حملا لـ(ليس) على (ما)، فكما نقول: (ما عنترة إلا شاعرٌ)، فهم يقولون: (ليس عنترةُ إلا شاعرٌ) بالرفع على الإهمال، وفي ذلك يقول: «حكى أبو عمرو بن العلاء أن لغة **بني تميم إهمال (ليس) مع (إلا) حملًا على (ما)**، كقولهم: (ليس الطِّيبُ إلا المسكُ) **بالرفع على الإهمال**([٢٨٤])».

– ومن ذلك أن بعضهم أهمل عمل (لم) الجزم حملًا على (ما)، وقيل: حملا على (لا)، وفي ذلك يقول: «**وقد تهمل** – يعني لم – **فلا تجزم حملًا على (ما)، وقيل: (لا)**، كقوله:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرتُهم يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يوفون بالجار([٢٨٥])([٢٨٦])

– ومنه أن بعضهم أهمل عمل (إن) الشرطية الجزم، فرفع ما بعدها، حملًا على (لو)، وفي ذلك يقول: «ولا تُهمل (إنْ)، فيرفع ما بعدها، وقيل: **نعم؛ حملًا على (لو)**، قاله ابن مالك، كحديث: "**فإنك إن لا تراه فإنه يراك**([٢٨٧])" ([٢٨٨])».

– ومنه أن بعضهم أهمل عمل (متى) الشرطية الجزم، فرفع ما بعدها، حملا على (إذا)، وفي ذلك يقول: «ولا تُهمل (متى)، وقيل: **نعم؛ حملًا على (إذا)**، كحديث البخاري: "**فإنه متى يقومُ مقامَك لا يسمع الناسُ**([٢٨٩])"، قاله ابن مالك([٢٩٠])».

الصورة الرابعة: أن يترتب على الحمل مخالفةُ أصلٍ:

– ومنه أنهم حملوا وجه النصب في جمع المؤنث السالم على وجه الجر، فنصبوه بالكسرة، وفي ذلك يقول: «ما جمع بألف وتاء فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة، حملا لنصبه على جره([٢٩١])»، ووجه ضعفه أن فيه مخالفة لما هو أصل؛ إذ «**الأصل أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون**([٢٩٢])».

– ومنه أنهم منعوا الاسم من الصرف حملا على الفعل، ومعلوم أن الفعل دون الاسم([٢٩٣])، ومعلوم كذلك أن في ذلك مخالفة للأصل، لأن الأصل في الأسماء الصرف، وفي ذلك يقول: «**الأصل في الاسم الصرف، وإنما يُمنع منه لشبهه بالفعل** بكونه فرعا من جهتين... كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: إحداهما أنه مشتق، والأخرى أنه يفتقر إليه([٢٩٤])». ولذلك يُمنع الاسم من الصرف بسبب «موافقة وزن الفعل... كـ(يزيد، ويشكر)([٢٩٥])».

الصورة الخامسة: أن يترتب على الحمل منع تقديم:

– ومن ذلك امتناع تقديم معمول المصدر عليه؛ لأنه كالموصول، ومعموله كالصلة، وفي ذلك يقول: «ومن ثم، أي من هنا، وهو كون هذا المصدر مقدرا بـ(حرف مصدري والفعل)، أي: من أجل ذلك لم يُقدم معموله عليه، لأنه كالموصول، ومعموله كالصلة، والصلة لا تتقدم على الموصول... ومن ثم أيضًا لا يُفصل من معموله بتابع أو غيره، كما لا يُفصل بين الموصول وصلته([٢٩٦])».

النمط الثاني: الإضعاف بخطأ الحمل:

– ومن ذلك أن النحاة ذكروا أن دلالة الحال على المفاعلة تُغني عن الاشتقاق، ولكنهم مثلوا بنحو: «(كلمته فاهُ إلى فيَّ)، أي: (مشافهةً)، و(بعته يدًا بيدٍ)، أي: (مناجزةً)، و(رأسًا برأسٍ)، أي: (مماثلةً)[٢٩٧]»، ولكن أكثر النحاة لم يقس على المسموع غيرَه، إلا ابن هشام، فإنه أجازها، فرد قياسه بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومركب موقع مفرد، فكان خطأ قياسه سببًا في ضعف الحمل، وفي ذلك يقول السيوطي: «**ولا يقاس على هذا التركيب، بل يقتصر فيه على مورد السماع**، فلا يُقال: (كلمته وجهه إلى وجهي)، ولا (عينه إلى عيني)، وأجاز ابن هشام القياس عليه، فأجاز: (ماشيتُه قدمَه إلى قدمي)، و(كافحته وجهَه إلى وجهي)، و(صارعته جبهتَه إلى جبهتي)، و(جاورته بيتَه إلى بيتي)، و(ناضلته قوسَه عن قوسي) ونحو ذلك، **وردَّ بأن فيه إيقاعَ جامدٍ موقعَ مشتقٍّ، ومعرفةٍ موقعَ نكرةٍ، ومركبٍ موضعَ مفردٍ، وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس**[٢٩٨]».

– ومن ذلك ضعف إدخال الألف واللام على الحال والمفعول به قياسًا على الظرف والجار والمجرور المتوسع فيهما، لخطأ قياس ما لا يتوسع فيه على ما يتوسع فيه، وفي ذلك يقول: «فإن كان حالا أو مفعولا به، فقيل: يجوز إجراؤهما مُجرى الظرف، نحو: (إن زيدًا الضاحكًا مقبلٌ)، و(إن زيدًا الطعامك آكلٌ)، قال أبو حيان: ولم يُسمع ذلك فيهما... **ولا يصح القياس على الظرف والمجرور؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يُتوسع في غيرهما**[٢٩٩]».

النمط الثالث: الإضعاف بالنيابة:

ومن ذلك أن جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة نائب عن السكون، فنيابة الحذف عن السكون ضعف؛ لأن مطلق الحذف ضعف – كما تقدم – وفي ذلك يقول: «الفعل المضارع المعتل، وهو ما آخره ألف، كـ(يخشى)، أو واو، كـ(يغزو)، أو ياء، كـ(يرمي)، فإنه **يجزم بحذف حرف العلة؛ نيابةً عن السكون**[٣٠٠]، وفي موضع آخر قال: «**وقد ينوب عن السكون الحذفُ**[٣٠١]».

المعيار الثالث: المشابهة:

وفي هذا المعيار أربعة أنماط، هي:

النمط الأول: إضعاف القوي بقوة الشبه:

في هذا النمط يقوى شبه العنصر النحوي القوي بعنصر نحوي آخر ضعيف، فتكون قوة الشبه به سببًا في إضعافه، ومن ذلك ما يأتي:

– ذهب النحاة إلى أن الأسماء إنما تُبنى لشبهها بالحروف، وهنا تضعف الأسماء من جهتين:

الأولى: أنها تُبنى، ذلك أن الأصل فيها أنها تعرب، فبناؤها إذن مخالف لما هو أصل فيها، يدل على ذلك قول السيوطي: «**الإعراب أصل في الأسماء فرعٌ في الأفعال**؛ لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معانيَ مختلفةً، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما عُلمت هذه المعاني من الصيغة...([٣٠٢])».

والثانية: أنها تُبنى لشبهها بالحروف، «والذي جزم به ابنُ مالك في كتبه أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه([٣٠٣])». والحروف أقل درجة من الأفعال التي هي أقل درجة من الأسماء، فهذا وجه آخر من الضعف، ويدل على ذلك قول ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم قُدم الاسمُ على الفعل، والفعل على الحرف؟ قيل: إنما **قُدم الاسم على الفعل لأنه الأصل**، ويُستغني بنفسه عن الفعل، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، **وأُخر الفعل عن الاسم؛ لأنه فرعٌ عليه** لا يستغني عنه، فلما كان **الاسمُ هو الأصلَ**، ويستغني عن الفعل، **والفعل فرع عليه**، ومفتقر إليه كان الاسم مقدمًا عليه، وإنما **قدم الفعل على الحرف**؛ لأن الفعل يفيد مع الاسم، نحو: (قام زيد)، وأُخر الحرف عن الفعل؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد، لأنك لو قلت: (بزيد)، أو (لزيدٍ) من غير أن تعلق الحرف بشيءٍ لم يكن مفيدًا، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسمٍ، **كان الفعل مقدمًا عليه**([٣٠٤])».

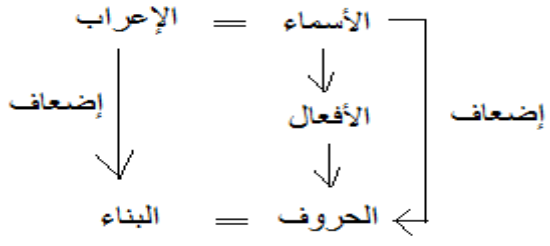

– ومنه أن العلم المركب تركيبًا مزجيًّا – نظرًا لشبهه بالمختوم بهاء التأنيث – يضعف، فيُمنع من الصرف، وفي ذلك يقول السيوطي: «تركيب المزج: **ويمنع مع العلمية؛ لشبهه بهاء التأنيث** في أن عجزه يُحذف في الترخيم، كما تُحذف، وأن صدره يُصغر كما يُصغر ما هي فيه، ويفتح آخره، كما يُفتح ما قبلهما([٣٠٥])».

– ومنه ما احتج به مَن منع تعدد خبر (كان) من أنه مشبه في الأصل بالفعل المتعدي إلى الواحد، فلما كان يتعدى إلى واحد، كانت (كان) تنصب اسما واحدًا لا أكثر، فكانت قوة الشبه بين (كان) والفعل المتعدي سببًا في حرمانها من التعدد، وفي ذلك يقول: «في تعدد خبر (كان) الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أوْلى... و**وجهه أن هذه الأفعال شُبِّهَتْ بما يتعدى إلى الواحد، فلا يزاد على ذلك**([٣٠٦])».

<u>النمط الثاني: إضعاف القوي بتباعد الشبه:</u>

وفي هذا النمط صورتان، هما:

<u>الصورة الأولى: إضعاف عنصر نحوي قوي باتصاله بعنصر نحوي ضعيف يباعد الشبه بينه وبين عنصر نحوي قوي:</u>

وفي هذا النمط يتصل العنصر النحوي بعنصر ضعيف يُضعف شبهه بعنصر قوي، ومن ذلك ما يأتي:

– أن اتصال نون النسوة بالفعل المضارع يُنقص شبهه بالاسم، لأن النون من علامات الفعل، فيُبنى، وبناؤه دليلُ ضعفِه، وفي ذلك يقول: «**فإن لحقت المضارعَ نونُ إناثٍ بُني**، وذكر له ثلاثُ علل: الحملُ على الماضي المتصل بها، **ونُقصان شبهه بالاسم؛ لأن النون من خصائص الأفعال**.([٣٠٧])».

– ومن ذلك أن البصريين اشترطوا تكبير اسم الفاعل العامل؛ لأن تصغيره يُبعد شبهه بالفعل المضارع، وفي ذلك يقول: «وشرط البصرية كونه مكبرًا – يعني اسم الفاعل العامل – فلا يجوز: (هذا ضويربٌ زيدًا)؛ لعدم وروده، **ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدةُ الشبه**([٣٠٨])».

الصورة الثانية: إضعاف العنصر النحوي بحكم موقعه في أدنى سلسلة القياس:

وفي هذه الصورة شكلان، هما::

الشكل الأول: ضعف الاتساع في عنصر نحوي لوقوعه في أدنى سلسلة القياس:

– ومن ذلك أنه يضعف أن يُفصل بين (لا) غير النافية للجنس وبين اسمها، لأن ذلك ممتنع في (ما) الحجازية، التي هي مشبهة بـ(ليس) التي هي مشبهة بـ(الفعل الحقيقي)، وفي ذلك يقول: «ولإعمالها – يعني لا – أربعة شروط: الشرطان المذكوران في (إنْ)، والثالث: ألا يُفصل بينها وبين مرفوعها، **فإن فُصل بطَلَ عملُها؛ لأنها أضعفُ من (ما)، و(ما) شرطُها عدمُ الفصلِ**([٣٠٩])».

– ومنه أنه يضعف أن تدل الصفة المشبهة العاملة عمل الفعل على المضي، لأنها لم تقو قوةَ اسم الفاعل المشبهة به، لتباعد الشبه بينها وبين الفعل الذي هو أصل العمل، وفي ذلك يقول: «وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها **لا تكون بمعنى الماضي**، وهو اختيار الشَّلَوْبِين، قال: وسواء رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنك إذا قلت: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ)، فـ(حسن الوجه) ثابتٌ في الحال لا تريد مضيًّا، ولا استقبالًا، **لأنها لمّا شُبهت باسم الفاعل لم تقوَ قوتَه في عملها في الزمانين**([٣١٠])».

– ومنه أنه يضعف أن يُعطف على معمول الصفة المشبهة المجرورنصبًا؛ وذلك لضعف الشبه بينها وبين الفعل أيضًا، وفي ذلك يقول: «**وأما أن يُعطف على معمولها المجرور نصبًا**، فنصُّوا على أنه **لا يجوز**، لا يُقال: (هذا حسنٌ الوجهِ والبدن)، بخلاف اسم الفاعل... وقال بعض أصحابنا: **امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل، فلم تقوَ أن تعمل في الموصوف والصفةِ معًا**([٣١١])».

– ومنه أنه يضعف أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه، لتباعد الشبه بينه وبين الفعل، وفي ذلك يقول: «**ولا يتقدم معمولها عليها**، فلا يجوز أن يُقال: (زيدًا عليك)، ولا (زيدًا رويد)؛ **لأنها فرع في العمل عن الفعل، فضعفت**([٣١٢])».

الشكل الثاني: ضعف ترجيح وجه إعرابي لوقوعه في أدنى سلسلة القياس:

ومن ذلك ضعف ترجيح وجه التمييز في نحو: (جُبَّة خزٍّ)، لأن التمييز يقع في الدرجة الخامسة في السلسلة المقيسة على الفعل، وترجيح وجه الإضافة من أجل ذلك، وفي ذلك يقول: «وكذا تجب الإضافة بما مُيِّز بجزء منه، نحو: (غصنُ ريحانٍ)، و(ثمرةُ نخلةٍ)، و(حبُّ رمانٍ)... هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض بأن بقي على اسمه الأول، فإن تغيرت كـ(جبّة خزٍّ)، و(خاتم فضةٍ)، و(سوار ذهبٍ) فإنها أسماءٌ حادثةٌ بعد التبعيض، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها، فلك في هذا النوع الجرُّ على الإضافة، والنصب على التمييز أو الحال، والإضافة أرجح؛ لأن الحال يُحوج إلى التأويل المشتق... **والتمييز ضعيف؛ لكونه في خامس رتبة من الفعل**، لأن النصب فيه على التشبيه بـ(أفعل من)، و(أفعل من) مشبهة بـ(الصفة المشبهة)، وهي مشبهة بـ(اسم الفاعل)، وهو بالفعل، فلا يحسن إلا عند تعذر الإضافة(٣١٣)».

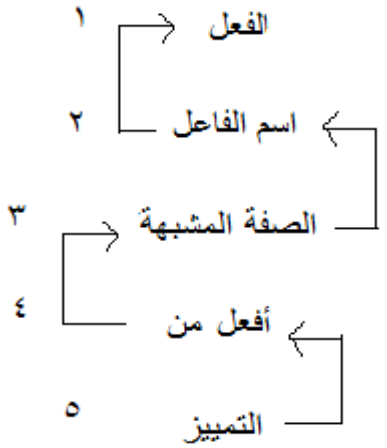

النمط الثالث: إضعاف القوي بإزالة الشبه:

ومن ذلك إضعاف عمل (ما) عملَ (ليس) بمجيء (إنْ) بعدها، لأن (إن) تُزيل الشبه بـ(ليس) فيبطل عملها، وفي ذلك يقول: «قال ابن مالك: لما كان عمل (ما) استحسانًا، لا قياسًا، شُرط فيه الشروط المذكورة؛ لأن كلًّا منها حال أصليٌّ، فالبقاء عليها تقوية، والتخلي عنها أو عن بعضها توهينٌ، وأحق الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة (إن) **لأن مقارنة (إن) تُزيل شبهها بـ(ليس)، لأن (ليس) لا يليها (إن)، فإن وليت (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل العملُ**(٣١٤)».

النمط الرابع: إضعاف القوي بعدم الشبه:

وفي هذا النمط لا يكون هناك شبه بين عنصرين، فيضعف أن يكون بينهما صلة، ومن ذلك استقباحهم عطف الفعل على الاسم، في حين يحسن العكس، وفي ذلك يقول: «قال السهيلي: يحسن عطف الاسم على الفعل، ويقبح عكسه؛ لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله، فأشبه الفعل، وفي الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم، **ولا يجوز التعاطف بين فعل واسمٍ لا يشبهه،** ولا فعلين اختلفا في الزمان(٣١٥)».

قوة المشابهة ⟸ تباعد المشابهة ⟸ إزالة المشابهة ⟸ عدم المشابهة

شكل يوضح اتجاه معيار المشابهة في إضعاف العنصر النحوي

المعيار الرابع: اعتبار الأصل:

وفي هذا المعيار خمسة أنماط، هي:

النمط الأول: إضعاف القوي بمخالفة أصل الوضع:

ومن ذلك أن الأصل أن يوضع الاسم على ثلاثة أحرف، فإن وُضع على حرف، أو حرفين، كالضمائر وغيرها، بُني، لمخالفته الأصل في وضعه، ولشبهه بما هو دونه وهو الحرف، إذ الأصل في وضع الحروف، أن يكون على حرف أو حرفين، وفي ذلك يقول: «الوجوه المعتبرة في شبه الحرف ستةٌ، أحدها: الوضعيُّ، **بأن يكون الاسمُ موضوعًا على حرفٍ، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصلُ في وضع الحرف؛ إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة:** حرف يُبتدأ به، وحرفٌ يُوقف عليه، وحرفٌ فاصلٌ بينهما، والحروف إنما جيء بها؛ لأنه اخْتُصِر بها الأفعال؛ إذ معنى (ما قام زيدٌ): (نَفَيْتُ القيامَ عن زيدٍ)، فلابد أن يكون أخصر من الأفعال(٣١٦)».

النمط الثاني: إضعاف القوي بمخالفة أصل القاعدة:

– ومن ذلك جميع أبواب الإعراب الفرعي؛ فإن الإعراب فيها ضعيف، لمخالفته الأصل في القاعدة، «**والأصل أن يكون** الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر

بالكسرة، والجزم بالسكون، **وخرج عن ذلك سبعةُ أبوابٍ**(٣١٧)»، فمنها ما خالف الضمة في الرفع إلى الألف، والواو، وثبوت النون، ومنها ما خالف الفتحة في النصب إلى الياء، والألف، وحذف النون، والكسرة، ومنها ما خالف الكسرة في الجر إلى الياء، والفتحة، وحذف النون، ومنها ما خالف السكون في الجزم إلى حذف حرف العلة، وحذف النون.

– ومن ذلك حذف عامل الحال، فإنه يضعف لأنه مخالف لأصل القاعدة، وفي ذلك يقول: «وقد يجب حذف العامل، كأن جرى مثلا، كقولهم: (حَظِيِّين بناتٍ، صَلِفِين كنّاتٍ)، أي: (عرفتهم)، أو بيَّن نقصًا أو زيادةً بتدريجٍ، أي: (شيئا فشيئًا)، نحو: (بعته بدرهمٍ فصاعدًا أو فسافلًا)، أي: (فزاد الثمن صاعدًا، أو فذهب صاعدًا، أو فانحط سافلًا)... قال أبو حيان: ولم أرها لغيرها، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة؛ لأن حذف العامل في الحال وجوبًا على خلافِ الأصل(٣١٨)».

– ومن ذلك منع الاسم من الصرف، لأن حق الأسماء الصرفُ، فإن منعت حقها كان في منعها ضعفٌ، وفي ذلك يقول: «في **منع المصروف** أربعة مذاهبَ... قالوا: **لأنه خروج عن الأصل**، بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء(٣١٩)».

النمط الثالث: إضعاف القوي بمخالفة أصل الاستعمال:

ومن ذلك قبح إيلاء الفعل لـ(إن) أو لأيٍّ من أخواتها، لأن ذلك مخالف للأصل في استعمال الاسم بعدها، وفي ذلك يقول: «أنه – أي حذف اسم إن – حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤدِّ حذفُه إلى أن يلي (إنّ) وأخواتِها فعلٌ، **فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام، قيل: وفي الشعر أيضًا... لأنها حروف طالبةٌ للأسماء، فاستقبحوا مباشرتها الأفعال**(٣٢٠)».

– ومنه أن يُستثنى عنصر نحوي من سائر نظائره، فيقل استعماله في صورة معينة عن سائر نظائره، ومن ذلك أنه إذا كان معرفةٌ ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر، غير أن (كم)، و(أفعل التفضيل) تستثنيان من ذلك؛ فالأكثر أن يلي اسم الاستفهام (نكرة، أو جملة، أو ظرف) فإن وليها ذلك كان الاستفهام

مبتدأ، والنكرة بعده الخبر، وهذا موافق لما عليه الأصل، أما (كم) فتليها معرفة، فتصير (كم) – وهي النكرة – هي المبتدأ، والمعرفة بعدها هي الخبر، فتنحط المعرفة عن درجتها التي لها، فتصير في موضع الإخبار الذي للنكرات، وكذلك أفعل التفضيل، وفي ذلك يقول: «الأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلومًا، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه، فإذا اجتمع معرفة ونكرة، المعرفة المبتدأ، والنكرة الخبرُ، **إلا في صورتين استثناء عند سيبويه، إحداهما: نحو: (كم مالك؟)**، فإن (كم) مبتدأ، وهو نكرة، وما بعده معرفة، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام (النكرة، والجمل، والظروف)، ويتعين إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ، نحو: (مَن قام؟)، و(من قام؟)، و(من عندك؟)، **فحكم على (كم) بالابتداء؛ حملا للأقل على الأكثر**، الثانية: أفعل التفضيل، نحو: (خيرٌ منك زيدٌ)، وتوجيهه ما تقدم في (كم)([٣٢١])».

<u>النمط الرابع: إضعاف القوي بالرجوع إلى أصل مرفوض:</u>

ومن ذلك فك المثنى إلى اسمين بينهما واو، وهذا مما اختصت به الواو، إذ يقول: «واختُصَّت – أي الواو – بعطف ما حقه التثنية أو الجمع، كقول الفرزدق:

إنّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مثلُها فقدانُ مثلِ محمدٍ ومحمدٍ([٣٢٢])

وهذا – وإن كان الأصلَ فيه – فإنه أصلٌ مرفوض، والرجوع إليه ممنوع، يدل على ذلك قوله: «أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عُدل عنه للاختصار، **فلا يجوز الرجوع إليه؛ لأن الرجوع إلى أصلٍ مرفوضٍ ممنوع** إلا في الضرورة([٣٢٣])».

<u>النمط الخامس: إضعاف القوي باعتبار الأصل قبل التحويل:</u>

– ومن ذلك ترجيح الفصل في كل ضمير منصوب لكونه خبرًا في الأصل، والقاعدة أنه «متى أمكن اتصال الضمير لم يُعدل إلى المنفصل لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلا في الضرورة([٣٢٤])». فإن أجازه قومٌ، فقد منعه آخرون باعتبار الأصل قبل التحويل، وهو الخبرية، فكما كان الفصل واجبا في حال الخبر، فالفصل بعد التحويل أرجح، وفي ذلك يقول: «ويجوز الأمران –

يعني الاتصال والانفصال – أيضًا في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل، كثاني باب (ظن، وكان)، نحو: (خلتكه، وخلتك إياه)، و(كنته، وكنت إياه)، **وفي الأرجح مذاهب: أحدها الفصل فيهما، وعليه سيبويه؛ لأنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان، لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحًا**([٣٢٥])».

– ومن ذلك امتناع تقدم المفعول معه على عامله؛ بالنظر إلى أن الأصل في واو المعية هو واو العطف، فكما لا يتقدم المعطوف على عامله فكذلك لا يتقدم المفعول معه على عامله، وفي ذلك يقول: «**المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاقٍ؛ لأن أصل واوه العطف، والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه إجماعًا**، ولا يتقدم على مصاحبه أيضًا، لما ذُكر([٣٢٦])».

– ومن ذلك منع تصرف (ذا وذات) الظرفين، بالنظر إلى أصلهما، وهو أنهما بمعنى صاحب، لكونهما في الأصل صفتين لظرف محذوف، وفي ذلك يقول: «وألحقَ العربُ أيضًا بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية: (ذا، وذات) مضافيْن إلى زمان، نحو: (لقيته ذا صباحٍ، وذا مساءٍ، وذات مرةٍ، وذات يومٍ، وذات ليلةٍ)... **والسبب في عدم تصرف (ذا وذات) في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى (صاحب وصاحبة) صفتان لظرف محذوف**، والتقدير في (لقيته ذا صباح ومساء): (وقتٌ صاحب هذا الاسمَ)، و(ذات يومٍ): (قطعة ذات يوم)، فحذف الموصوف، وأقيمت صفتُه مُقامَه([٣٢٧])».

<u>المعيار الخامس: ضعف العمل:</u>

وفي هذا المعيار ثلاثة أنماط، هما:

<u>النمط الأول: ضعف إعمال الواحد في معمول واحد:</u>

ولهذا النمط صورتان:

<u>الصورة الأولى: ضعف العامل بعدم استقلاله:</u>

– ومن ذلك ضعف عامل الجر؛ لعدم استقلاله، ولافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك انفرد به الاسم وحده، بخلاف وجهي الرفع والنصب، فإنهما مستقلان، ولا يحتاجان إلى ما يتعلقان به، ولذلك شمل الاسم والفعل، وفي ذلك يقول: «ثم الرفع

والنصب يكونان إعرابًا للاسم والفعل؛ لقوة عواملهما باستقلالهما بالعمل، وعدم تعلقهما بعامل آخر، فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يُفرّع عليهما، ويشاركه المضارع في حكمهما، **وأما الجر فعامله غير مستقل؛ لافتقاره إلى ما يتعلق به**، ولذلك إذا حُذف الجار نصب معموله، وإذا عُطف على المجرور جاز نصب المعطوف، **فضعف عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم**([٣٢٨])».

– ومنه ضعف التبعية للبدل في أسلوب الاستثناء التام المنفي؛ لعدم استقلاله، وفي ذلك يقول: «واختار ابن مالك أيضًا النصب فيما رُدَّ به كلامٌ تضمنَ الاستثناء، كقول القائل: (قاموا إلا زيدًا)، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه، فتقول: (ما قام القومُ إلا زيدًا)، فتنصب، ولا ترفع؛ **لأنه غير مستقلٍّ، والبدل في حكم عدم الاستقلال**([٣٢٩])».

الصورة الثانية: ضعف العامل بعدم تقديمه على المعمول:

ومن ذلك ضعف عمل (ظن) وأخواتها النصب في المفعولين إذا تأخر عنهما، وتوسط بينهما، وفي ذلك يقول: «وإنما يجوز – يعني الإلغاء – إذا تأخر الفعل عن المفعولين، نحو: (زيدٌ قائمٌ ظننت)، أو توسط بينهما، نحو: (زيد – ظننت – قائمٌ)؛ **لضعفه حينئذٍ بتقدم المعمول عليه، كما هو شأن العامل إذا تأخر**([٣٣٠])».

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يترتب على ضعف العمل في عنصر نحوي يصعب العمل فيه، ضعفٌ في العمل في عنصر نحوي ليس يصعب العمل فيه، وذلك كأن يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا، فإنه لما كان عملُ أداة الشرط في الماضي (وهو فعل الشرط) محالًا، فإنه جاز أن ينصرف عدم عمله في المضارع (وهو الجواب)؛ لارتباطه بفعل الشرط، وفي ذلك يقول: «ويُرفع الجوابُ جوازًا إن كان الشرط فعلًا ماضيًا، نحو: (إن قام زيدٌ يقومُ عمرو)... واختلف في تخريجه، فقال سيبويه: إنه على نية التقديم، والجواب محذوف، وقال المبرد والكوفيون: إنه الجواب، وإنه على حذف الفاء، وقال آخرون: هو الجواب، لا على إضمار الفاء، ولا على نية التقديم، **ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثيرٌ في فعله لكونه ماضيًا، ضعف عن العمل في فعل الجواب**([٣٣١])».

النمط الثاني: ضعف إعمال الواحد في معمولين اثنين:

وهو عكس النمط السابق، ومن ذلك أنه يضعف أن يعمل الابتداء – وهو عامل معنوي ضعيف – في المبتدأ، والخبر معًا – عند من ذهب إلى ذلك من البصريين – ورُدّ بأن الفعل، وهو أقوى العوامل لا يعمل الرفع في عنصرين نحويين، فكيف بالمعنوي الضعيف، وفي ذلك يقول: «وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضًا؛ لأنه طالبٌ لهما، فعمل فيهما، وعليه الأخفش، وابن السراج، والرماني، **ورُدَّ بأن أقوى العوامل – وهو الفعل – لا يعمل رفعيْن، المعنوي أوْلى**([٣٣٢])».

النمط الثالث: ضعف اجتماع عاملين اثنين:

وفي هذا النمط يجتمع عاملان، فيترتب على اجتماعهما ضعف، وقد يكون سبب ضعف اجتماعهما هو اختلافهما، وقد يكون سبب الضعف اتفاقهما، فهما صورتان:

الصورة الأولى: ضعف اجتماع عاملين مختلفين:

ومن ذلك أنه يضعف أن يُستعمل توكيد معنوي لتأكيد متعاطفيْن لهما عاملان مختلفان معنى، كأن نقول: (جاء زيد، وأكل خالد كلاهما)، فـ(جاء، وأكل) عاملان غير متحدين معنًى، وفي ذلك يقول: «ولا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى، فلا يُقال: (مات زيد وعاش عمرو كلاهما)، فإن اتحدا معنى جاز، وإن اختلفا لفظًا جزم به ابن مالك تبعًا للأخفش، نحو: (انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما)، قال أبو حيان: ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب حتى يصير قانونًا يُبنى عليه، **والذي تقتضيه القواعد المنع؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يجتمعان على تابعه**([٣٣٣])».

الصورة الثانية: ضعف اجتماع عاملين متفقين:

ومن ذلك أن يجتمع عاطفان على كلمة، فإنَّ ذلك ضعيف، كأنْ تجتمع (الواو) و (لكن) قبل الاسم، فيضعف العطف، ويلزم الابتداء، وفي ذلك يقول: «ألا تقترن

– أي لكنْ – بالواو، فإن اقترنت به، فحرف ابتداء، **لأن العاطف لا يدخل على عاطف**، نحو: (ما قام زيد ولكن عمرو)([٣٣٤])».

المعيار السادس: عدم حصول الفائدة:

وفي هذا المعيار ستة أنماط، هي:

النمط الأول: عدم حصول الفائدة إلا بتقدير:

ومن ذلك أنهم استضعفوا الإخبار بظرف الزمان عن اسم عينٍ، لعدم الفائدة، وفي ذلك يقول: «والمشهور أن **ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين**، فلا يقال: (زيدٌ اليومَ)؛ **لعدم الفائدة**، سواء جئت به منصوبًا، أو مجرورا بـ(في)، وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف، كقولهم: (اليوم خمرٌ)، و(غدًا أمرٌ)، أي: (شربُ خمرٍ)، و(الليلة الهلالُ)، أي: (طلوعُه)([٣٣٥])».

النمط الثاني: عدم حصول الفائدة إلا بتخصيص:

ومن ذلك أيضًا أنهم استضعفوا نصب الظرف المبهم؛ لعدم الفائدة، وفي ذلك يقول: «**وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نصب المبهم؛ لعدم الفائدة**، بل لابد من وصف يخصصه، وما في حكمه، نحو: (قعدت مكانا صالحا)، وكذلك في الجهة، ولا يُقال: (قعدت قدامًا ولا خلفًا) إلا على الحال، كأنك قلت: (متقدما ومتأخرًا)، فإن خصصت بالإضافة جاز، نحو: (قعدت قدامك وخلفك)([٣٣٦])».

النمط الثالث: عدم حصول الفائدة إلا بإضافة جديد:

وفيه يكون عدم الفائدة متعلقًا بوضع حدٍّ من حدود النحو، فيقع في (الدَّوْر)، والدَّوْرُ عيب من عيوب الحدِّ (التعريف)، ومعناه إعادة ذكر لفظ المعرَّف في التعريف([٣٣٧])، وفي ذلك يقول: «قال أبو حيان: ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدِّهِ، ومَن حدَّهُ كابن مالك، بكونه تابعًا بأحد حروف العطف، **لم يُصب، مع ما فيه من الدَّوْرِ**([٣٣٨])».

النمط الرابع: عدم حصول الفائدة إلا بتعميم:

ومنه أنهم استضعفوا الاستثناء من النكرة في الموجب ما لم تُخصص؛ لعدم الفائدة، والفائدة من الاستثناء أن يُسبق بعموم، ثم يُستثنى المستثنى من هذا

العموم، فحذف الاستثناء نقض للغرض، ومن ثم فلا فائدة، وفي ذلك يقول: «النكرة لا يُستثنى منها في الموجب ما لم تُفِد، فلا يُقال: (جاء قوم إلا رجلا)، ولا (قام رجال إلا زيدًا)؛ **لعدم الفائدة**، فإن أفاد جاز... والفائدةُ حاصلةٌ في النفي؛ للعموم، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا رجلًا)، أو (إلا زيدًا)([٣٣٩])».

النمط الخامس: عدم حصول الفائدة إلا بتغيير:

ومنه أنهم استضعفوا تضمن الأمر والنهي معنى الشرط؛ لأنه تضمن لا يصحبه تغيير، فانعدمت الفائدة، فضعف، وفي ذلك يقول: «تنفرد الفاء بأنها إذا حذفت جاز فيما بعدها أن يرفع، إذا لم يُرَدْ بما قبله شرط مقصودًا به الحال، إن كان قبله ما يكون حالا منه... وأن يُجزم... فإن لم يحسن إقامة (إن يفعلْ) مقام الأمر، و(إلا يفعل) مقام النهي، لم يُجزم جوابهما... فقال ابن مالك (في شرح الكافية): هو بما قبلها من الأمر والنهي وسائرها على تضمن معنى الطلب معنى (إن)، كما في أسماء الشرط، نحو: (مَن يأتني أكرمْه)، فأغنى ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب... وقد رد ولدُه – يعني ابن الناظم – هذا المذهبَ، فقال: **تضمُّنُ هذه الأشياء معنى الشرط ضعيفٌ، لأن التضمين زيادة بتغيُّر الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير، فهو أسهل، ولأن التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدةَ في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأنه يدل عليه بالالتزام، فلا فائدة في تضمينه بمعناه**([٣٤٠])».

النمط السادس: عدم حصول الفائدة إلا بإزالة لبس:

يحدث الضعف عندما يُؤتى بما حقه أن يَدفع اللبسَ، ولا لبس أصلًا، ومنه أنهم استضعفوا التأكيد بـ(كليهما) ألفاظًا لا تحتاج إلى التوكيد، لعدم اللبس، فلما أمن اللبس، انعدمت فائدة التأكيد، وفي ذلك يقول: «وأجمع، وأكتع... ومن ثم (أي من هنا)، وهو كون هذه الألفاظ دالة على الشمول، أي: من أجل ذلك لم يؤكد بالأوليْن، أي: (كلا وكلتا، وما يصلح موضعه واحد)، فلا يقال: (اختصم الرجلان كلاهما)، ولا: (رأيت أحد الرجلين كليهما)، ولا: (المال بين الرجلين كليهما)؛ **لعدم الفائدة، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهُما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه**([٣٤١])».

– ومنه كذلك استضعافهم أن يُؤكد غير ذي الأجزاء، لعدم وقوع وهم عدم الشمول، وفي ذلك يقول: «ومن ثم أيضًا لا يؤكد بالبواقي – أي كل وما بعده – غيرُ ذي أجزاءٍ، ولو حكمًا؛ **إذ ما لا يتجزأ لا يُتوهم فيه عدمُ الشمول حتى يُرفع بالتوكيد بها**، فلا يُقال: (جاء زيدٌ كله)، ويُقال: (قبضت المال كله)، و(بعت العبد كله)، و(رأيت زيدًا كله)؛ لإمكان رؤية وبيع بعض زيد والعبد([٣٤٢])».

– ومنه أنهم استضعفوا تأكيد فعل التعجب؛ وذلك لأن الغرض من التوكيد هو رفع توهم المجاز، في حين أن التعجب إنما يكون من وصف شيء ثابتٍ حقيقةً، فلا يحتاج إلى رفع وهم، إذ لا وهم فيه، وفي ذلك يقول: «لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر؛ **لأن التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل، وإثباته حاصل؛ لكونه حقيقةً**؛ إذ لا يُتعجب من وصف شيء، إلا وذلك الوصف ثابتٌ له، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر، رفضوا تأكيد ما ذكر؛ لمّا كان المجازُ لا يدخلُه([٣٤٣])».

المعيار السابع: مراعاة درجة الضعف:

وفي هذا المعيار ينحط الفرع عن درجة الأصل، فلا يساويه في الدرجة، وهذا مستقر عليه بين النحاة، ويؤكده قول السيوطي: «**الفروع أحطُّ رتبةً من الأصل**([٣٤٤])»، وفي هذا المعيار ثلاثة أنماط، هي:

النمط الأول: مراعاة درجة الضعف في العمل النحوي:

– ومن ذلك أنهم استضعفوا أن يكون العامل في نصب اسم (إنّ) هو (إنّ) لما رأوها أضعف من الأفعال، وفي ذلك يقول: «ومذهب الكوفيين أنها – يعني إنّ – لم تعمل فيه شيئا – يعني اسمها – بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها، واستدل له السهيلي **بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملهن**([٣٤٥])».

– ومنه أنهم استضعفوا أن يكون الابتداء عاملًا في رفع خبر المبتدأ، لانحطاطه عن درجة الفعل الذي لا يقوى على عمل الرفع في اسمين، فكيف بما هو دونه، وفي ذلك يقول: «وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضًا؛ لأنه طالبٌ لهما، فعمل فيهما، وعليه الأخفش، وابن السراج، والرماني، **ورُدَّ بأن أقوى العوامل – وهو الفعل – لا يعمل رفعيْن، المعنوي أوْلى**([٣٤٦])».

– ومنه أنه يضعف أن تدل الصفة المشبهة العاملة عملَ الفعلِ على المضي، لأنها لم تقو قوةَ اسم الفاعل المشبهة به، وفي ذلك يقول: «وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها **لا تكون بمعنى الماضي**، وهو اختيار الشَّلَوْبِين، قال: وسواء رفعتَ أو نصبتَ؛ لأنك إذا قلت: (مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ)، فـ(حسن الوجه) ثابتٌ في الحال لا تريد مضيًّا، ولا استقبالًا، **لأنها لمّا شُبهت باسم الفاعل لم تقوَ قوتَه في عملها في الزمانين**(٣٤٧)».

النمط الثاني: مراعاة درجة الضعف في التقديم والتأخير:

– ومن ذلك أنهم استضعفوا أن يتقدم خبر (إنّ) عليها؛ لانحطاطها بفرعيتها عن درجة الأصل الذي هو الفعل، وفي ذلك يقول: «**لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف – يعني إن وأخواتها – عليها بحال، لأن عملها بحق الفرعية، فلم يتصرفوا فيها**، وأما تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضًا؛ لما ذكر(٣٤٨)».

– ومنه أنهم استضعفوا أن يتقدم مخصوص (حبذا) عليها، مراعاة لفرعيتها لـ(نِعْم) المقيسة عليها، وفي ذلك يقول: «ولا يُقدم مخصوص (حبذا) عليها، وإن جاز تقديمه على (نِعْمَ)، بقلةٍ؛ **لأنها فرعٌ عنها، فلا تساويها في تصرفاتها**، ولأنها جارية مجرى المثل، ولئلا يُتوهم من قولك – مثلا – (زيد حبذا): كون المراد بالإخبار بأن زيدًا أحب ذا(٣٤٩)».

– ومنه أنه يضعف أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه، لانحطاطه عن درجة الفعل، وفي ذلك يقول: «**ولا يتقدم معمولها عليها**، فلا يجوز أن يُقال: (زيدًا عليك)، ولا (زيدًا رويد)؛ **لأنها فرع في العمل عن الفعل، فضعفت**(٣٥٠)».

النمط الثالث: مراعاة درجة الضعف في التوجيه النحوي:

ومن ذلك أنهم استضعفوا أن يرفع الاسم التالي لـ(هل) على أنه مبتدأ، لأن أكثر النحاة ذهبوا إلى أن الأصل أن يلي (هل) الفعلُ، فإن وليها فعلٌ، ففاعل لفعل مقدر، فلما ذهب بعضُهم إلى جواز رفعه على الابتداء، رُدَّ بأن مجيء الفعل بعده ضعيف في حد ذاته، فكيف بالابتداء، وهو أضعف؟ وفي ذلك يقول: «وجوّزه – أي دخول (هل) على اسم بعده فعلٌ في الاختيار – الكسائيُّ، فأجاز

(هل زيدٌ قام) جوازا حسنًا، لأنهم أجازوا (هل زيدٌ قائمٌ)، وابتدأوا بعدها الأسماء، فكذلك مع وجود الفعل، **ورُدّ بأنهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره، فالابتداء أحرى**(٣٥١)».

المعيار الثامن: ضعف العنصر النحوي:

وفي هذا المعيار ثلاثة أنماط، هي:

النمط الأول: أن يضعف العنصر لكونه فضلة:

ومن ذلك أن المفعول به – لكونه فضلة – فإنه يجوز الاستغناء عنه، وفي ذلك يقول: «**الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلةٌ**(٣٥٢)».

النمط الثاني: أن يضعف العنصر لكونه معنويًّا:

وهو عامل الرفع في المبتدأ، وقد سبق ما ذكره السيوطي عن ضعفه في العمل في رفع المبتدأ والخبر(٣٥٣).

النمط الثالث: أن يضعف العنصر لكونه مقيسًا على غيره:

ومن ذلك إعمال اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، فإنها جميعًا مشبهة بالفعل، وكذلك عمل النواسخ، مقيس على الفعل، وكذلك عمل المقيس على النواسخ، وقد تقدم ذلك فيما سبق، ونظرًا لضعف اسم الفاعل العامل عمل الفعل، فإنه «**لا يعمل إلا معتمدًا**(٣٥٤)»، «وشرط البصرية لإعماله اعتماده على أداة نفي صريح، نحو: (ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا)، أو مؤول، نحو: (غير مضيعٌ نفسَه عاقلٌ)، أو أداة استفهام اسمًا أو حرفًا ظاهرًا أو مقدرًا(٣٥٥)».

المعيار التاسع: وقوع الوهم والإبهام:

– ومن ذلك استضعاف ورود (ذا) بعد (ما) الاستفهامية، لوقوع الإبهام، بخلاف وقوعها بعد (من) الموصولة لتخصيصها، وفي ذلك يقول: «وأصل ذا الموصولة هي المشار بها، جُرِّد من معنى الإشارة، واستعمل موصولًا... قال أبو حيان: ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، وأما بعد (مَن) فخالف قومٌ، لأن

(من) تخص من يعقل، فليس فيها إبهامٌ، كما في (ما)، **وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام**، وجذبتها إلى معناها، ولا كذلك (مَن)؛ لتخصيصها([٣٥٦])».

– ومنه أنهم استضعفوا حذف حرف الجر إذا ترتب على حذفه إبهام، ومنه حذف (في) أو (عن) بعد الفعل (رغب)، لأن المعنيين متناقضان، فكان لابد من ذكر أحدهما، وفي ذلك يقول: «ويطرد (أي يكثر) ويقاس حذفه (أي الحرف) لكثرة الاستعمال... بخلاف ما إذا لم يتعين الحرف، **فلا يجوز الحذف؛ للإلباس، نحو: (رغبت أنك قائمٌ)، إذ لا يُدرى، هل المحذوف (في) أو (عن)؟**([٣٥٧])».

– ومنه أنهم استضعفوا أن يتقدم مخصوص (حبذا) عليها، لئلا يقع الوهم، وفي ذلك يقول: «ولا يُقدم مخصوص (حبذا) عليها، وإن جاز تقديمه على (نِعْمَ)، بقلةٍ؛ لأنها فرعٌ عنها، فلا تساويها في تصرفاتها، ولأنها جارية مجرى المثل، **ولئلا يُتوهم من قولك – مثلا – (زيد حبذا): كون المراد بالإخبار بأن زيدًا أحب ذا**([٣٥٨])».

– ومن ذلك أنه يضعف أن يُقدم بدل الكل من كل على المبدل منه، لوقوع الوهم، وفي ذلك يقول: «ولا يُقدم بدل الكل على المبدل منه؛ **لأنه لا يُدرى أيهما هو المعتمد عليه**، بخلاف بدل البعض، فيقدم([٣٥٩])».

<u>المعيار العاشر: وقوع الفصل بين مترابطيْن:</u>

عندما يُفصلُ بين عنصرين نحويين مترابطين فإن هذا الفصل يكون ضعيفًا، إذ يترتب عليها ضعف العمل بين العنصرين، حتى إنهم استقبحوا الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال، والفصل بين عوامل الأسماء والأسماء، على أن الأول أشد قبحًا؛ لضعف عوامل الأفعال، ومن ذلك الفصل بين (لن) والفعل، حيث أجازه بعض النحاة، ولكن«**أصحاب الفرّاء لا يفرقون بين (لن) والفعل اختيارًا، وهو الصحيح؛ لأن (لن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة (إنّ) وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين (إن) واسمها، لا يجوز بين (لن) وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء؛ لأن عوامل الأفعال أضعف**

من عوامل الأسماء(٣٦٠)».

– ومن ذلك أن الفصل بـ(كان) بين مترابطين، يجعلها زائدة مهملة، ولا شك أن كونها زائدة ضعيفٌ؛ لأن الزيادة خلافُ الأصل، وفي ذلك يقول: «تختص أيضًا – يعني كان – بأنها تُزاد، بشروط: أن تكون بلفظ الماضي، متوسطةً بين مسند ومسند إليه، نحو: (ما – كان – أحسنَ زيدًا)، و(لم يُر – كان – مثلُهم)... **والزيادة خلاف الأصل**(٣٦١)».

– ومنه استضعافهم الفصل بين البدل والمبدل منه، لأن التشاكل يضعف بالفصل، مما يترتب عليه ضعف التبعية، فيُنصب دائما دونما التبعية، وفي ذلك يقول: «واختار ابن مالك النصب في المتراخي، نحو: (ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا نفع الناس إلا زيدًا)، و(لا تنزلْ على أحد من بني تميم إن وافيتهم إلا قيسًا)، قال: **لأنه قد ضعف التشاكل بالبدل، لطول الفصل بين البدل والمبدل منه**(٣٦٢)».

– ومنه أيضًا منعهم عمل (إذن) النصب في المضارع إذا فُصل بينها وبينه، فيقول: «ولنصبها المضارع ثلاثة شروط... أن يليها، فيجب الرفع في نحو: (إذن زيدٌ يكرمُك)؛ **للفصلِ**(٣٦٣)».

– ومنه كذلك أنهم منعوا الفصل بين (إن) الشرطية والفعل بـ(لمَّا)؛ لأنها فاصلةٌ قوية، وليست كذلك (لم)، إذ يجوز مصاحبتها الشرط، وفي ذلك يقول: «لم: وهي حرف نفيٍ، وتختص بمصاحبة أدوات الشرط، نحو: (إن تقم لم أقم) بخلاف (لما)، فلا تصاحبها، قال الرضي: كأنه **لكونها فاصلةً قويةً بين العامل الحرفي وشبهه**(٣٦٤)».

– وكذلك منعوا الفصل بـ(ألا)، أو (هلا) بين عنصرين مترابطين؛ لأن لهما الصدارة، فإن جاءت حشوًا بطل عمل ما قبلها فيما بعدها، وفي ذلك يقول: «**والأصح منعه في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمنٍّ، بـ(ألا)**، نحو: (زيد هلا ضربته)، و(عمرو ألا تكرمه)، و(العون على الخير ألا أجده)؛ بناء على أن الثلاثة لها الصدر؛ إجراءً لها مُجرى الاستفهام، **فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها**(٣٦٥)».

المعيار الحادي عشر: وقوع التناقض:

ومن ذلك أنهم استضعفوا توكيد المحذوف؛ وذلك لأنهم رأوا أن التوكيد دلالته الإطناب، والحذف دلالته الإيجاز، فإن أُكد الموجز كان تناقضٌ، وفي ذلك يقول: «وفي توكيد محذوف خلافٌ، فأجازه الخليل، وسيبويه، والمازني، وابن طاهر، وابن خروف... ومنعه الأخفش، والفارسي، وابن جني، وثعلب، وصححه ابن مالك، وأبو حيان؛ **لأن التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار، فتدافعا**(٣٦٦)».

المعيار الثاني عشر: نقض الغرض:

– ومن ذلك استضعافهم حذف النعت؛ لأن الغرض منه تحقيق فائدة الاشتراك أو العموم، وحذفه نقض للغرض، وفي ذلك يقول: «ويقل حذف النعت مع العلم به؛ لأنه جيء به في الأصل فائدة الاشتراك أو العموم، **فحذفه عكسُ المقصود**(٣٦٧)».

– ومن ذلك أيضًا استضعافهم إضمارَ المصدر، أي جعله ضميرًا؛ لأن ذلك يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل، وفي ذلك يقول: «ولا مضمرًا، كـ(ضربُك زيدًا حسنٌ، وهو المحسنَ قبيحٌ)؛ **لأن كلًّا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل**، خصوصا الإضمار، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقةً، كما أن ضمير العلم ليس بعلم، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس(٣٦٨)».

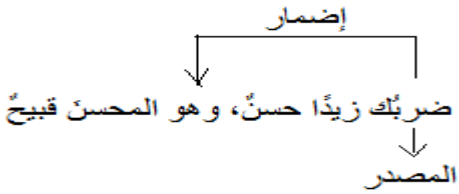

المعيار الثالث عشر: عدم التصرف:

– ومن ذلك أنهم استضعفوا الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه في الصيغتين القياسيتين؛ لعدم تصرف فعل التعجب، ومن ثَمّ ضعفه، وفي ذلك

يقول: «لا يُفصل المتعجب منه مِن (أفعلَ)، و(أَفْعِلْ بشيء)؛ **لضعفهما بعدم التصرف**، فأشبها (إن وأخواتها)([٣٦٩])».

– ومن ذلك استضعافهم تقديم خبر (كان) على (ليس) لعدم تصرفها، وفي ذلك يقول: «يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال، إلا (دام، وليس، والمنفي بـ(ما)... **وأما (ليس) فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وابن أخته، والجرجاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها؛ قياسًا على (فعل التعجب، وعسى، ونِعْم، وبئس) بجامع عدم التصرف**([٣٧٠])».

– وبناء على عدم تصرف (ليس) منعوا أن تتوسط (ليس) في أسلوب الاشتغال، لعدم تصرفها، وفي ذلك يقول: «ومنعه قومٌ في (ليس)؛ بناءً على منع تقديم خبرها؛ **لعدم تصرفها**([٣٧١])».

– ومنه استضعافهم أن يُنعت اسم الإشارة، أو يُنعت به، لجموده، وفي ذلك يقول: «قال الكوفية، والزجاج، والسهيلي: ومنه (أي مما لا يُنعت، ولا يُنعت به): الإشارةُ، أما الثاني؛ **فلأنه جامدٌ**([٣٧٢])».

<u>المعيار الرابع عشر: خشية التوسع:</u>

ذكرت في المبحث الأول أن التوسع معيار لتقوية الضعيف، غير أن الخشية من كثرة التوسع تكون على النقيض، ومن ذلك منع تصرف (ذا وذات) الظرفين، لئلا يكثر التوسع في التصرف في الصفة، وفي ذلك يقول: «وألحقَ العربُ أيضًا بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية: (ذا، وذات) مضافيْن إلى زمان، نحو: (لقيته ذا صباحٍ، وذا مساءٍ، وذات مرةٍ، وذات يومٍ، وذات ليلةٍ)... والسبب في عدم تصرف (ذا وذات) في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى (صاحب وصاحبة) صفتان لظرف محذوف، والتقدير في (لقيته ذا صباح ومساء): (وقتٌ صاحب هذا الاسمَ)، و(ذات يومٍ): (قطعة ذات يوم)، فحذف الموصوف، وأقيمت صفتُه مُقامَه، **فلم يتصرفوا في الصفة؛ لئلا يكثر التوسع**، وعبارة ابن أبي العافية: (**فضعف لذلك**)، ولم يستعمل إلا ظرفًا... واستقبح جميع العرب التصرف في صفةِ حينٍ عرض قيامُها مقامه، ولم تُوصف([٣٧٣])».

المعيار الخامس عشر: إرادة المبالغة:

ومن ذلك أن إرادة المبالغة في القرب عند استعمال أفعال المقاربة منعتها من التصرف، فلزمت المضي، وفي ذلك يقول: «**أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ الماضي، وعلل ذلك ابن جني بأنها لما قُصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرف، وكذلك كل فعل يُراد به المبالغة، كـ(نِعْم وبئس)، و(فعل التعجب)**([٣٧٤])».

المعيار السادس عشر: فقدان الشرط:

– ومن ذلك ضعف نصب المصدر المشبه بفعله إذا لم يشتمل على فاعله، وهو ما اشترطه النحاة في نصب المصدر محذوف الفعل، وفي ذلك يقول: «ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشبَّها به، مشعرا بحدوث، بعد جملةٍ حاويةٍ فعلَه وفاعلَه، معنى دون لفظٍ، ولا صلاحية فيه، كقولك: (مررت به، فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ)... وبقولنا: (حاوية... إلى آخره) عن نحو: (يها صوتٌ صوتُ حمارٍ)، و(عليه نَوْحٌ نوحُ الحمام)، **فالنصب في ذلك ضعيفٌ؛ لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت، فلم يمكن تقديره بـ(يُصَوِّتُ)، فوجه النصب – على ضعفه – أن الصوتَ يدل على المُصَوِّتِ**([٣٧٥])».

– ومنه وجوب جر المفعول لأجله باللام، وامتناع نصبه، إذا فقد شرطًا من شروط نصبه، وفي ذلك يقول: «**ومتى فُقد شرطٌ من الشروط المتقدمة، وجب جرُّه باللام، وامتنع النصب**([٣٧٦])».

المعيار السابع عشر: الضرورة الشعرية:

ليست كل الضرائر مما يُضعف القوي، ولكن أضعفها ما أدى إلى لبس، أو مخالفة أصل، وقد جمعها السيوطي في (همع الهوامع)، ونقلتها هنا باختصار، حيث قال: «**الضرائر السائقةُ فيها المستقبح وغيره... ويُستقبح منه ما أدى إلى التباسِ جمعٍ بجمعٍ**، كرد (مطاعم) إلى (مطاعيم)، او عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس (مطعم) بـ(مطعام)، **وأقبح الضرائر الزيادةُ المؤدية إلى ما ليس أصلا في كلامهم**... ومنها نقلُ حركة وحرف لغير محله... وحذف تنوينٍ... وحذف نون (شتان)... وحذف نون (لكن)... ونون (لم يكن) قبل ساكن... وحذف (ما)

النافية و(لا) النافية حيث لا تجوز، وحذف همزة (مئين)... وحذف (كان) بلا عوض... وقصر الممدود، وعكسه، أي مدُّ المقصور... وإبدال حركة أو حرفٍ من حركة أخرى، أو حرف آخر... وزيادة حرف إشباعًا... وإثبات النون في الإضافة... وفك المدغم... وقطع همزة الوصل... وتشديد المخفف... وتأنيث المذكر... وزوال النون في غير الإضافة... وإدغام ما يستحق الفك... وتخفيف المشدد... وتذكير المؤنث... وزيادة (من) في الحكاية وصلًا... وزيادة هاء السكت فيه (أي الوصل)... وزيادة نون شديدة آخرًا... وزيادة لام في مفعول تقدم فعلُه... وزيادةُ (ما) بعد (كما)... وزيادة (ما) بعد (اللهم)... وزيادة (ما) ابتداءً... وزيادتها بين البدل ومتبوعه، والفعل ومرفوعه... وزيادة الجار على جار مثله... وزيادة النافي... وزيادة لفظ (اسمٍ)([٣٧٧])».

المعيار الثامن عشر: دلالة العموم:

قد يدل العنصر النحوي على العموم، فتكون دلالته على العموم سببًا في ضعفه، ومن ذلك دلالة العَلَم على العموم، فإن ذلك يُجيز تنكيرَه، وفي ذلك يقول: «**قد يُنكّر العلَمُ**، تحقيقًا، نحو: (رأيتُ زيدًا من الزيدين)، و(ما من زيدٍ كزيد بن ثابت)، أو تقديرًا، كقول أبي سفيان: (لا قريشَ بعد اليوم)، وقول العرب: (لا بَصْرةَ لكم)، وحينئذٍ يُثنى ويُجمع، وتدخله (ال)، ويُضاف([٣٧٨])([٣٧٩])».

المعيار التاسع عشر: عدم وجود السبب:

ويبدو هذا المعيار غريبًا، ولكنني وجدت منه ظاهرتين، هما:

النمط الأول: الحذف بلا سبب:

كانت بعض القبائل العربية تحذف بلا سبب، والحذف ضعف، كما سبق، ومن ذلك حذف نون المثنى بغير إضافة، وفي ذلك يقول: «وتُحذف النون للإضافة... **وجوزه الكسائي في السعة، فيجوز عنده: (قام الزيدا)، بغير نون**([٣٨٠])».

– ومن ذلك حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة مع نون الوقاية، بغير سبب، لأنه عهد حذفها بلا سبب، ولم يعهد حذف نون الرفع بلا سبب، وما ورد عن

العرب أولى بالاتباع، وفي ذلك يقول: «وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك، نحو: (أتعداننني)، والإدغام، والحذف، وقرئ بهما: **(أتحاجونِي)**[٣٨١] [سورة الأنعام ٦ / ٨٠]، واختلف في المحذوف حينئذٍ، فمذهب سيبويه أنها نون الرفع، ورجحه ابن مالك؛ **لأنها قد تحذف بلا سبب**، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عُهد حذفه أوْلى[٣٨٢]».

النمط الثاني: عدم العمل بلا سبب:

ومن ذلك ترك عمل (ظن) وأخواتها بلا سبب، وهو ما سماه العرب بالإلغاء، وفي ذلك يقول: «يختص المتصرف من الأفعال القلبية – وهو ما عدا هب وتعلم من الأفعال الثلاثة – بالإلغاء، **وهو ترك العمل لغير مانعٍ لفظًا أو محلًّا**[٣٨٣]».

المعيار العشرون: الإجحاف (إضعاف الضعيف):

وأقصد به أنهم استضعفوا أن يَعْتَوِرَ الضعيفَ شيءٌ يزيد ضعفَه، فيكون ذلك إجحافًا، ويندرج تحت هذا المعيار أربعة أنماط، هي:

النمط الأول: الإجحاف باجتماع حذفيْن:

– ومن ذلك أنهم ذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبر (كاد) عليها، لأن أخبار (كاد) خالفت الأصل بلزوم مجيئها أفعالًا، فلو قُدِّمت لازدادت مخالفتها الأصل، فكان ذلك إضعافًا لما هو ضعيف، وفي ذلك يقول: «والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال **خالفت أصلَها بلزوم كونها أفعالًا، فلو قُدمت لازدادت مخالفتها الأصل**[٣٨٤]».

– ومنه أنهم استضعفوا أن يُحذف مفعولٌ به حُذف عامله، فإذا اجتمع الحذفان كان ذلك إجحافًا، وفي ذلك يقول: «الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة، ويُمنع في صور... أن يكون عامله حُذِفَ، نحو: (خيرًا لنا، وشرًّا لعدونا)؛ **لئلا يلزم الإجحاف**[٣٨٥]».

– ومنه كذلك أنهم استضعفوا حذف المنادى، لأنهم رأوا أنه – في الأصل – منصوب بفعل نداء مقدر، فلو حذف المنادى لاجتمع حذفان، ولصار ذلك إجحافًا، وفي ذلك يقول: «أما حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء، ففيه خلاف،

فجزم ابن مالك بجوازه... قال أبو حيان: والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز؛ **لأن الجمع بين حذف فعل النداء، وحذف المنادى إجحافٌ**(٣٨٦)».

النمط الثاني: الإجحاف باجتماع مقدريْن:

ومنه أنهم استضعفوا العطف على المحل في نحو: (إن زيدًا وخالدٌ قائمان)؛ لأنهم اشترطوا وجود المُجَوِّز، وهو الطالب للمعطوف عليه، كأن نقول: (ما جاءني من رجلٍ ولا امرأةٌ) فنرفع (امرأة) على المحل: (رجلٌ)، لوجود المُجَوِّز (جاءني)، أما (خالدٌ) فمحلها المقصود (زيدٌ)، وهو بلا مجوز، لأن العامل في محله هو الابتداء، والابتداء عامل لا يظهر، فاجتمع مقدران: (المجوز: الابتداء) + (المحل)، وفي ذلك يقول: «وشرطه وجود المُجوز، أي الطالب لذلك المحل على الأصح فيهما، **فلا يجوز: (إن زيدًا وعمرو قائمان)؛ لأن الطالب لرفع (عمرو) هو الابتداء، وهو ضعيف، وهو التجرد، وقد زال بدخول (إنّ)**(٣٨٧)».

النمط الثالث: الإجحاف باجتماع تجوُّزيْن:

– ومن ذلك استضعافهم حذف عامل الحال «ويجوز حذف عاملها لقرينة... ويُستثنى ما إذا كان العامل معنويًّا، كالظرف والمجرور، واسم الإشارة، ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فُهم أم لا، لضعفه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفرع لا يقوى قوة الأصل، **ولأنه يجتمع فيه تَجَوُّزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه**(٣٨٨)».

– ومنه استضعافهم الجمع المكسر لأسماء الفاعلين والمفعولين في الاشتغال، لضعف اسم الفاعل من ناحية، ولضعف أسلوب الاشتغال من ناحية أخرى، وفي ذلك يقول: «ومنعه قوم في الجمع المكسر من أسماء الفاعلين والمفعولين، قالوا: **لأن عمله ملفق ضعيف، والاشتغال كذلك باب ملفق، فيضعف عن الدخول فيه؛ لأنه لا يقوى على أن يُفسَّرَ**(٣٨٩)».

النمط الرابع: الإجحاف باجتماع مانعيْن:

ومن ذلك الجر بالمجاورة في (العطف)، ذلك أن النحاة استضعفوا الجر بالمجاورة على النعت، والبدل؛ لقلة سماعه، وقد ذهبوا إلى ذلك مع العلم أنهما

(النعت والبدل) متصلان بما قبلهما من غير فصل، فكيف بالعطف، وقد اجتمع فيه مانعان: (ضعف التوجيه + الفصل بحرف العطف)؟ وفي ذلك يقول: «خاتمةٌ في **سبب للجر ضعيف:** أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في **(نعت)**، كقولهم: (هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ)، و**(توكيد)**... زاد قومٌ: و**(عطف نسق)**، كقوله تعالى: **(وامسحوا برءوسكم وأرجلِكم)**([٣٩٠]) [سورة المائدة ٥ / ٦]، فإنه معطوف على **(وأيديكم)**، لأنه موصول، قال أبو حيان: **وذلك ضعيف جدًّا؛ ولم يُحفظ من كلامهم، قال: والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة، فهما أشدُّ مجاورةً من العطف المفصول بحرف العطف**([٣٩١])».

المعيار الحادي والعشرون: الإضعاف بالحروف والأدوات:

وفي هذا المعيار ثلاثة أنماط، هي:

النمط الأول: الإضعاف بالحروف المبنية على حرف واحدٍ:

– الإضعاف بالفاء:

– ومن ذلك أن اقتران جواب الشرط بالفاء يمنع جزمه، ويوجب رفعه، وفي ذلك يقول: «ويرفع الجواب وجوبًا، إن قُرن بالفاء، سواء كان فعل الشرط ماضيًا... أم مضارعًا([٣٩٢])».

– ومنه أن الفاء العاطفة تختص بعطف جملة ليس فيها خبر، أو صفة، أو صلة لما قبلها، أي تربط عنصرين لا صلة بينهما، وفي ذلك ضعف،وهو واضح فيما سيمثل به السيوطي من تعبيرات تبدو – بفعل الفاء – ركيكةً، حيث ذكر أن الفاء تختص «بعطف جملة شرطها العائد خلت منه صفة، أو صلة، أو خبرًا، لما فيها من الربط، نحو: (الذي يطير، فيغضب زيد، الذباب)، و(مررت برجل يبكي، فيضحك عمرو)، و(خالد يقوم، فيقعد عمرو)([٣٩٣])».

– الإضعاف بالواو:

حيث اختصت الواو بفك المثنى إلى اسمين بينهما واو، إذ يقول: «واختُصَّت – أي الواو – بعطف ما حقه التثنية أو الجمع([٣٩٤])»، وهذا – وإن كان الأصلَ

فيه – فإنه أصلٌ مرفوض، والرجوع إليه ممنوع، يدل على ذلك قوله: «أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عُدل عنه للاختصار، **فلا يجوز الرجوع إليه؛ لأن الرجوع إلى أصلٍ مرفوضٍ ممنوع** إلا في الضرورة([٣٩٥])».

النمط الثاني: الإضعاف بالحروف المبنية على حرفين:

– الإضعاف بـ(إنْ):

ومن ذلك أنهم اشترطوا في (ما) الحجازية لتعمل عمل (ليس) ألا تليها (إن)، فإن وليتها بطل العمل، وفي ذلك يقول: «لإعمالها عمل (ليس) شروط... فقْدُ (إنْ) فإن زيدت بعد (ما) بطل العمل([٣٩٦])».

– الإضعاف بـ(لا):

ومن ذلك استضعافهم دخول (لا) على (حبذا)، وقد أشار إلى علة ذلك قال: «وقال أبو حيان: **ودخول (لا) على (حبذا) لا يخلو من إشكال**؛ لأنه إن قُدر (حبّ) فعلًا، و(ذا) فاعله، أو (حبذا) كلها فعلا، فـ(لا) لا تدخل على الماضي غير المتصرف، ولا على المتصرف إلا قليلًا، أو كلها اسمًا، فإن قُدر في محل نصب لم يصح لأنه على العموم، نحو: (لا رجل)، وهو هنا خصوص، أو رفع، فكذلك؛ لوجوب تكرار (لا) حينئذٍ([٣٩٧])».

الإضعاف بـ(ما):

– ومن ذلك أنهم استضعفوا تقديم خبر (مادام) عليها، لأن (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فلا نقول: (قائما مادام زيدٌ)، وفي ذلك يقول: «يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال، إلا (دام)... أما (دام) فحكي الاتفاق عليها، **لأنها مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله**([٣٩٨])».

– ومن ذلك إبطال عمل (إن) وأخواتها إذا وليها (ما) الكافة، وفي ذلك يقول: «ويوصل بها – أي بما – الباقي – أي باقي أخوات إن ما عدا ليت – **فتكفها عن العمل، وتلزم الإهمال**([٣٩٩])».

النمط الثالث: الإضعاف بالحروف المبنية على ثلاثة أحرف:

- الإضعاف بـ(إلّا):

ومن ذلك أنهم اشترطوا في (ما) الحجازية لتعمل عمل (ليس) ألا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا)، فإن حدث ذلك بطل عملها، وفي ذلك يقول: «لإعمالها عمل (ليس) شروط، أحدها: بقاء النفي، فإن انتقض بـ(إلا) بطل العمل، نحو: **(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ)** [سورة آل عمران ٣ / ١٤٤](٤٠٠)».

نتائج الدراسة:

استطاع البحث أن يقف على النتائج الآتية:

١ – استطاعت الدراسة أن تقف على ثلاثة وعشرين معيارًا لقوة العنصر النحوي، يندرج تحتها ثلاثة ومائة نمطٍ وصورة وشكلٍ فرعيٍّ، وعلى واحدٍ وعشرين معيارًا لضعف العنصر النحوي، يندرج تحتها واحدٌ وخمسون نمطًا وصورة وشكلًا فرعيًّا.

٢ – قد يردُ نص واحد في أكثر من معيار، وتكراره معلل باشتماله على أكثر من معيار، فاستوجب ذلك إعادة ذكره، كلٌّ فيما يخصه، ومن ذلك قول السيوطي: ((وهذا القول أوْلى بالصواب، لصحة السماع بذلك، ولأن فيه فائدة))، فهذا النصُّ يشتمل على علتين: (السماع، وحصول الفائدة) فكان لابد من ذكره في معياري (السماع، وحصول الفائدة)، وكذا فيما أعيد ذكره في البحث كله.

٣ – يقف السماع في أعلى مراتب تقوية الضعيف دونما خلاف نحوي، وقد عبر السيوطي عن ذلك في سياق ترجيحه لإثبات ظرفية (وحدَه)، وتقويته إلى درجة الإخبار بعبارة: (وهذا المثال مسموع، وهو أقوى دليل على ظرفيته)، وكذلك يعطي السماعُ العنصرَ النحوي ما حقه أن يُمنعه، كالملحقات بجمع المذكر السالم التي خالفت شروطه، ولكن سماعها ألزم الإقرار بها، وكذلك يُقوي النكرات إلى درجة المعارف، وكذلك يُجيز حذف ما ليس له أن يُحذف.

٤ – كما أن كثرة السماع دليل قوة، فإن قلته أو عدمه دليل ضعفٍ، ومن ذلك استضعافهم تأكيد فعل التعجب بالمصدر، وإدخال (ال) على الحال، وذكر

الفاعل بعد المصدر المنون، وتصغير اسم الفاعل العامل، وتوكيد المحذوف، وإبدال المضمر من الظاهر بدل كلٍّ.

٥ – مما اتسعت فيه العربية أن العامل قد يبلغ قوةً تجعله يعمل وهو محذوف؛ اعتمادًا على اشتراكه مع عامل مذكور في دلالة واحدة، وقد يبلغ من قوته أن يُعطف بالحرف عليه معمولٌ واحد، ومعمولان، وثلاثة معمولات، وعلى النقيض، قد يكون العامل ضعيفًا، فيتجلى ضعفه في عدم استقلاله، وافتقاره إلى ما يتعلق به، وعدم تقدمه على المعمول.

٦ – قد يبلغ الحرف قوة تجعله – بما يحمله من دلالة – مغنيًا عن ذكر عنصر نحوي عمدة، بل تجعل تقدير ذلك المحذوف مستمَدًّا من الدلالة التي حملها ذلك العنصر المذكور.

٧ – اشتراك العنصر النحوي في دلالةٍ ما مع عنصر نحوي آخر يُجيز إحلالَ الثاني محل الأول، ومن ذلك اشتراك الفاء الواقعة في جواب الشرط في الدلالة مع (إذا)، ومن ثم جواز إحلال (إذا) محلها، ثم اكتسابها لوظيفة الربط التي كانت للفاء، ولم تكن لـ(إذا) في غير ذلك الإحلال.

٨ – تسير الإنابة بين الحركات والحروف والأسماء والأفعال في منحنى تصاعدي، يبدأ من الحركة التي تنوب عن الحرف، ثم يتصاعد الحرف، فينوب هو عن الكلمة، ثم يتصاعد، فينوب عن جملة بأكملها.

٩ – مما اتسعت فيه العربية أنه قد يحل عنصر نحوي محل عنصر نحوي نقيض له في الدلالة، كإحلال الإشارة إلى البعيد محل الإشارة إلى القريب، والعكس، وكإحلال (مَن) التي للعاقل محل (ما) التي لغير العاقل، والعكس.

١٠ – معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية، وتُكسبُ تلك الزيادةُ الاسمَ قوةً لم تكن له قبل الوصفية، ومن ثم جاز للصفة أن تحل محل اسم محذوف، فضلا عما تُمنحه للاسم من معانٍ كالمدح، والذم، والتخصيص، والتوضيح، وغير ذلك من المعاني، وكذلك تقوي النكرات، وترتقي بها إلى درجة المعارف، بحيث تُجيز للنكرة أن تُبدل من المعرفة، وتُجيز لها كذلك أن تُستثنى من المعرفة.

١١ – قوة الشبه بين العناصر النحوية تُحول عنصرًا نحويًّا لا عملَ له إلى عنصر عاملٍ عملَ الفعل الذي يُشبهه، ومن ذلك عمل (كان، وإنَّ، والمشبهات بـ(ليس)).

١٢ – لم يكن الشبه بين العناصر النحوية على درجة واحدة من القوة، فهناك عناصر نحوية تشبه عناصر نحوية، ولكن واحدًا من عناصر الباب نفسه قد يزيد في شبهه بالعنصر القوي أكثر من سائر نظائره، فيكون له ما لا يكون لسائر نظائره، ومن ذلك أن (إنّ) وأخواتها تشبه (الفعل)، غير أن (ليت) أقوى شبهًا به من سائر أخواتها، لذلك كان لها ما لم يكن لهنّ، ومن ذلك جواز وقوع المصدر المؤول اسمًا لها بلا شرط، وكإعمالها النصب فيما بعدها رغم اتصال (ما) الكافة بها، وليس ذلك كله لـ(إنّ).

١٣ – مما اتسعت فيه العربية أن العنصر النحوي قد يشبه عنصرًا نحويًّا يشترك معه في الدلالة، ولكنه لا يعمل قياسًا عليه، وإنما يعمل قياسًا على عنصر نحوي نقيضٍ له في الدلالة، ومن ذلك أن (لا) النافية للجنس تشبه (ليس) في دلالة النفي، ولكنها لا تعمل عملها، وإنما تعمل عمل (إنّ)، رغم أن (إن) للتوكيد، و(لا) للنفي.

١٤ – مما اتسعت فيه العربية أن عنصرًا نحويًّا يعتوره ما يُضعف شبهه بعنصر نحوي آخر، فيكتسب – بضعف شبهه هذا – قوةً لم تكن له قبل ضعف شبهه به، ومن ذلك (أي) فإنها فقدت شبهها بالحرف في كونها تضاف، ومن ثم مُنعت البناء، ولكن ضعف شبهها بالحرف، جعلها تُعرب، فعُوضت عن البناء الذي هو أقل، بالإعراب الذي هو أصلٌ، وعن شبهٍ بالحروف التي هي أقل، بشبهٍ بالأسماء المعربة التي هي قبلُ.

١٥ – يتقوى العنصر النحوي باستضعاف شبه بينه وبين عنصر نحوي كان يمنعه ما يستحقه، فيُرد إليه ما يستحقه عن طريق تجاهل ذلك الشبه واستضعافه، ومن ذلك أنهم منعوا الوصف من أن يُوصف، أو يُوصف به، لمجرد شبه بينه وبين الفعل والجملة، غير أن من النحاة من ذهب إلى أن ذلك الشبه ضعيف لا يرقى إلى درجة تمنعه تلك المزية، فأجازه باستضعاف

ذلك الشبه.

١٦ – قد يتقوى العنصر النحوي بشبه مركب، وذلك أن يُشبَّهَ شيءٌ بشيءٍ حملا على تشبيه شيءٍ بشيءٍ آخرَ، ومن ذلك تشبيهُ اللازم بالمتعدي حملًا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل.

١٧ – يأخذ حملُ الضعيف على القوي ثلاثة مستويات، فأما الأول فيُحمل العنصر الضعيف فيه على العنصر القوي المذكور في السياق نفسِه، ثم يأتي الحملُ في نطاق أوسع من الجملة، وهو الباب النحوي، فيُقاس عنصر نحوي ضعيف على عنصر نحوي قوي معلومٍ في الباب النحوي نفسِه، ثم يأتي الحملُ في نطاقٍ أوسع، فيُحمل العنصر الضعيف على عنصر قوي ليس في سياقه، وليس في بابه، وإنما يرتبط به قرينة الدلالة.

١٨ – يتقوى العنصر النحوي الذي صار إلى صورة تمنعه – ظاهرًا – مما هو له، عن طريق النظر إلى صورته الأصلية المحول عنها، فكان اعتبار أصل الوضع سببا في تقوية ضعفه، ومن ذلك (أبٌ) التي هي في الظاهر مبنية على حرفين، وذلك يحرمها الإعرابَ الذي يَشترطُ البناء على ثلاثة فأكثر، غير أن النظر إلى أصل وضعها، وهو الثلاثة، يَرد لها ما تستحقه من الإعراب.

١٩ – مما اتسعت فيه العربية أنها عدت النظر إلى الأصل قبل التحويل مما يقوي العنصر النحوي، وعلى النقيض، فإنه كذلك يتقوى عن طريق تجاهل النظر إلى الأصل؛ كأن يُسمى رجل بـ(زينب، وسلمى)، فيُجمع بالواو والنون، بتجاهل الأصل في أنهما للمؤنث، والنظر – فقط – إلى حال تسمية المذكر بهما الآن.

٢٠ – يتقوى العنصر النحوي بالنظر إلى أصل القاعدة، ومن ذلك أنهم أعربوا (أي)، وحقها البناء؛ تنبيهًا على أن الأصل في كل مبني الإعراب، الذي هو قبل البناء.

٢١ – الفيصل في تحديد قوة العنصر النحوي من ضعفه في الضرائر الشعرية هو التزام الأصل أو مخالفته، أو الأمن اللبس أو الوقوع فيه، فمنع المصروف

ضعيف؛ لمخالفته الأصل في الأسماء وهو الصرف، والعكس أقوى، وهو صرف الممنوع ضرورة؛ لأنه يرد الأسماء إلى ما هو أصل فيها.

٢٢ – مما اتسعت فيه العربية أنها تُقوي العنصر الضعيف باعتبار قوة العامل، وكذلك تقويه بتجاهل العامل، ومن الثاني تجاهل عمل حرف الجر باعتبار زيادته، ومنه تجاهل عمل الجازم في الفعل المضارع بعده.

٢٣ – عندما يحتمل عنصر نحوي أن يكون أحد شيئين، فيذهب بعض النحاة إلى ترجيح أحد الاحتمالين؛ لتحقق فائدةٍ ما فيه، فإن تحققها في الاحتمال الثاني، الذي إثباته أهم، يُرجحه دون الآخر؛ لاجتماع علتين، الأولى: أن إثباته أهم، والثانية: أنه يحقق الفائدة نفسها التي يُحتج بتحققها في الاحتمال الآخر في سبيل ترجيحه، ومن ذلك أن النون الخفيفة في قراءة **(أتحاجونِي)** تحتمل أن تكون نون الرفع – وهي الأهم – وتحتمل أن تكون نون الوقاية؛ لأنها تحقق فائدة الوقاية من الكسر، فلما كانت نون الرفع تحقق تلك الفائدة، كان إثباتها أرجح.

٢٤ – قد تكمن قوة الضعيف في النظر إلى حاله لو كان تحقق له ما مُنِعَه، فقد يترتب عليه ما هو أضعف، فحينئذٍ يُختار أخفُّ الضعيفين، ومن ذلك الحذف لأمن اللبس، إذ لو ظهر العنصر النحوي لترتب عليه وقوع الإلباس، والحذف – وإن كان ضعيفًا – فإن ضعفه أخف من ضعفه لو وقع الإبهام واللبس، فاختير أخف الضعيفين.

٢٥ – قد يكتسب حرف واحدٌ قوةً، فيتحقق به الربط بين عنصرين لا يمت الثاني منهما إلى الأول بصلةٍ، ومن ذلك الفاء، فإنها تحقق الربط بين جملة جواب الشرط وفعل الشرط، ومنه الضمير الذي يحقق الربط بين جملة الخبر والمبتدأ.

٢٦ – إذا كان تحقق الربط بين جملة بأكملها وعنصر نحوي آخر مما اتسعت فيه العربية، فإنها اتسعت إلى درجة أكبر منها عندما يرتبط كلا الركنين بلا رابط لفظي! ومن ذلك أن جملة الخبر إذا اتحدت معنًى مع المبتدأ لم تحتج إلى رابط، ولو بحرف، ومن ذلك أن نقول: (قولي: لا إله إلا الله)، فإن جملة الخبر هي نفس المبتدأ في المعنى، فأغنته عن الحاجة إلى رابط.

٢٧ – راعى النحاةُ درجة قوة العنصر النحوي، فنظرت إلى موقعه مما هو أقوى منه، ومما هو أضعف منه، فأعطته ما يستحقه؛ بأفضليته على ما هو دونه، ومَنعته ما لا يستحقه؛ بانحطاطه عما هو فوقه، ومن ذلك جواز توسط أخبار (كاد وأخواتها)؛ فإنها تتوسط بحكم أفضليتها على (إن وأخواتها)، ولا تتجاوز ذلك، بحكم انحطاطها عن (كان).

٢٨ – فصل النحاة بين رتبة الأصول والفروع، فجعلوا الفروع أحطَّ رتبةً من الأصول، وقد تجلى ذلك في مسائل كثيرة متعلقة بقضايا العمل النحوي، وقضايا التقديم والتأخير، والتوجيه الإعرابي.

٢٩ – قد تتحقق قوة العنصر النحوي بسيره في اتجاه أفقي، يبدأ فيه الاتجاه بعنصر ضعيف وينتهي بعنصر قوي، ومن ذلك أن يكون فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعًا، فالماضي ضعيف؛ بحكم عدم تأثره بالجازم، والمضارع قوي؛ بحكم تأثره به، فكان ذلك انتقالا من الضعيف إلى القوي.

٣٠ – يقاوم بعض معايير القوة بعضًا لإثبات قوة عنصر نحوي وإضعاف الآخر، ومن ذلك قولنا: (زيد – ظننت – قائم) فإن وجه الرفع على الابتداء يَقوى باستضعافه وجهَ النصب بـ(ظن)؛ بسبب توسطها، ومعلومٌ أن العوامل تضعف بتوسطها وتأخرها، ومن ناحية أخرى، يقوى وجه النصب باستضعافه وجهَ الرفع؛ بسبب ضعف الابتداء؛ بوصفه عاملا معنويا لا يظهر، ثم يعود وجه الرفع فيقاومُ بأن تقديم العامل – وإن ضعف – أرجحُ من تأخيره، وإن قويَ.

٣١ – قد يتقوى العنصر النحوي بقرب معناه من عنصر نحوي آخر، وقد يرتقي أكثر، فيتقوى باتحاد معناه مع عنصر نحوي آخر، وقد يحدث العكس؛ إذ يتقوى باختلاف المعنى، كما في العطف، إذ يقوى العطف بين الألفاظ إذا اختلفت معانيها.

٣٢ – مما اتسعت فيه العربية أن العنصر النحوي يعمل قياسًا على عنصر نحوي أقوى منه، ثم يحدث أنه يفوقه في شيء آخرَ، فيزيد عليه دلاليا، ومن ذلك (حبذا)؛ فإنها تعمل قياسًا على (نِعْمَ)، ومع ذلك تتفوق على (نِعْمَ) بمعنى زائدٍ، هو أن الممدوح بها محبوب للقلب.

٣٣ – التوسع باب كبير في العربية يمنح ما لا عمل له عملا لم يكن له، كنصب المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع، رغم أنه ليس من جنس المستثنى منه، ويمنح مزية التسكين لأواخر الأفعال بعد حذف آخرها، قياسًا على ما لم يُحذف منه شيء.

٣٤ – على الرغم من أن التوسع باب كبير يُجيز للشيء ما ليس له، فإنه قد يُخشى الاتساع أحيانًا، فيضعف العنصر النحوي بتلك الخشية، ومن ذلك منعُ تصرف (ذا، وذات) الظرفين؛ لئلا يكثر التوسع في التصرف في الصفة.

٣٥ – يُعوض التكرارُ العنصرَ الضعيفَ عما فاته، فيتقوى به، ومن ذلك أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إذا عُرِّفت، أو فُصل بينها وبين اسمها، فإن حدث ذلك كُررت، فكان تكرارها عوضًا عما فاتها من مصاحبة ذي العموم.

٣٦ – مما اتسعت فيه العربية أن العنصر النحوي يتقوى باحتلاله موقع الصدارة، لأمن اللبس، وعلى النقيض، فإنه يتقوى بتأخيره، لأمن اللبس أيضًا.

٣٧ – مما اتسعت فيه العربية أن الفصل بين مترابطين عُدَّ معيارًا للقوة، وعلى النقيض عُدَّ معيارًا للضعف، ومن الثاني الفصل بين عوامل الأسماء والأسماء، والفصل بين عوامل الأفعال والأفعال.

٣٨ – الفصل بين العناصر النحوية لدفع الوهم يأخذ شكلين، ففي الأول يحسن فيه الفصل في مواضع، ويجب فيه الفصل في مواضع أخرى، أي أنه انتقال من المهم إلى الأهم، وفي الثاني يحسن الفصل في مواضع، ويمتنع في مواضع أخرى، أي أنه انتقال من المهم إلى الممتنع، فالشكل الأول – بذلك – أقوى من الثاني.

٣٩ – مما اتسعت فيه العربية قصدُ الإبهام، والتقوي به، ومن ذلك تعمد حذف الجر بعد الفعل (رغب) رغم أن الحرفين المحتملين بعده متناقضان، وهما: (في، وعن)، ومن ذلك قوله تعالى: **(وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)** [سورة النساء ٤ / ١٢٧]، وذلك ليرتدع من يرغب فيهن لمالهنّ وجمالهنّ، ومن يرغب عنهن

لدمامتهنّ وفقرهنّ.

٤٠ – قد يتقوى العنصر النحوي بتحول حركة بنيته من الكسر إلى الفتح، فيرتقي من اللزوم إلى التعدي، ومن ذلك الفعل (كسِي) فإنه لازم، فإن فتحنا عينه، فقلنا: (كسَى) كان متعديًا إلى مفعول.

٤١ – مما اتسعت فيه العربية أن العنصر النحوي – بحرف واحد فقط – قد يمر بمراحل مختلفة، فيرتقي في كل مرحلة أكثر من ارتقائه في المرحلة التي قبلها، ومن ذلك الفعل اللازم، فإنه لا مفعول له، فإذا سُبق بهمزة، تعدى إلى واحد، ثم يقوى أكثر، فيُسبق المتعدي لواحد بهمزة، فيتعدى إلى اثنين، ثم يقوى أكثر، فيُسبق المتعدي لاثنين بهمزة، فيتعدى إلى ثلاثة.

٤٢ – قد يكمن الضعف – بعد مخالفة المسموع – في خطأ القياس، ومن ذلك أنهم ذكروا أن دلالة الحال على المفاعلة تُغنيه عن الاشتقاق الذي اشترطوه، نحو: (بعته يدًا بيدٍ)، أي: (مناجزةً)، وغيرها تعبيرات أخرى واردة عن العرب، فالتزم بالمسموع فريقٌ من النحاة، وزاد عليها آخرون تعبيرات لم ترد عن العرب، فضعفت بمخالفة المسموع، ثم إنها تنطوي على قياس خاطئ، ترتب عليه إيقاعُ جامدٍ موقعَ مشتقٍّ، ومعرفةٍ موقعَ النكرةِ، ومركبٍ موقعَ المفردِ.

٤٣ – قد يُستثنى عنصر نحوي من سائر نظائره، فيقل استعماله في صورة معينة عن سائر نظائره، ومن ذلك أنه إذا كان معرفةٌ ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر، غير أن (كم)، و(أفعل التفضيل) تستثنيان من ذلك؛ فالأكثر أن يلي اسم الاستفهام (نكرة، أو جملة، أو ظرف) فإن وليها ذلك كان الاستفهام مبتدأ، والنكرة بعده الخبر، وهذا موافق لما عليه الأصل، أما (كم) فتليها معرفة، فتصير (كم) – وهي النكرة – هي المبتدأ، والمعرفة بعدها هي الخبر، فتنحط المعرفة عن درجتها التي لها، فتصير في موضع الإخبار الذي للنكرات.

٤٤ – يسير معيار المشابهة في إضعاف العنصر النحوي في اتجاه تنازلي، يبدأ من قوة المشابهة، ثم يقل فيضعف بتباعد المشابهة، ثم يقل فيضعف بإزالة المشابهة تمامًا.

٤٥ – كما تتقوى العناصر النحوية الضعيفة بقوة مشابهتها بعناصر نحوي أقوى منها، فإن العناصر النحوية القوية تضعف بقوة مشابهتها بالعناصر النحوية الضعيفة.

٤٦ – يترتب على حمل العنصر النحوي القوي على عنصر نحوي ضعيف حذفٌ، وتقديرٌ، وتعطيل عمل، ومخالفة لما هو أصل.

٤٧ – يضعف بناء الأسماء من جهتين، الأولى: تشبيهه بالحرف الذي هو أدنى من الأسماء، والثانية مخالفته – ببنائه – الأصلَ؛ إذ الأصلُ في الأسماء الإعراب.

٤٨ – وقوع العنصر النحوي في أدنى سلسلة القياس على أصل العمل يمنعه من الاتساع فيه، فيمتنع من إمكان الفصل، أو التقديم والتأخير، أو ترجيح وجه إعرابي بحكم موقعه في أدنى دركات تلك السلسلة القياسية.

٤٩ – مما اتسعت فيه العربية أن الرد إلى الأصل عُدَّ معيارًا للقوة، وعلى النقيض عُدَّ معيارًا للضعف، ومن الثاني أن يكون الأصل الذي رُد العنصر النحوي إليه أصلا مرفوضًا، ومن ذلك أن الواو تختص بفك المثنى إلى عنصرين مفردين بينهما الواو، وهو الأصل في كل مثنى، غير أنه أصل مرفوض غيرُ مستعمل، وممنوع، فكان في رده إلى الأصل ضعفٌ.

٥٠ – مما اتسعت فيه العربية أن اعتبار الأصل قبل التحويل عُدَّ معيارًا للقوة، وعلى النقيض عُدَّ معيارًا للضعف، ومن ذلك امتناع تصرف (ذا، وذات) الظرفين؛ لكونهما في الأصل صفتين لظرف محذوف، فحذف الموصوف، وأُقيمت الصفةُ مقامه.

٥١ – مما اتسعت فيه العربية أن ضعف العمل في العنصر النحوي (وهو يستحق عدم العمل) قد ينسحب إلى عنصر نحوي تالٍ له (وهو يستحق العمل)، ومن ذلك أن يكون فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا، فإنه لما كان عمل أداة الشرط في فعل الشرط – وهو ماضٍ – محالًا، فإنه جاز أن ينسحب عدم عمله إلى المضارع، فلا يجزمه.

٥٢ – قد يكمن الضعف في طريقة وضع حدٍّ من حدود النحو، كأن يقع المُعرِّفُ في خطأ الدَّوْرِ، وهو إعادة لفظ المُعرَّفِ في التعريف، وهو ما وقع فيه ابنُ مالك في تعريفه للمعطوف، ونبّه عليه أبو حيان.

٥٣ – تضعف العناصر النحوية بوقوع التناقض بينها، كأن يتأكد المحذوف؛ إذ في الحذف إيجاز، وفي التأكيد إطناب.

٥٤ – تضعف العناصر النحوية بنقض الغرض؛ كحذف النعت؛ لأن الغرض منه تحقيق فائدة الاشتراك أو العموم، وحذفه ينقض ذلك الغرض، فيضعف.

٥٥ – تضعف العناصر النحوية بإرادة المبالغة، ومن ذلك أن إرادة المبالغة في القرب عند استعمال أفعال المقاربة منعتها من التصرف، فلزمت المضي.

٥٦ – مما اتسعت فيه العربية أن العرب كانوا يحذفون بلا سبب، ويمنعون العمل بلا سبب؛ فيحذفون نون المثنى بلا سبب؛ ويمنعون عمل (ظنّ) وأخواتها بلا سبب.

٥٧ – وَصَفَ النحاةُ ما يَعْتَوِرُ العنصرَ النحويَّ الضعيفَ من ضعفٍ آخرَ يزيدُه ضعفًا بالإجحاف، ومن ذلك أن يجتمع حذفان، أو يجتمع تقديران، أو يجتمع تجوُّزان، أو يجتمع مانعان.

هوامش الدراسة:

١ – الخاطريات لابن جني ١٠٥

٢ – الاقتراح في علم أصول النحو ٧٤

٣ – الخصائص لابن جني ١ / ١١٧، وينظر: المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي ٢٢٦

٤ – البيت من البسيط لأبي قيس بن رفاعة، يُنظر شرح الأشموني ١ / ٨٣

٥ – الإفصاح بفوائد الإيضاح لابن هشام الخضراوي المتوفى ٦٤٦ هـ

٦ – همع الهوامع ١ / ١٥١ – ١٥٢

٧ – همع الهوامع ٢ / ٢٣٢

٨ – همع الهوامع ١ / ١٥٣

٩ – همع الهوامع ٣ / ١٤٢

١٠ – همع الهوامع ١ / ٢٩٢

١١ – وهي قراءة مسلمة بن محارب، ينظر: مختصر ابن خالويه ١٤، والمحتسب لابن جني ١ / ١٢٢

١٢ – وقد حكاها الأخفش عن بعض العرب، ينظر: معجم القراءات ٢ / ٢٦٥

١٣ – وهي قراءة أبي عمرو، واليزيدي، والسوسي، وعبد الوارث، والداني، والفارسي، وابن الطاهر، ينظر: السبعة لابن مجاهد ١٥٤، الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ١ / ٨٦، ومعاني الزجاج ١ / ١٣٦،

١٤ – همع الهوامع ١ / ١٨٣ – ١٨٥

١٥ – همع الهوامع ٢ / ٢٥

١٦ – همع الهوامع ٢ / ٢٥٢ – ٢٥٣

١٧ – همع الهوامع ٣ / ٢٥

١٨ – همع الهوامع ٣ / ١٩٦

١٩ – همع الهوامع ٣ / ١٢٦ – ١٢٧

٢٠ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٣

٢١ – همع الهوامع ١ / ٣٢٥

٢٢ – همع الهوامع ٢ / ١٨٥ – ١٨٦
٢٣ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٣
٢٤ – همع الهوامع ١ / ٣٥٣
٢٥ – همع الهوامع ١ / ٤٣١
٢٦ – همع الهوامع ١ / ٣٧٨
٢٧ – همع الهوامع ١ / ٣٧٨
٢٨ – همع الهوامع ١ / ٤٣٣
٢٩ – همع الهوامع ١ / ٤٥٩
٣٠ – همع الهوامع ١ / ٤٥٩
٣١ – همع الهوامع ١ / ٤٨٦
٣٢ – همع الهوامع ١ / ٤٠
٣٣ – همع الهوامع ١ / ٣٨٩
٣٤ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٣
٣٥ – همع الهوامع ٢ / ٣٣١
٣٦ – همع الهوامع ٣ / ٤٧ – ٤٨
٣٧ – همع الهوامع ٣ / ٥١ – ٥٢
٣٨ – همع الهوامع ٣ / ٥٥
٣٩ – جاءت في النسخة (مفعول)، والصحيح (فَعُول).
٤٠ – همع الهوامع ٣ / ٥٨
٤١ – همع الهوامع ٣ / ٦٢
٤٢ – همع الهوامع ١ / ٤٦٣
٤٣ – همع الهوامع ١ / ٦١
٤٤ – همع الهوامع ١ / ٥٧
٤٥ – همع الهوامع ٣ / ١٢٢
٤٦ – ينظر: سنن أبي داود – باب ١٠٧ – رقم ٢٧٤ – الطهارة.
٤٧ – همع الهوامع ٣ / ٢٠٩
٤٨ – الأشباه والنظائر ١ / ٤٤٩

٤٩ – همع الهوامع ٢ / ٤٣٨

٥٠ – البيت من الوافر، وعجزه: (وكان مع الأطباء الأساةُ)، وهو بلا نسبة في الخزانة ٥ / ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٥

٥١ – البيت من الكامل، وصدره: (يا رُبَّ ذي لِقَحٍ ببابك فاحشٍ)، وهو بلا نسبة في الدرر ١ / ١٧٩

٥٢ – همع الهوامع ١ / ١٩٥ – ١٩٦

٥٣ – همع الهوامع ٢ / ٥١٧

٥٤ – همع الهوامع ٢ / ٤٣٨

٥٥ – همع الهوامع ٣ / ٥٠

٥٦ – همع الهوامع ١ / ١٥٩

٥٧ – همع الهوامع ١ / ١٥٩

٥٨ – همع الهوامع ١ / ١٦٢ – ١٦٣

٥٩ – همع الهوامع ٢ / ٢٤٩ – ٢٥ذ

٦٠ – همع الهوامع ٢ / ٥١٧

٦١ – همع الهوامع ٢ / ١٧

٦٢ – همع الهوامع ٢ / ١٧

٦٣ – همع الهوامع ٢ / ٢٥

٦٤ – همع الهوامع ٢ / ٣٤ – ٣٥

٦٥ – همع الهوامع ٢ / ٢٠٦

٦٦ – البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الصاحبي لابن فارس ١٤٩، وخزانة الأدب ١٠ / ١١٣،

٦٧ – همع الهوامع ٢ / ٤٤٨

٦٨ – همع الهوامع ٢ / ١٢٩

٦٩ – همع الهوامع ٢ / ٢٩٤

٧٠ – البيت من الطويل لمجنون ليلى، وصدره كما جاء في شرح الأشموني (١ / ٧٥):
فيارب أنت اللهُ في كل موطن

٧١ – همع الهوامع ١ / ٢٨٥
٧٢ – همع الهوامع ١ / ٣٣٥
٧٣ – همع الهوامع ١ / ٣٢٥
٧٤ – همع الهوامع ١ / ٤٢١
٧٥ – همع الهوامع ١ / ٤٣٣
٧٦ – همع الهوامع ١ / ٤٨٧
٧٧ – همع الهوامع ٢ / ٩
٧٨ – همع الهوامع ١ / ٣٧ – ٣٨
٧٩ – همع الهوامع ١ / ٤٣٦
٨٠ – شرح التصريح ٢ / ٤٠٧
٨١ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٩
٨٢ – الخصائص ٢ / ٣١١
٨٣ – أسرار العربية ١٧٢
٨٤ – همع الهوامع ١ / ٢٥٢
٨٥ – همع الهوامع ٣ / ١٦٨
٨٦ – وهي قراءة عثمان بن عفان، وأبي عبد الرحمن السلمي، وقتادة، وعاصم الجحدري، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وأنس بن مالك، وأبي رجاء العطاردي، ومحمد بن سيرين، ويعقوب الحضرمي، وسليمان الأعمش، وغيرهم... ينظر: مختصر ابن خالويه ٥٧، والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب ١ / ٥٢٠، وحاشية الشهاب ٥ / ٤١، والمحتسب لابن جني ١ / ٣١٣
٨٧ – وجدت هذا الحديث في كتاب تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري للزيلغي ٢ / ١٢٧
٨٨ – همع الهوامع ٢ / ٤٤٤
٨٩ – همع الهوامع ١ / ٢٩٧ – ٢٩٨
٩٠ – شرح الأشموني ١ / ٦٩، وقد أورد الآية خطأ، حيث ذكرت عنده: (ولله يسجد من في السموات ومن في الأرض)، وليس ذلك في أي موضع في القرآن، فأوردتُها كما جاءت في سورة الرعد.

٩١ – همع الهوامع ١ / ٦٢
٩٢ – همع الهوامع ١ / ٦٢
٩٣ – همع الهوامع ١ / ٥٧
٩٤ – همع الهوامع ١ / ٦١
٩٥ – همع الهوامع ١ / ٨٧
٩٦ – همع الهوامع ١ / ١٢٢
٩٧ – همع الهوامع ١ / ٣٠٧
٩٨ – همع الهوامع ١ / ٣٦٩
٩٩ – همع الهوامع ١ / ١١٤
١٠٠ – همع الهوامع ١ / ١٥٠
١٠١ – همع الهوامع ١ / ١٠٧
١٠٢ – الأشباه والنظائر ١ / ٣١١، ينظر الخاطريات لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، ١٠٥
١٠٣ – الأشباه والنظائر ١ / ٣١١، ينظر الخاطريات لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، ١٠٥
١٠٤ – همع الهوامع ٣ / ٢٨
١٠٥ – الخاطريات لابن جني، تحقيق علي ذو الفقار شاكر، ١٠٥
١٠٦ – همع الهوامع ٣ / ١١٧
١٠٧ – همع الهوامع ٣ / ١٥١
١٠٨ – همع الهوامع ٢ / ١٨٥
١٠٩ – همع الهوامع ٢ / ٢٢٤
١١٠ – همع الهوامع ٣ / ١١٨
١١١ – الأشباه والنظائر ١ / ٣١١، وينظر الخاطريات لابن جني ١٠٥
١١٢ – همع الهوامع ١ / ٣١١
١١٣ – همع الهوامع ٣ / ١٥٩
١١٤ – همع الهوامع ٣ / ١٩٠
١١٥ – همع الهوامع ١ / ٣٠٨

١١٦ – همع الهوامع ١ / ١٧٦

١١٧ – الكتاب ١ / ٢٤ – ٢٥

١١٨ – الخصائص ٢ / ٣٨٠

١١٩ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٥ – ٥١٦، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٤٨ – ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣١

١٢٠ – همع الهوامع ١ / ٢٦٦

١٢١ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٢

١٢٢ – همع الهوامع ١ / ٢١٧

١٢٣ – وهي قراءة نافع، وابن عامر، وابن ذكوان، وأبي جعفر، وهشام من طريق ابن عبدان عن الحلواني، والداجوني، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦١، والكشف عن وجوه القراءات ١ / ٤٦٣

١٢٤ – همع الهوامع ١ / ١٧٢ – ١٧٣

١٢٥ – الكتاب ١ / ٣٢٨ – ٣٢٩

١٢٦ – شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٥ – ٨٦

١٢٧ – همع الهوامع ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧

١٢٨ – همع الهوامع ١ / ٣٧٨

١٢٩ – همع الهوامع ٣ / ١٤٢

١٣٠ – همع الهوامع ١ / ٣٢٦ – ٣٢٧

١٣١ – همع الهوامع ١ / ٤٦٣

١٣٢ – همع الهوامع ٢ / ١٨٥

١٣٣ – همع الهوامع ١ / ٣٢٠

١٣٤ – همع الهوامع ٣ / ٢٧

١٣٥ – همع الهوامع ٢ / ٩

١٣٦ – همع الهوامع ٢ / ٩١

١٣٧ – همع الهوامع ٢ / ١٨٥

١٣٨ – همع الهوامع ٢ / ٢٢٤

١٣٩ – همع الهوامع ٣ / ١١٨

١٤٠ – همع الهوامع ٢ / ١١٢
١٤١ – همع الهوامع ٢ / ٢٥
١٤٢ – همع الهوامع ١ / ٣٣٥
١٤٣ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٧
١٤٤ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٧ – ٢٦٨
١٤٥ – همع الهوامع ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤
١٤٦ – همع الهوامع ٣ / ١٣٧
١٤٧ – همع الهوامع ٣ / ١٣٧
١٤٨ – همع الهوامع ١ / ٣٤٧
١٤٩ – همع الهوامع ١ / ٣٤٧
١٥٠ – شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨٨ – ٨٩
١٥١ – همع الهوامع ١ / ٥٧
١٥٢ – همع الهوامع ١ / ١٩٤
١٥٣ – همع الهوامع ١ / ٢٢٧
١٥٤ – همع الهوامع ١ / ٢٠٦
١٥٥ – همع الهوامع ١ / ٤٥١
١٥٦ – همع الهوامع ٢ / ٥١٧
١٥٧ – همع الهوامع ١ / ٤٢٠
١٥٨ – همع الهوامع ١ / ٣٦٣
١٥٩ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٤
١٦٠ – همع الهوامع ٣ / ٢٧
١٦١ – همع الهوامع ١ / ٤٩٠، حيث قال السيوطي: ((لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه، كما هو شأن العامل إذا تأخر)).
١٦٢ – همع الهوامع ١ / ٤٩٠
١٦٣ – همع الهوامع ٣ / ١٢٣
١٦٤ – السنن الكبرى للبيهقي ٤ / ٢٨٤، حكم الحديث: مرسل
١٦٥ – همع الهوامع ١ / ٣١٦

١٦٦ – همع الهوامع ٣ / ١٢٦

١٦٧ – همع الهوامع ٣ / ٣٠

١٦٨ – جاءت في النسخة (مفعول)، والصحيح (فَعُول).

١٦٩ – همع الهوامع ٣ / ٥٨

١٧٠ – همع الهوامع ٣ / ٤٤

١٧١ – تحفة المورود في المقصور والممدود

١٧٢ – همع الهوامع ٣ / ٥٤ – ٥٥

١٧٣ – همع الهوامع ١ / ٢٩٢

١٧٤ – همع الهوامع ١ / ٣٨٠

١٧٥ – همع الهوامع ٢ / ٧٤

١٧٦ – همع الهوامع ١ / ٣٦٨

١٧٧ – همع الهوامع ٣ / ٨

١٧٨ – همع الهوامع ١ / ٤٨٥

١٧٩ – همع الهوامع ٢ / ٧

١٨٠ – همع الهوامع ٢ / ٢٢٦ – ٢٢٧

١٨١ – همع الهوامع ٢ / ٣٠٤

١٨٢ – همع الهوامع ٢ / ٣٠٥

١٨٣ – همع الهوامع ٢ / ١٨٥ – ١٨٦

١٨٤ – البيت من الوافر، وهو غير منسوب في الخصائص لابن جني ١ / ٣٠٦، والصاحبي لابن فارس ٤٨، ولسان العرب لابن منظور ١ / ٢١٨

١٨٥ – همع الهوامع ١ / ١٧٤ – ١٧٦

١٨٦ – همع الهوامع ١ / ٤٣٤

١٨٧ – همع الهوامع ١ / ٣٧٥

١٨٨ – همع الهوامع ١ / ٤٣٠

١٨٩ – همع الهوامع ٣ / ٤٠

١٩٠ – همع الهوامع ٢ / ٣٩١

١٩١ – همع الهوامع ٢ / ١٢٣

١٩٢ – همع الهوامع ٢ / ١٧٨ – ١٧٩
١٩٣ – همع الهوامع ١ / ٤٧٣
١٩٤ – همع الهوامع ٢ / ١٧
١٩٥ – همع الهوامع ٢ / ٩١
١٩٦ – همع الهوامع ٣ / ١٤٣
١٩٧ – الكشاف ٦ / ٣٩٧
١٩٨ – همع الهوامع ٣ / ١٧٧
١٩٩ – همع الهوامع ٣ / ١٨٢
٢٠٠ – همع الهوامع ١ / ٣٣٧ – ٣٣٨
٢٠١ – همع الهوامع ١ / ٣٨٢
٢٠٢ – همع الهوامع ٢ / ١٣
٢٠٣ – همع الهوامع ١ / ٣٢٩
٢٠٤ – همع الهوامع ١ / ٤٢٨
٢٠٥ – همع الهوامع ١ / ٢١٨ – ٢١٩
٢٠٦ – همع الهوامع ١ / ٤٩٠، حيث قال السيوطي: ((لضعفه حينئذ بتقدم العمول عليه، كما هو شأن العامل إذا تأخر)).
٢٠٧ – همع الهوامع ١ / ٤٩٠
٢٠٨ – همع الهوامع ١ / ٣٣٣
٢٠٩ – همع الهوامع ٢ / ٢٣٦
٢١٠ – همع الهوامع ١ / ٤٤٧
٢١١ – همع الهوامع ٣ / ١٣٦، وينظر أيضًا: ٣ / ١٨٨
٢١٢ – همع الهوامع ٣ / ١٤٦
٢١٣ – للباحث بحث منشور في مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة – أبريل – ٢٠٢٣ – بعنوان: (اللبس المتعمَّد في الاستعمال العربي: أنماطه ومظاهره وأغراضه).
٢١٤ – همع الهوامع ٣ / ٦ – ٧
٢١٥ – همع الهوامع ٣ / ٢٧
٢١٦ – همع الهوامع ٣ / ٩

٢١٧ – همع الهوامع ٣ / ٢٩
٢١٨ – همع الهوامع ١ / ١١٠
٢١٩ – همع الهوامع ١ / ٣٢٩
٢٢٠ – همع الهوامع ١ / ٣٧٨
٢٢١ – همع الهوامع ٢ / ٢٣٣
٢٢٢ – همع الهوامع ١ / ٣٢
٢٢٣ – همع الهوامع ٣ / ٨
٢٢٤ – همع الهوامع ١ / ٥٠٥
٢٢٥ – همع الهوامع ١ / ١٩٤
٢٢٦ – همع الهوامع ١ / ٢٠٠ – ٢٠١
٢٢٧ – همع الهوامع ٣ / ٩
٢٢٨ – همع الهوامع ١ / ٤٠٤
٢٢٩ – همع الهوامع ٣ / ٣٨
٢٣٠ – همع الهوامع ٢ / ٦٩ – ٧٠
٢٣١ – همع الهوامع ١ / ٣٤٧
٢٣٢ – همع الهوامع ٢ / ٧ – ٨
٢٣٣ – همع الهوامع ١ / ٤٥١
٢٣٤ – همع الهوامع ١ / ٣١١
٢٣٥ – همع الهوامع ١ / ٢٠١
٢٣٦ – همع الهوامع ٢ / ٤٧ – ٤٨
٢٣٧ – همع الهوامع ١ / ١٥٩
٢٣٨ – همع الهوامع ١ / ٢١٣ – ٢١٤
٢٣٩ – همع الهوامع ٢ / ١٢٩ – ٥١٧
٢٤٠ – همع الهوامع ٢ / ٥٢٠
٢٤١ – همع الهوامع ٣ / ٤٧ – ٤٨
٢٤٢ – همع الهوامع ١ / ٢٠٠ – ٢٠١
٢٤٣ – همع الهوامع ٢ / ٣٨

٢٤٤ – همع الهوامع ١ / ٣٧ – ٣٨
٢٤٥ – همع الهوامع ١ / ٣١١
٢٤٦ – همع الهوامع ١ / ٣١١
٢٤٧ – همع الهوامع ٢ / ٢٤٩
٢٤٨ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٤
٢٤٩ – ينظر: همع الهوامع ٣ / ١٥٦ : ١٥٨
٢٥٠ – همع الهوامع ٢ / ٣٢٢
٢٥١ – همع الهوامع ١ / ١٤٢
٢٥٢ – همع الهوامع ٢ / ٨١
٢٥٣ – همع الهوامع ٣ / ٢٠
٢٥٤ – همع الهوامع ٣ / ١٢٢
٢٥٥ – همع الهوامع ١ / ٤٤٥
٢٥٦ – البيت من الطويل لامرئ القيس، وعجزه: (لدى الستر إلا لبسةَ المتفضلِ)، ينظر: ديوانه ١١٤
٢٥٧ – همع الهوامع ٢ / ٢٥٢
٢٥٨ – همع الهوامع ٢ / ٧ – ٨
٢٥٩ – همع الهوامع ٣ / ١٥٨
٢٦٠ – همع الهوامع ٢ / ٢٩٤
٢٦١ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٣
٢٦٢ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٧
٢٦٣ – همع الهوامع ١ / ٣١١
٢٦٤ – همع الهوامع ١ / ٣١١
٢٦٥ – همع الهوامع ٢ / ٧
٢٦٦ – همع الهوامع ٣ / ١٧٧
٢٦٧ – همع الهوامع ٣ / ١٤٦
٢٦٨ – همع الهوامع ١ / ٤٣٣
٢٦٩ – همع الهوامع ١ / ٤٥٩

٢٧٠ – همع الهوامع ١ / ١٧٦
٢٧١ – همع الهوامع ٣ / ١٧٣
٢٧٢ – همع الهوامع ١ / ٤٤٤
٢٧٣ – همع الهوامع ٣ / ٥٠
٢٧٤ – همع الهوامع ٣ / ٥٤ – ٥٥
٢٧٥ – همع الهوامع ٣ / ١٤٣
٢٧٦ – همع الهوامع ٣ / ١٤٩
٢٧٧ – همع الهوامع ٣ / ١٥٢
٢٧٨ – همع الهوامع ٣ / ١٦٨
٢٧٩ – همع الهوامع ٣ / ١٨٠ – ١٨١
٢٨٠ – همع الهوامع ٣ / ١٨٥
٢٨١ – همع الهوامع ٣ / ١٨٧
٢٨٢ – همع الهوامع ١ / ١٧١
٢٨٣ – همع الهوامع ٢ / ٥٠٦
٢٨٤ – همع الهوامع ١ / ٢٦٦

٢٨٥ – البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٢٦٦، وخزانة الأدب ١ / ٢٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٨
٢٨٦ – همع الهوامع ٢ / ٤٤٧
٢٨٧ – ينظر صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب ١ – حديث رقم ٥ – رواه أبو هريرة.
٢٨٨ – همع الهوامع ٢ / ٤٤٨
٢٨٩ – وقد رجعت إلى البخاري ومسلم فوجدتها مجزومة (متى يقم)، ولم أجدها بالرفع في أية رواية، ينظر: صحيح البخاري – برواية السيدة عائشة – ٧١٣، وصحيح مسلم – برواية أبي موسى الأشعري – ٤٢٠
٢٩٠ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٢
٢٩١ – همع الهوامع ١ / ٧٧
٢٩٢ – همع الهوامع ١ / ٧٦

٢٩٣ – أسرار العربية ١٧
٢٩٤ – همع الهوامع ١ / ٨٧
٢٩٥ – ينظر: همع الهوامع ١ / ١٠٤
٢٩٦ – همع الهوامع ٣ / ٤٦
٢٩٧ – همع الهوامع ٢ / ٢٢٥
٢٩٨ – همع الهوامع ٢ / ٢٢٥ – ٢٢٦
٢٩٩ – همع الهوامع ١ / ٤٤٤
٣٠٠ – همع الهوامع ١ / ١٧٤
٣٠١ – همع الهوامع ١ / ٧٤
٣٠٢ – همع الهوامع ١ / ٥٧
٣٠٣ – همع الهوامع ١ / ٦٠
٣٠٤ – أسرار العربية ١٧
٣٠٥ – همع الهوامع ١ / ١٠٩
٣٠٦ – همع الهوامع ١ / ٣٦٣
٣٠٧ – همع الهوامع ١ / ٦٧
٣٠٨ – همع الهوامع ٣ / ٥٤ – ٥٥
٣٠٩ – همع الهوامع ١ / ٣٩٨
٣١٠ – همع الهوامع ٣ / ٦٣
٣١١ – همع الهوامع ٣ / ٦٨
٣١٢ – همع الهوامع ٣ / ٨٢
٣١٣ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٤
٣١٤ – همع الهوامع ١ / ٣٩١
٣١٥ – همع الهوامع ٣ / ١٩٢
٣١٦ – همع الهوامع ١ / ٦٢
٣١٧ – همع الهوامع ١ / ٧٦
٣١٨ – همع الهوامع ٢ / ٢٦١
٣١٩ – همع الهوامع ١ / ١٢٢

٣٢٠ – همع الهوامع ١ / ٤٣٧

٣٢١ – همع الهوامع ١ / ٣٢٥

٣٢٢ – همع الهوامع ٣ / ١٥٨، والبيت من الكامل للفرزدق، ينظر: ديوان الفرزدق ١ / ١٦١

٣٢٣ – همع الهوامع ١ / ١٤٥

٣٢٤ – همع الهوامع ١ / ٢٠٨

٣٢٥ – همع الهوامع ١ / ٢١٣

٣٢٦ – همع الهوامع ٢ / ١٧٨ – ١٧٩

٣٢٧ – همع الهوامع ٢ / ١٠٦ – ١٠٧

٣٢٨ – همع الهوامع ١ / ٧٥

٣٢٩ – همع الهوامع ٢ / ١٨٩

٣٣٠ – همع الهوامع ١ / ٤٩٠

٣٣١ – همع الهوامع ٢ / ٤٥٩ – ٤٦٠

٣٣٢ – همع الهوامع ١ / ٣١١

٣٣٣ – همع الهوامع ٣ / ١٤٢

٣٣٤ – همع الهوامع ٣ / ١٨٥

٣٣٥ – همع الهوامع ١ / ٣٢٢

٣٣٦ – همع الهوامع ٢ / ١١٢

٣٣٧ – ينظر: صناعة المعجم الحديث للدكتور أحمد مختار عمر ١٢٤

٣٣٨ – همع الهوامع ٣ / ١٥٥

٣٣٩ – همع الهوامع ٢ / ١٨٥

٣٤٠ – همع الهوامع ٢ / ٣١٥ – ٣١٦

٣٤١ – همع الهوامع ٣ / ١٧٣

٣٤٢ – همع الهوامع ٣ / ١٣٧

٣٤٣ – همع الهوامع ٣ / ١٧٣

٣٤٤ – الأشباه والنظائر ٢ / ٢٧٣

٣٤٥ – همع الهوامع ١ / ٤٣١

٣٤٦ – همع الهوامع ١ / ٣١١

٣٤٧ – همع الهوامع ٣ / ٦٣

٣٤٨ – همع الهوامع ١ / ٤٣٤

٣٤٩ – همع الهوامع ٣ / ٣٢

٣٥٠ – همع الهوامع ٣ / ٨٢

٣٥١ – همع الهوامع ٢ / ٥٠٧

٣٥٢ – همع الهوامع ٢ / ٩

٣٥٣ – همع الهوامع ١ / ٣١١

٣٥٤ – همع الهوامع ٢ / ٢٣٦

٣٥٥ – همع الهوامع ٣ / ٥٣

٣٥٦ – همع الهوامع ١ / ٢٧٣

٣٥٧ – همع الهوامع ٣ / ٧

٣٥٨ – همع الهوامع ٣ / ٣٢

٣٥٩ – همع الهوامع ٣ / ١٥٤

٣٦٠ – همع الهوامع ٢ / ٢٨٨

٣٦١ – همع الهوامع ١ / ٣٨٠ – ٣٨١

٣٦٢ – همع الهوامع ٢ / ١٨٩

٣٦٣ – همع الهوامع ٢ / ٢٩٤

٣٦٤ – همع الهوامع ٢ / ٤٤٦

٣٦٥ – همع الهوامع ٣ / ١٠٣

٣٦٦ – همع الهوامع ٣ / ١٤٣

٣٦٧ – همع الهوامع ٣ / ١٢٩

٣٦٨ – همع الهوامع ٣ / ٤٣

٣٦٩ – همع الهوامع ٣ / ٤٠

٣٧٠ – همع الهوامع ١ / ٣٧٣

٣٧١ – همع الهوامع ٣ / ١٠٤

٣٧٢ – همع الهوامع ٣ / ١٢١

٣٧٣ – همع الهوامع ٢ / ١٠٦ – ١٠٧

٣٧٤ – همع الهوامع ١ / ٤١٣

٣٧٥ – همع الهوامع

٣٧٦ – همع الهوامع ٢ / ٩٩

٣٧٧ – ينظر: همع الهوامع ٣ / ٢٣٦ – ٣٤٩

٣٧٨ – همع الهوامع ١ / ٢٣٨ – ٢٣٩

٣٧٩ – للباحث بحث بعنوان: (التنكير والتعريف بين القلق المفهومي والاستعمال)، مجلة كلية الآداب – جامعة الفيوم – يناير – ٢٠٢٢ – عدد ١ – مجلد ١٤

٣٨٠ – همع الهوامع ١ / ١٦٢ – ١٦٥

٣٨١ – وهي قراءة نافع، وابن عامر، وأبي جعفر، ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦١

٣٨٢ – همع الهوامع ١ / ١٧٢

٣٨٣ – همع الهوامع ١ / ٤٩٠

٣٨٤ – همع الهوامع ١ / ٤٢٠

٣٨٥ – همع الهوامع ٢ / ٩ – ١٠

٣٨٦ ٠ همع الهوامع ٢ / ٣٤

٣٨٧ – همع الهوامع ٣ / ١٩٦

٣٨٨ – همع الهوامع ٢ / ٢٦٠

٣٨٩ – همع الهوامع ٣ / ١٠٤

٣٩٠ – وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر عن عاصم، وأبي جعفر، وخلف، ينظر: السبعة ٢٤٢ – ٢٤٣، ومعاني الفراء ١ / ٣٠٢

٣٩١ – همع الهوامع ٢ / ٤٤٠ – ٤٤١

٣٩٢ – همع الهاومع ٢ / ٤٥٩

٣٩٣ – همع الهوامع ٣ / ١٦٢

٣٩٤ – همع الهوامع ٣ / ١٥٨

٣٩٥ – همع الهوامع ١ / ١٤٥

٣٩٦ – همع الهوامع ١ / ٣٨٩ – ٣٩١

٣٩٧ – همع الهوامع ٣ / ٣٤ – ٣٥

٣٩٨ – همع الهوامع ١ / ٣٧٣

٣٩٩ – همع الهوامع ١ / ٤٥٩

٤٠٠ – همع الهوامع ١ / ٣٨٩ – ٣٩٠